جامعة اليرموك

كلية التربية

قسم الإدارة وأصول التربية

أطروحة دكتوراه بعنوان

التعليم الجامعي وعلاقته في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الأردني ومقترحات للتطوير

Higher Education And Its Relationship To Achieving Sustainable Development In The Jordanian Society And Suggestions For Development

الطالبة

أحـــلام عبد الكريــــم علـي عتـــوم

الأستاذ الدكتور عدنان بدري الإبراهيم..... مشرفًا رئيسًا

الدكتورة انتصار غازي مصطفى.......... مشرفًا مشاركًا

الفصل الدراسي الثاني

2013-2012

التعليم الجامعي وعلاقته في تحقيق التنمية المستدامه في المجتمع الأردني ومقترحات للتطوير

إعداد

احلام عبد الكريم علي عتوم

ماجستير إشراف تربوي، كلية التربية، جامعة اليرموك،2009

قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه الفلسفة في تخصص الإدارة التربوية جامعة اليرموك، اربد، الأردن

وافق عليها

عدنان بدري الابراهيم.......................... رئيساً
أستاذ في الإدارة التربوية ، جامعة اليرموك

انتصار غازي مصطفى... .... مشرفا/مشارك
أستاذ مشارك في مناهج التربية الإسلامية وأساليب تدريسها ، جامعة اليرموك

محمد محمود الخوالده.... ....عضوا
أستاذ في أصول التربية ، جامعة اليرموك

صالح ناصر عليمات...عضوا
أستاذ في الإدارة التربوية ، جامعة اليرموك

علي محمد جبران ....عضوا
أستاذ مشارك في الإدارة التربوية ، جامعة اليرموك

سلامه يوسف طناش...عضوا
إستاذ في الإدارة التربوية – جامعة الأردنية

تاريخ المناقشة 2013/5/7م

الإهــــداء

إلى كل من كان عونًا لي وقلبًا دافئًا وعينًا تسهر . . . إلى

والدي ووالدتي

إلى من منحني العزم والحب والإقدام . . . إلى زوجي

إلى من هم فلذة قلبي وقطعة مني . . . أبنائي

إلى كل من أحبهم ويحبوني ويتمنون لي الخير

إليهم جميعاً أهدي هذا العمل المتواضع .

الباحثة

أحلام عبد الكريم علي عتوم

الشكر والتقدير

الحمد والشكر لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد،

فإنه لا يسعني إلا أنْ أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذي ومـــشرفي الفاضـــل الأستاذ الدكتور عدنان بدري الإبراهيم والدكتورة انتصار غازي مصطفى علـــى تفـــضلهما قبول الإشراف على هذه الأطروحة، وعلى ما قدّماه لي من توجيهات وإرشادات قيّمة طيلـــة إعدادها، فقد كانا مثالاً للتواضع والخلق الرفيع.

كما أتقدم بجزيل الشكر وخالص الامتنان إلى أعضاء لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور، محمد الخوالده، والأستاذ الدكتور صالح عليمات، والأستاذ الدكتور سلامه طناش، والـــدكتور علي جبران، لموافقتهم على مناقشة هذه الأطروحة، ومقدراً التوجيهات والملاحظـــات التـــي ستسهم في تحسينها.

الباحـــثة

أحـــلام عتـــوم

فهرس المحتويات

الموضـــــــــــــــــوع	الصفحة
الإهـــــداء	ج
الشكر والتقدير	د
فهرس المحتويات	هـ
قائمة الجداول	ز
قائمة الملاحق	ح
الملخص باللغة العربية	ط
الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها	
المقدمة	1
مشكلة الدراسة	6
أسئلة الدراسة	6
أهداف الدراسة	7
أهمية الدراسة	7
حدود الدراسة	8
التعريفات الاصطلاحية والإجرائية...	8
الفصل الثاني : الأدب النظري والدراسات السابقة	
أولاً: الأدب النظري	10
ثانياً: الدراسات السابقة	50
تعقيب على الدراسات السابقة	64
الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات	
منهج الدراسة	66
مجتمع الدراسة...	66
عينة الدراسة	66
أداتا الدراسة	67
صدق ودلالات وثبات أداة الدراسة الأولى	67
صدق المحتوى...	67
صدق البناء...	68
ثبات الأداة...	71

الصفحة	الموضـــــــــــــــــوع
72	معيار تصحيح الأداة الأولى..
73	أداة الدراسة الثانية (المقابلة).......................................
73	صدق المحتوى..
74	متغيرات الدراسة ....
74	إجراءات الدراسة.. ....
75	المعالجة الإحصائية ....
	الفصل الرابع: نتائج الدراسة
77	النتائج المتعلقة بالسؤال الأول ....
78	النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني ....
83	النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث ....
84	النتائج المتعلقة بسؤال المقابلة الأول ....
86	النتائج المتعلقة بسؤال المقابلة الثاني ....
87	النتائج المتعلقة بسؤال المقابلة الثالث ....
	الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات
89	مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول ....
95	مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني ....
96	مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث ....
97	مناقشة النتائج المتعلقة بأسئلة المقابلة.................................
99	التوصيات ....
101	قائمة المراجع ....
101	المراجع العربية ....
113	المراجع الأجنبية ....
115	الملاحق ....
132	الملخص باللغة الإنجليزية ....

قائمة الجداول

الجدول	العنـــــــــــــــــــــوان	الصفحة
الجدول 1:	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغيرات الدراسة	67
الجدول 2:	قيم معاملات الارتباط بين فقرات الأداة من جهــة وبــين [دور التعلــيم الجامعي في الأردن في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الأردنـــي (ككل)،المجالات التي تتبع لها] من جهة أخرى	69
الجدول 3:	قيم معاملات ارتباط مجالات أداة الدارســة مــع الدرجــة الكليــة لأداة الدراسة، ومعاملات الارتباط البينية لمجالات أداة الدراسة	71
الجدول 4:	قيم معاملات ثبات الاتساق الداخلي والإعادة لأداة الدراسة ومجالاتها	72
الجدول 5:	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور التعليم الجامعي فــي الأردن في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الأردني ومجالاته من وجهة نظر القادة الأكاديميين مرتبة تنازلياً	77
الجدول 6:	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعياريــة لتقــديرات دور التعلــيم الجامعي في الأردن في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الأردنـــي من وجهة نظر القادة الأكاديميين وفقاً لمتغيرات الدراسة	79
الجدول 7:	نتائج تحليل التباين الرباعي (بــدون تفاعــل) لتقــديرات دور التعلــيم الجامعي في الأردن في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الأردنـــي (ككل) من وجهة نظر القادة الأكاديميين وفقاً لمتغيرات الدراسة	80
الجدول 8:	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعياريــة لتقــديرات دور التعلــيم الجامعي في الأردن في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الأردنـــي من وجهة نظر القادة الأكاديميين وفقاً لمتغيرات الدراسة	80
الجدول 9:	نتائج اختبار Bartlett للكروية لتقديرات دور التعلــيم الجــامعي فــي الأردن في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الأردني مــن وجهــة نظر القادة الأكاديميين وفقاً لمتغيرات الدراسة	82
الجدول 10:	نتائج تحليل التباين الرباعي المتعدد (بدون تفاعل) لتقديرات دور التعليم الجامعي في الأردن في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الأردنـــي من وجهة نظر القادة الأكاديميين مجتمعة وفقاً لمتغيرات الدراسة	82

قائمة الملاحق

الملحق	العنـــــــــــــــــــوان	الصفحة
الملحق أ:	الأداة بصورتها الأولية	115
الملحق ب:	أسماء محكمي الأداة	119
الملحق ج:	الأداة بصورتها النهائية	120
الملحق د:	المتوسطات الحسابية ...للمجالات ككل..............................	125
الملحق هـ:	أداة المقابلة...	126
الملحق ز:	كتب تسهيل المهمة	128

الملخص

العتوم، أحلام عبد الكريم. التعليم الجامعي وعلاقته في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الأردني ومقترحات للتطوير. أطروحة دكتوراه، جامعة اليرموك. (إشراف:أ.د عدنان بدري الإبراهيم؛ مشرفًا رئيسًا والدكتورة انتصار غازي مصطفى؛ مشرفًا مشاركًا).

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الأردني من وجهة نظر القادة الأكاديميين، كما هدفت إلى التوصل إلى مقترحات لتطوير التعليم الجامعي لتحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الأردني. وتكون مجتمع الدراسة من القادة الأكاديميين في جامعات إقليم الشمال حكومية وخاصة (جامعة اليرموك، جامعة العلوم والتكنولوجيا، جامعة إربد الأهلية، جامعة جرش الأهلية) حيث بلغ مجتمع الدراسة (1944) وبلغت عينة الدراسة (193) قائدًا أكاديميًا. وللإجابة عن أسئلة الدراسة الأول والثاني طوّرت الباحثة استبانة على مقياس خماسي متدرج، وتكونت من أربعة مجالات اشتملت على أربعين فقرة، تكشف عن دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الأردني من وجهة نظر القادة الأكاديميين. وللكشف عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية على المتغيرات (نوع الجامعة والجنس والرتبة الأكاديمية والخبرة)، تم تطبيق تحليل التباين الرباعي وتم تطبيق اختبار Bartlet للكروية. وقامت الباحثة كذلك بإجراء مقابلات مع عمداء البحث العلمي في الجامعات الأربعة للإجابة عن سؤال الدراسة الثالث.

أظهرت نتائج الدراسة أن دور التعليم الجامعي في الأردن في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الأردني من وجهة نظر القادة الأكاديميين قد جاءت بدرجة متوسطة في المجالات الأربعة، حيث جاء مجال دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة على

مستوى المناهج وأساليب التدريس في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.5) وانحراف معياري (0.80)، وجاء مجال دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى الإداري في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.20) وانحراف معياري (0.75)، وجاء مجال دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة على مستوى الطلبة في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (3.18) وانحراف معياري (0.81)، وجاء مجال دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة على مستوى خدمة المجتمع في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (3.14) وانحراف معياري (0.79). وكما أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمتغيرات الدراسة (نوع الجامعة، الجنس، الرتبة الأكاديمية، الخبرة) على تقديرات مجالات دور التعليم الجامعي في الأردن في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر القادة الأكاديميين.

خلصت الدراسة إلى العديد من التوصيات أبرزها: التركيز على المشكلات المجتمعية والأخذ بعين الاعتبار الأولوية في تلك المشكلات، وأن تنطلق السياسات التعليمية من الاحتياجات المجتمعية وإعادة النظر في تلك السياسات باستمرار.

الكلمات المفتاحية: التعليم الجامعي، التنمية المستدامة، المجتمع الأردني، مقترحات للتطوير

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

المقدمة

العلم هو وسيلة الإنسان في الحياة للارتقاء والوصول إلى أعلى المراتب وأهم الغايات، وهو الإيمان بالله تعالى، فعندما نزل عليه الوحي جبريل عليه السلام على قدوتنا سيدنا محمد صلى الله عليه وسلَّم في غار حراء، قال له "اقرأ"، وفي هذا دلالة على أهمية التعلم والتعليم. ولكن التساؤل هل وصل العالم العربي، وخاصة الأردن إلى مرتبة تحقق حقيقة العلم وغايته؟ وهل وصلت الجامعات إلى مرحلة تؤكد على أهميتها ودورها في حل المشكلات؟ وهل تسهم في التطور والتقدم؟ وهل مصدر للرقي؟ أم ما زالت تقدم مجرد معلومات وأفكار تصل إلى الأذهان حشواً لا يفهمها العقل، ولا يطبقها الفكر، فتصبح مع مرّ الزمن في طي النسيان؟

يشهد العالم في الآونة الأخيرة تطوراً ملحوظاً في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والفكرية جميعها، مما يتطلب من القطاعات جميعها مواكبة التطورات بما يحقق النجاح والتطور.

ويظهر هنا تساؤل: كيف من الممكن الوصول إلى مرتبة الدول المتقدمة في المجالات جميعها ومواكبة التطورات؟ والإجابة أن ذلك يكون من خلال التعليم والتعلم، وخاصة في المرحلة الجامعية، فالتعليم العالي يقوم بدور كبير ومهم في تقدم المجتمعات وأساس لنموها وتقدمها وازدهارها، ومنطلق لسعيها نحو مواجهة تحديات الحاضر ومتطلبات المستقبل.

وتقوم الجامعة بوظائف ثلاث: الأولى، التدريس، وذلك من خلال نقل المعرفة، وتقديم معارف جديدة، واستخدام أساليب تدريس متنوعة. والوظيفة الثانية هي البحث العلمي، وهو

وسيلة الإنسان لإيجاد الحقائق العلمية في ذاته وبيئته وحاضره ومستقبله، وهو وسيلة إيجـــاد الحلول للمشكلات التي تقابله، والصعاب التي تعيق حياته. والوظيفة الثالثة، خدمة المجتمـــع (التل، 1998).

وعلى ما سبق، فالجامعة هدفها إعداد كوادر بشرية مؤهلة قادرة على تلبية حاجـــات متطلبات العصر (فَهُم الثروة الحقيقية للأمم) (برنامج الأمم المتحدة الانمائي، 2003).

ومن هنا، فالتنمية المستدامة من أهم وظائف الجامعات، ومحور اهتمامها، فهي تهدف لتلبية حاجات الحاضر دون المساس بحق إمكانية الأجيال في الحصول على إمكانياتها، فهي تهتم بالجانب الإنساني، وبكل ما يتعلق به من فكر وثقافة ومعارف وعلوم، وكذلك بالمجتمع وكل ما يحيط به من واقتصاد وبيئة وصحة وسياسية. ولا بُدّ من التركيـــز علـــى المجتمـــع وأنظمته وقيمة، فالجامعة تحقق هدف مجتمعي، إضافة إلى التعليمي، من خـــلال تحـــسينها معيشة الأفراد، وهناك توجه بأن تكون خدمة المجتمع الوظيفة الأولى، واعتقد أن الوظـــائف متداخلة. كما أن لها أهمية، فالأساس نقل المعرفة وتطويرها وتجديدها، ولكن المعرفة إذا لم تُطبق، وتُجرى البحوث، فلا معنى لها. أما إذا طُبِّقت، فإنها تكون سلاحاً في يد من يطبقهـــا، ولا بُدّ أن تكون إنسانية بما يخدم الإنسان، ويحقق مصالحه وأهدافه المجتمعية، فـــلا تكـــون بعيدة عن المجتمع وحاجاته؛ لأنها إذا لم تخدم المجتمع فلا فائدة لها.

وفي ظل التطـــور والتحـــول التـــاريخي والاجتمـــاعي والـــسياسي والاقتـــصادي والتكنولوجي، يظهر أن البحث العلمي مرتبط بـــالمجتمع بمـــا يحقـــق النمـــو الاقتـــصادي والاجتماعي (عوض، 2000). وبذلك لا بُدّ للتعلـــيم مـــن أن يهـــتم بالقـــضايا الاقتـــصادية والاجتماعية والثقافية التي تسهم في تقدم المجتمع، وبذلك يظهر الدور الجامعي في الوضـــع

الاقتصادي والتماسك الاجتماعي وتحقيق الوحدة والتآخي وتفعيل الدور الديمقراطي (الرشوني، 2005).

والتعليم هو الوسيلة التي يمكن من خلالها تحقيق التنمية؛ لأنه من خلالها يتم إعادة الهيكل الاجتماعي والاقتصادي والتكنولوجي (أبو العزم، 2003). ويكون له دور في زيادة الإنتاجية، ويصبح الإنفاق على التعليم استثماراً لا استهلاكاً، ومشكلاً لأساس الدخل القومي، وبالتالي رفع مستوى المعيشة لكل مواطن.

وهناك الكثير من الدراسات أكدت على أهمية التعليم في دفع عجلة النمو الاقتصادي (عبد الدايم، 1988)، إذ إنه المفتاح الذهبي للتنمية الاقتصادية (مارتين كارنوي، 1984). ولذلك على الدول تبني سياسات واستراتيجيات للتعليم تهدف إلى تنمية الإنسان كعنصر مهم من عناصر الإنتاج، وتهيئ للعمل من أجل تنفيذ سياساتها التنموية ومشروعاتها، وبذلك تظهر أهمية التعليم كاستثمار للدول من خلال إعداد الإنسان للمواطنة والاستثمار الحقيقي القائم على الإنتاج والتركيز والتطوير. وهذا لا يعني تخريج كم كبير من القوى العاملة، بل التركيز على النوعية من الخريجين المؤهلين علمياً وفنياً.

وعلى ذلك، فإن جلالة الملك عبد الله الثاني ركَّز على التعليم لدى افتتاحه منتدى التعليم في أردن المستقبل، الذي انعقد في عمان في الفترة 15 / 16- 2003/9، وحمل عنوان تنمية الموارد البشرية طريق لصناعة المستقبل، حيث أكد جلالته على إيجاد رؤية وطنية لتنمية الموارد البشرية بما يتيح المجال لبناء اقتصاد وطني متجدد قائم على العلم والمعرفة محققاً النمو الاقتصادي المستدام ومستوعبا الأجيال المتعلمة بما يوفر لهم الحياة الكريمة.

وفي ضوء توجيهات جلالة الملك، انعقد منتدى تطوير التعليم العالي الذي عقد علـــى شاطئ البحر الميت في 12 / 12 / 2007 في الأردن، حيث تم التأكيد على الاســـتراتيجية الشاملة التي وضعت لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي خلال الأعــوام 2004 – 2006، بحيث تأخذ بعين الاعتبار احتياجات المجتمع الأردني الحالية والمستقبلية بمـــا يتوافــق مـــع التنمية وخططها (وزارة التعليم العالي، 2007).

ولا بد للجامعات أن تستلهم أهدافها من حياة مجتمعاتها ومصالحها من خلال خبـــرة أساتذتها، وبذلك تلقى الثقة والإسناد من المؤسسات الاجتماعية، فهـــي مؤســـسات تربويـــة اجتماعية تهدف إلى تحقيق غايات اجتماعية، ومن خلال تفعيل الأنظمة الاجتماعية والتربوية، وبذلك تحقق أهداف الجامعة والمجتمع بناءً على العلاقة القائمة بين مخرجات التعليم العـــالي ومتطلبات التنمية (أحمد، 1987).

وهي مؤسسة إنتاجية تحقق التعليم من أجل تنمية مستدامة، فهي تعترف بالعلاقة بين الحاجات الإنسانية والبيئة الاجتماعية في رؤية جديدة للمستقبل، ويمكن تحقيقها مـــن خـــلال إطلاق برامج التعليم من أجل تنمية مستدامة، ونشر الوعي ضمن مجتمع متعلم مـــن أجـــل تغيير وجهة التعليم لتحقيق الاستدامة، واتخاذ استراتيجية التعليم من أجل تنميـــة مـــستدامة، وذلك من خلال ربط الأنظمة التعليمية بحاجات المجتمع الذي في سياقه تنمو الأنظمة والقيم. فالتفاعل بين المجتمع والجامعة يحقق النمو البيئي والاقتصادي والاجتماعي، ويقلل من الفقر والبطالة ويحقق العدالة والمساواة والديمقراطية.

وكذلك لا بُدّ من تطوير البحوث وتغيير البرامج واللوائح فـــي مختلـــف الجامعـــات وبلورة المناهج بما يحقق التطوير، والربط بين قضايا التعليم النظرية والتطبيقية بما يسهم في

بناء كفاءات بشرية مؤهلة فكرياً وعلمياً وثقافياً وصولا إلى مبدأ ربط الجامعة بالمجتمع، وذلك من خلال ربط أهدافها ومصالحها بحياة ومصالح مجتمعاتها.

وبذلك يتحقق ما نشرته اللجنة الدولية في القرن الحادي والعشرين، التي يرأسها ديلور "التعليم الكنز في الداخل" لليونسكو، فتأسيس مجتمع قائم على المعرفة وبنائه يتطلب التنمية البشرية المستدامة، التي هي نظرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي تجعل الإنسان منطلقها وغايتها، ليتعامل مع الأبعاد البشرية والاجتماعية للتنمية باعتبارها العنصر المهيمن. وتنظر للطاقات المادية باعتبارها شرطاً من شروط تحقيق هذه التنمية، فهي تركز على الدور الاقتصادي، ودوره في تحسين معيشة البشر، لكن لا بُدّ أن يكون نمواً يوسع خيارات الناس بما يحقق الدخل والصحة والأمان وبما يحقق الوصول إلى المعرفة بطريقة أفضل (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2005).

وبناء على ما تقدم فإن هذه الدراسة تظهر أهمية التعليم ودوره في حل المشكلات التي يعاني منها المجتمع من فقر وبطالة وغيرها، فهو العامل الرئيسي في تحقيق التنمية المستدامة بأشكالها وأبعادها، فإذا تحققت، حقق العلم أهدافه، وظهرت ثماره، وإذا لبى احتياجات المجتمع، حقق الرؤية المستقبلية التي تتم على أساسها تحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وطور المعرفة وحل المشكلات، وبذلك يكون ثروة الشعوب والأجيال، فهو نفط الأردن، فالبلد الفقير بإمكاناته ثري بعقول شبابه وإبداعاتهم ومهاراتهم.

والبشر هم صانعو التنمية بمنافعها المختلفة وسلعها وخدماتها ومهاراتها وتنظيماتها ومؤسساتها من خلال جهودهم الفكرية والعلمية (عمار، 1992).

مشكلة الدراسة

إن العالم يعيش في عصر التكنولوجيا والتقدم العلمي، فالتعليم هو الأساس في التطور والتقدم والرقي للأفراد والمجتمعات، فمن خلاله تتخرج كفاءات مدربة مؤهلة محققة تنمية مستدامة، لكن الدول العربية بما فيها الأردن غير قادرة على تلبية متطلبات العصر، وتحقيق التطور المطلوب، فالجامعات الأردنية تواجه تحديات أبرزها انعدام المواءمة بين مخرجات التعليم وخطط التنمية وخدمة المجتمع، وكوني طالبة جامعية وأحد أفراد المجتمع الأردني الذي يعاني من الفقر والبطالة، ويبحث عن حلول لمشكلاته، جاءت هذه الدراسة للكشف عن دور التعليم الجامعي في الأردن في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الأردني.

أسئلة الدراسة

1. ما دور التعليم الجامعي في إقليم شمال الأردن في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الأردني من وجهة نظر القادة الأكاديميين؟
2. هل توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات تقديرات دور التعليم الجامعي في الأردن في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الأردني من وجهة نظر القادة الأكاديميين، تعزى لمتغيرات الدراسة (نوع الجامعة، والجنس، والرتبة الأكاديمية، والخبرة)؟
3. ما المقترحات والحلول للتطوير التي يقدمها القادة الأكاديميون لتفعيل دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الأردني؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. الكشف عن دور التعليم الجامعي في جامعات إقليم الشمال في الأردن في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الأردني من وجهة نظر القادة الأكاديميين.
2. الكشف عن الفروق من وجهة نظر القادة الأكاديميين عن درجة دور التعليم الجامعي في جامعات إقليم الشمال في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الأردني في ضوء عدد من المتغيرات كنوع الجامعة، والجنس والرتبة الأكاديمية والخبرة.
3. التعرف إلى المقترحات والحلول للتطوير من وجهة نظر القادة الأكاديميين لتفعيل دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الأردني.

أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة كونها:

- من الدراسات القليلة التي تناولت هذا الموضوع.
- ترى أن المواطنين مؤهلين يستحقون حياة صحية وتنمية بشرية مستدامة.
- تبين أهمية التعليم الجامعي ودوره الفاعل في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الأردني، وبذلك تظهر جانب التعليم التطبيقي.
- ترى أن العالم في تطور وتقدم مستمر، لذلك لا بُدّ من البحث عن أسباب نمو المجتمعات المتقدمة، من خلال التنمية المستدامة، حيث يتم زيادة الدخل والحفاظ على البيئة والقدرة على الإنتاج، وسيادة العقلانية، والحفاظ على القيم الاجتماعية.

- تتناول دراسة ما يجب على الجامعات وأعضاء هيئة تدريس والقادة الأكاديميين وطلبة الدراسات العليا أن يقوموا به، وما يجب على المجتمع المحلي من شركات ومؤسسات القيام به، من خطط وشراكات لتحقيق تنمية مستدامة.

حدود الدراسة

- **الحدود المكانية:** تقتصر هذه الدراسة على الجامعات الأردنية في إقليم الشمال (جامعة جرش الأهلية، وجامعة إربد الأهلية، وجامعة العلوم والتكنولوجيا، وجامعة اليرموك).
- **الحدود الزمانية:** أجريت هذه الدراسة في العام 2012-2013.
- **الحدود البشرية:** تقتصر هذه الدراسة على عينة من عمداء البحث العلمي، ورؤساء أقسام الكليات، وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات في إقليم الشمال (جامعة اليرموك، والتكنولوجيا، وإربد الأهلية، وجرش).

التعريفات الاصطلاحية والإجرائية

- **الدور الجامعي:** الوظائف والأنشطة التي تقوم بها الجامعة لتحقيق أهدافها.
- **التنمية:** النمو والتغير، ويشمل الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية بشقيها الكمي والنوعي، وهي عملية شاملة تتكامل فيها أوجه الموارد المادية، والبشرية (الهنداوي، 1981).
- **التنمية المستدامة اصطلاحًا:** هي عملية توسيع الخيارات أمام الأفراد، وذلك بزيادة فرصهم في التعليم، والرعاية الصحية، والدخل، والعمالة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2003).

- **التنمية المستدامة إجرائيًا:** هي تحسين حاجات المجتمع وتطويرها وتلبيتها من خلال معرفة دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة بمجالاتــه المختلفــة علــى مستوى الطلبة والمستوى الإداري، ومستوى المناهج وأساليب التــدريس، ومــستوى خدمة المجتمع، وتقاس في هذه الدراسة باستخدام أداة تبنت تدريج ليكرت الخماسي.
- **التعليم الجامعي:** ما تقدمه الجامعة للطلبة من معرفة، وبحث علمي، وخدمة مجتمــع محققًا تنمية مستدامة في المجتمع الأردني.
- **المجتمع الأردني:** هو مجموعة الأفراد والمؤسسات التي تقيم فــي محــيط معــين، وتشترك بقيم وعادات وتقاليد واحدة، مشكلين وحدة اجتماعية واحــدة، تتفاعــل مــع الجامعة محققة تنمية مستدامة للجيل الحالي والأجيال القادمة.

الفصل الثاني

الأدب النظري والدراسات السابقة

تضمن هذا الفصل الأدب النظري والدراسات السابقة المتعلقة بموضـــوع الدراســـة تحت عنوان "التعليم الجامعي وعلاقته في تحقيق التنمية المستدامة فـــي المجتمـــع الأردنـــي ومقترحات للتطوير".

الأدب النظري

تضمن هذا الفصل جانبين الأول التعليم الجامعي، مفهوم الجامعة ووظائفها، والثاني التنمية المستدامة من حيث المفهوم ومراحل تطوره والأبعاد والخصائص والركائز والعلاقـــة بين التنمية المستدامة والاقتصاد المعرفي، ومن ثم دور التعليم الجامعي في تحقيـــق التنميـــة المستدامة والرؤية الملكية والتطورات في عهد جلالة الملك عبد الله الثاني لتحقيـــق التنميـــة المستدامة.

أولاً: التعليم الجامعي مفهومه ومراحل تطوره

يُعد التعليم من أعمدة الدولة، وهو ما يميز الدولة عن غيرها، فحـــين يـــزداد حجـــم التعليم ويقل حجم الأمية، فإن هذا يدل على أن الأمة تسير في ركب الحضارة، وبذلك تعـــد الجامعات رافدًا رئيسيًا من روافد المعرفة الإنسانية. ولقد شهد الأردن تطورًا ملحوظًـــا فـــي التعليم العالي، فقد بلغ معدل الالتحاق بالتعليم العالي نحو 40% في الآونة الأخيرة، وأنشئت أربع جامعات حكومية؛ لتصل إلى 11 جامعة حكومية، والمجمـــوع الكلـــي للجامعـــات 24 جامعة، وهذا دلالة على الاهتمام بالتعليم الجامعي وأهميته (فريج، وشهاب، 2012).

ولقد تعددت التعريفات للجامعة ولكنها تشترك في عناصر كثيرة:

عرفها (أحمد، 1987) بأنها أحد المؤسسات المجتمعية التي تعمل على خدمة المجتمع بما يحقق احتياجات التنمية الشاملة.

وقد عرفها (شوق وسعيد، 1995) "هي مؤسسة مجتمعية طورها المجتمع لغرض أساس هو خدمته".

وعرفها (أبو ملحم، 1999) "مجتمعاً علمياً يهتم بالبحث عن الحقيقة ووظائفها الأساسية تتمثل في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع الذي يحيط به".

وقد عرفها (الثبيتي، 2000) "هي مؤسسة علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي معين وأنظمة وأعراف وتقاليد أكاديمية معينة، وتتمثل وظائفها في التدريس، والبحث العلمي وخدمة المجتمع وتتكون من مجموعة من الكليات والأقسام ذات الطبيعة العلمية المتخصصة وتقدم برامج دراسية متنوعة في تخصصات مختلفة، منها ما هو على مستوى البكالوريوس، ومنها ما هو على مستوى الدراسات العليا تمنح بموجبها ودرجات علمية للطلاب".

وعرفها (الصباح والسرطاوي، 2010) "مؤسسة علمية إنتاجية تسهم في البحث التطوير وتعمل على بناء كفاءات بشرية مؤهلة".

وترى الباحثة بأنها مؤسسة علمية مجتمعية تهتم بالفرد والمجتمع من خلال التعليم والبحوث العلمية والخدمة المجتمعية.

ومن خلال التعريفات السابقة، يظهر أن للجامعة وظائف عدة كما أوردها (بدر، 1999)، وهي:

1. تأمين المعارف، ويتضمن تقديم معارف جديدة، وتأمين المعلومات والسياسية، وإجراء الدراسات.
2. نقل المعارف، ويتضمن التعليم المستمر.

3. الإفادة من المعارف، ويتضمن تقديم الاستشارات والتخطيط للتنمية.

وقد أورد السمادوني وأحمد (2005) ثلاث وظائف للجامعة هي: التعليم وإعداد القوى البشرية والبحث العلمي إضافة إلى خدمة المجتمع. وبذلك فإن وظائف الجامعة هي:

أولاً: وظيفة التعليم

هي الوظيفة التي تهدف إلى تنمية الطالب من الجوانب جميعها من خلال الحصول على المعرفة، وحفظها، وتكوين الاتجاهات الجيدة عن طريق الحوار والتفاعل وتوليد المعارف، وترجع أهمية هذه الوظيفة لكونها تسهم في تنمية الفرد تنمية شاملة (جرادات، 2006). فالتعليم حق إنساني وأساسي يهدف تحسين وضع البشر (المصري، 1984).

ثانياً: وظيفة البحث العلمي

هو وسيلة الإنسان لإيجاد الحقائق العلمية عن ذاته بيئته ومجتمعة، حاضرة ومستقبله، وهو وسيلة لحل المشكلات التي تقابله والصعب التي تعيق حياته، ولمضاعفة موارده المالية والمعنوية، وكل جهد علمي منظم يهدف إلى تنمية المعرفة الإنسانية (التل، 1998).

وهو عملية استقصاء وتنقيب وتحري من أجل إثراء المعرفة وإعدادها بالإضافة إليها وإنمائها وزيادتها من خلال التحليل والنقد والاستنتاج بالشكل الذي يسهم بتحقيق إضافة جديدة للمعرفة (عوض، 2000).

ويقوم البحث العلمي بدور في التنمية، فإذا أُريد الحكم على رضى جامعة ما وازدهارها، فإنه يكون من خلال البحث العلمي، فالجامعة ليست فقط مكاناً لتلقي الدروس، والحصول على الشهادة، بل هي مركز للبحث العلمي (عبد الحميد، 2003).

ويظهر في الجامعات الأردنية أن الاهتمام بالبحث العلمي يتطور، فقد أجرت منظمات دولية عدة دراسات حول التعليم في الأردن، فتوصلت إلى أنه يعدُّ في مرحلة

متطورة؛ لكنه يواجه مشكلات تتعلق بالتمويل والأنظمة والاقتصار على التعليم النظري، والانقطاع عن سائر القطاعات الاقتصادية المجتمعية، والابتعاد عن متطلبات السوق، فالنجاح هو معيار داخلي وليس خارجياً له علاقة بالبحث العلمي وأثره على المجتمع.

والأردن يعاني من مشكلات عدة، مثل: التغيرات المناخية، والمياه والتصحر، والتحديات التكنولوجية وغيرها من المشكلات التي لا بُدّ من دراستها وتوظيف البحث العلمي لحلها، وهذا يتطلب إعداد باحثين ومفكرين وإعطائهم فرصاً للتفرغ والبحث والتطوير التكنولوجي لحل مشكلات الأمة من مياه وطاقة وغذاء ودواء وغيرها. وليتم القيام بذلك يجب على الحكومة دعم البحث العلمي، فنسبة الإنفاق على البحث في الأردن تتراوح ما بين 0.1% إلى 0.4% من الناتج المحلي، ولدعم لقطاع التعليم في الأردن أُنشئ صندوق دعم البحث العلمي في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عام 2007، ويهدف إلى تقديم الدعم المالي لمشروعات البحث العلمي للمساهمة في حل المشكلات الفنية التي تواجه الشركات والمؤسسات الأردنية لتطوير صناعاتها ويمكنها من تحسين قدراتها التنافسية، حيث وصل الدعم في نهاية 2009 (5%) من الناتج المحلي.

ولكن مع ذلك، فلا زالت هناك مشكلات أهمها المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل ومتطلبات التنمية، وهذا يتطلب تبني استراتيجية متطورة للتعليم تتناسب مع المستجدات حتى تتحول الجامعات إلى حاضنات إبداع وبحث وتطوير وتنمية (أبو عرابي، 2010).

الوظيفة الثالثة: خدمة المجتمع

المجتمع هو مجموعة من الأفراد، والمؤسسات، والمنظمات المتفاعلة فيما بينها، التي تقيم في منطقة جغرافية محددة، وتشترك في أنشطة سياسية، واقتصادية، واجتماعية وثقافية،

وتشكِّل فيما بينها وحدة اجتماعية واحدة تسودها قيم تشعر بالانتماء إليها (الكفـري، 2004). لذلك فإن خدمة المجتمع يمكن تعريفها بأنها: الجهود التي يقوم بها الأفراد أو الجماعـات أو المنظمات لتحسين الأوضاع الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية) (مصطفى والأنـصاري، 2002).

وقد عرفها (عبد الحليم وعزب، 1997) بأنها "نشاط تقوم به الجامعة لحل مـشكلات المجتمع أو لتحقيق التنمية الشاملة في المجالات المتعددة".

وكذلك عرفها المزروعي (2005) بأنها "جهد منظم يقوم به أفراد المجتمع من خلال مؤسساتهم المختلفة التي ينتمون إليها، وذلك من أجل تحقيق الارتقاء بمستواهم فـي جميـع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية في إطار منظومة القـيم والـضوابط الاجتماعية المتفق عليها من أجل تحقيق غايات التنمية".

ولقد تطورت العلاقة بين الجامعة والمجتمع، فقد كانت في العصور الوسطى لا تهتم بالمجتمع، وفي عصر النهضة والاكتشافات الجغرافية أصبحت الجامعة تهتم بالبحـث فـي العلوم، ثم ظهرت الثورة الصناعية والتكنولوجية، وفي هذه المرحلـة ظهـرت المـشكلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فأصبح من الضروري الاهتمـام بهـذه القـضايا، وزاد الارتباط مع ظهور المشكلات السريعة، ومشاكل الإنتاج (العكل، 2001). وبـذلك تـصبح الكليات ومعاهد التعليم العالي والجامعي مطالبة بأنشطة تسهم فـي رفـع الكفايـة المهنيـة والثقافية، وبذلك تنفتح الجامعة على المجتمع والبيئة؛ للإسهام في حل مشكلاتها الاجتماعيـة والثقافية والاقتصادية (مرسي، 1992).

وتتطلب خدمة المجتمع أن تقوم الجامعة بتقويم مؤسسات المجتمع وتقديم المقترحات لحل قضاياه ومشكلاته وتقديم تصورات وبدائل تثير فكراً تربوياً داخل المجتمع.

ومن هنا يُلحظ أن الوظيفة –التعليم والبحث العلمي– موجهة لتحقيق الوظيفة الثالثة وهي خدمة المجتمع، وهذا يتطلب أعضاء هيئة تدريس مؤهلين من الناحية العلمية والمهنية، وأن تتوافر لديهم الدافعية والاستعداد للقيام بهذا الدور، وعلى الجامعة أن تركِّز على بحوث عضو هيئة التدريس وترقيته، ليس على أساس البحث فقط، إنما على أساس إسهاماته في خدمة المجتمع، وهذا يتطلب من الجامعة القيام بدورات تدريبية لأعضاء هيئة التدريس، وكذلك لا بُدّ من تفاعل الجامعة مع مؤسسات المجتمع، وبذلك تحدث الشراكة. وهنا يظهر دور الإعلام والقيادات والإدارات العليا (وزارة التعليم العالي السعودية 1424هـ).

وبذلك يتحقق الهدف الاجتماعي للجامعة باستقرار المجتمع وتخطي المشكلات الاجتماعية، مثل الأمية والفقر والبطالة من خلال البحوث الطبية والبيئية (عبد الغفار، 1993). فالعلاقة بين الجامعة والمجتمع هي علاقة عضوية قد تقوى أو تضعف لأسباب قد ترجع إلى طبيعة النظم والفلسفات التي تقوم عليها هذه النظم، فالتغير الذي يطرأ على المجتمع يؤثر في الجامعة. لذلك لا بُدّ من إعادة النظر في النظم باستمرار بحيث تتلاءم مع التطورات المجتمعية (حسن، 1990). وبذلك يمكن ربط وظيفة البحث العلمي وخدمة المجتمع من خلال دراسة احتياجات المجتمع، من خلال إيجاد أماكن في مؤسسات التعليم العالي لعدد من الشركات والمؤسسات الصناعية يتم من خلالها التفاعل مع الهيئات التدريسية والأقسام الجامعية، وبذلك يتحقق التعاون، أو قد يقوم عضو هيئة التدريس بالعمل في تلك المؤسسات ونقل خبراته إلى الجامعة (الأسد، 1996). وهذا ما يحدث في الدول المتقدمة، فنجد أن جامعة ولاية ميتشغان (Michigan state university) قدمت خدماتها الزراعية؛ لأنها تسمى كليات منح الأراضي، وقدمت مقررات خاصة في الزراعة، وتم إلحاقها بوحدة

جديدة للتعليم المستمر أصبحت هذه الوحدة تهتم بمجالات أخرى (Millian, Kcumming, 1998).

وبذلك يُلاحظ أن أبرز وظائف الجامعة في الوقت الحالي هي وظيفة خدمة المجتمع بما توفره من مناخ فيه الديمقراطية والمشاركة الفعالة في الرأي والعمل وتنمية القدرة على حل المشكلات وفق إطار علمي منهجي (إبراهيم، 2002).

وقد صنف الجبر (1993) مجالات خدمة المجتمع، بحيث تتمثل بالاستشارات العلمية والتدريب والتعليم المستمر والبحث التطبيقي، الذي يهتم بحل مشكلات المجتمع، ونشر العلم والمعرفة بين أبناء المجتمع من خلال ندوات ومحاضرات، والتركيز على البعد الاجتماعي البناء لتوجيه حرية المجتمع في إطار الأهداف، فإذا قامت الجامعة بهذه الوظيفة ازدهرت وارتقت، وإذا تخلت عن هذه الوظيفة، فقد العلم قيمته المعرفية والاجتماعية (الأسعد، 1998). فالجامعات في الأردن مع ما تبذله من جهود بحاجة إلى تطوير جهودها البحثية التي تهتم بخدمة المجتمع لحل مشكلاته البيئية والصحية وحل مشكلات البطالة والفقر والأمية. وهذا ما تؤكده بعض الدراسات التي أجرتها المنظمات الدولية حول التعليم في الأردن، فالتعليم في الأردن يواجه مشكلات تتعلق بالانقطاع عن المشكلات المجتمعية وعن سائر القطاعات الاقتصادية والابتعاد عن متطلبات سوق العمل (كمال، 2010). وقد يرجع ذلك إلى معوقات وتحديات يواجهها التعلم الجامعي في العالم العربي كما أوردها (الحوات، 1999):

أولاً: التحديات الاجتماعية، تتمثل في الطلب المتزايد على المؤسسات التعليمية نتيجة للنمو السكاني السريع، وتغير النظرة إلى التعليم، ويترتب على ذلك قبول عدد كبير من الطلبة، وهذا يؤثر سلباً في نوعية التعليم.

ثانياً: التحديات الاقتصادية، فالدول العربية تعاني من مشكلات التمويل، ولا بُدّ من البحث عن بدائل وإلا سيبقى التعليم غير قادر على مواكبة الطلب الاجتماعي وتلبية متطلبات التنمية.

ثالثاً: التحديات التخطيطية والمهنية، ويتمثل ذلك من خلال عدم التوازن في هيكل التخصصات العلمية من خلال زيادة قبول التخصصات الإنسانية.

وأما الناحية التخطيطية، فلا بُدّ من ملاءمة الخطة التعليمية والخطط التنموية، وذلك من خلال ربط سياسيات التعليم العالي بسياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وهذا يتطلب دقة في المعلومات والإحصاءات، وهي إعلامية أكثر منها تحليلية، فالمعلومات ضرورية للتنمية، فلا تنمية دون معلومات؛ لأنها تشكل قوة المعرفة التي ترتكز على خطط التنمية (جرجيس، 1986).

التنمية المستدامة: مفهومها ومراحل تطورها

لقد مرّت التنمية بمراحل، فقد امتدت المرحلة الأولى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف العقد السادس من القرن العشرين، معتمدة على استراتيجية التصنيع لزيادة الدخل القومي، وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، ولكن وجدت الدول أن استراتيجية التصنيع فشلت في تحقيق التراكم الرأسمالي المطلوب الذي يساعدها في التغلب على مشكلاتها الاقتصادية، وتحولت من منتصف السبعينات تقريباً إلى منتصف الثمانينات إلى مفهوم التنمية الشاملة الذي يهتم بجميع جوانب المجتمع، والاهتمام بتحسين ظروف الناس ومعيشتهم، فالتركيز أصبح على النمو الاقتصادي وتوزيعه على المناطق والسكان، لكن هذه المرحلة تميزت بمعالجة كل جانب من جوانب المجتمع بشكل مستقل، ووضع الحلول

للمشكلات بشكل منفرد مما جعل هذه التنمية غير قادرة على تحقيق الأحداث في كثير من المجتمعات.

وفي أواخر الثمانينات ظهرت المشكلات البيئية الخطيرة التي أصبحت تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الأرض، وكان ذلك طبيعياً في ظل إهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية، فكان لا بُدّ من ظهور فلسفة تنموية تساعد في التغلب على هذه المشكلات، فظهر مفهوم جديد عرف باسم التنمية المستدامة، وقد تبلور لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، الذي يحمل عنوان مستقبلنا المشترك ونشر لأول مرة عام 1987.

لذلك في مطلع التسعينات أصبح مصطلح التنمية البشرية يتردد كثيراً في الأدبيات وظهرت محاولات واجتهادات لتوضيحه بناء على التطور في النظرية الاقتصادية، الذي جعل الإنسان الغاية الأساسية للنشاط الاقتصادي (الدعمة، 2002).

وقد ورد مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987، وعرفت التنمية في هذا التقرير "تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المستقبلية في تلبية حاجاتهم" (اللجنة العالمية للبيئة والتنمية 1989).

ويحدد هذا التعريف الإطار العام للتنمية المستدامة التي تطالب بالتساوي بين الأجيال، وهذا ما دعا الباحثين إلى تقديم تعريفات مختلفة.

"فالتنمية لغة من نما ينمو وينمي ونموه إليه الحديث فأنا أنموه أنميه ونميت الشيء على الشيء رفعته، وتقول: نميت الحديث إلى فلان نمياً إذا اسندته ورفعته، ونمت النار تنمية إذا لقيت عليها حطباً، والنامي هو الناجي" (الجواهري، 1956، 2515- 2516).

أما المستدامة لغة من الفعل استدام الذي جذره دوم، فقد جاء بمعان متعـددة، منهـا: التأني في الشيء، وطلب دوامه، والمواظبة عليه فالتنمية تحتاج إلى تأنٍ في رسم سياسـاتها وديمومة في مشاريعها وآثارها في المجتمع بحاجة إلى مواظبة في تنفيذ برامجها للمحافظـة على مكتسباتها.

وقد عرفها قاموس (Webster) تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعـة دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئياً أو كلياً.

وقد عرفها غالي (1978) بأنها "عملية تدخل إرادية للمجتمع وقدرة المجتمـع علـى الاستفادة من الموارد البشرية والمادية لتحسين نوعية الحياة".

فالتنمية المستدامة هي تلك التنمية التي يديم استمراريتها الناس أو السكان (غنيم وأبو زنط، 2007).

وتتولد لدى المجتمع الرغبة، وتكون لديه القدرة على إحداث التغيير، ويظهر ذلك من خلال المتغيرات السلوكية والتكنولوجية اللازمة لإحداث التغيير، التي تسمى بالطاقة.

فمفهوم التنمية ينبغي أن يتوافر له قضايا هي: مجتمع، ومـوارد متاحـة، ورغبـة واختيار وإرادة وتوجيه، فعملية التنمية تتم من خلال استراتيجية شاملة تركز على أيدولوجية واضحة تترجم إلى سياسات وخطط وبرامج ومشروعات تعمل علـى تنفيـذها عـدد مـن المؤسسات والمنظمات (غالي، 1978).

وقد عرفها (غنايم، 2001) بأنها "تنمية لخدمة الأجيال الحالية بشكل لا يغير أو يمس بمصالح الأجيال القادمة، بمعنى ترك المصادر المتوافرة الآن للأجيال القادمة بالوضع نفسه الذي هي عليه أو أفضل".

وقد ورد تعريفها في مفوضية برندتلايد بأنها "التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساس بحق إمكانية الأجيال في الحصول على حاجاتها".

وقد عرفها عزوني وشاهين (2005): هي عملية توسيع خيارات الناس نساءً ورجالاً والخيارات نوعان:

الخيارات الأساسية: أن يعيش الإنسان حياة صحية، وأن يكتسب المعرفة ويحصل على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائقة.

الخيارات الإضافية: الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتمتع بفرص الإبداع والانتاج والتمتع بالاحترام الذاتي والشخصي.

وقد عرفها (Sartco Giterra, 2006) بأنها "تنمية توفق بين التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية، فتنشأ دائرة صالحة بين هذه الاقطاب الثلاثة فعالة من الناحية الاقتصادية، وعادلة من الناحية الاجتماعية وممكنة من الناحية البيئية، إنها التنمية التي تحترم الموارد الطبيعية والنظم البيئية، وتدعم الحياة على الأرض، وتضمن الناحية الاقتصادية دون نسيان الهدف الاجتماعي، الذي يهتم بمكافحة الفقر والبطالة وعدم المساواة والبحث عن العدالة.

وبذلك، فالتنمية المستدامة تسعى لتحسين نوعية حياة الإنسان، ولكن ليس على حساب البيئة، وهي بذلك لا تخرج عن كونها عملية استخدام الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية. بحيث لا يتجاوز هذا الاستخدام للموارد معدلات تجددها الطبيعية وبخاصة الموارد غير المتجددة. أما الموارد المتجددة، فيجب الترشيد في استخدامها إلى جانب البحث عن بدائل للإبقاء عليها فترة أطول (غنيم وأبو زنط، 2007).

وقد عرفها جوستافو أو سينيا خبير التربية باليونسكو: أن أفضل طريقة لفهمها هي أن تنظر إليها بصورة أكثر عمقاً بدلاً من أن نحددها في تعريف واحد بعينه، لذلك يمكن أن نعرفها بتعريفات عدة (ماكوين، 2009):

- التنمية المستدامة قد تكون مدركاً أخلاقياً أكثر منها مفهوماً علمياً مرتبطاً بصورة أكثر بفكرة العدالة ونظريات التعاطف والمشاركة الكونية.
- تشمل التنمية المستدامة العلوم الطبيعية والاقتصاد، ولكنها مسألة ثقافة، فهي مرتبطة بالقيم التي يحياها الناس وبالطرق التي يدرك به الناس علاقاتهم مع الآخرين.
- اعتراف بالعلاقة بين الحاجات الإنسانية والبيئة الطبيعية، وهذا التعاون بين الناس والبيئة يجعل من الضروري ألا يكون هناك تحيز لفئة على حساب فئة أخرى، وأن البيئة لا يمكن حمايتها بطريقة تترك نصف الإنسانية في فقر.
- هي ربط الاهتمامات الاجتماعية والاقتصادية لشؤون البيئة.
- هي رؤية جديدة للمستقبل، تتطلب أن تأخذ الدول خطوات جذرية لمواجهة المشكلات المرتبطة بالإنتاج والاستهلاك والعمل على المساواة والتخفيف من الفقر وتعزيز العدالة والديمقراطية وتبني استراتيجيات تنموية تستفيد منها كل طبقات المجتمع ومواجهة المشكلات البيئية الخطيرة.

وترتبط التنمية البشرية بحياة الإنسان وتطورها، لذلك فإن أهم المفردات التي ظل هذا المفهوم يُعنى بها تتألف من قسمين الأول: الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والرعاية الاجتماعية، وذلك بغية زيادة طول عمره ومستواه التعليمي.

الثاني: يتعلق بتحسين الأحوال الاقتصادية باعتبارها مفتاح التنمية البشرية المستدامة (خميس، 2003).

وتتطلب تنمية البشر من كل مجتمع أن يستثمر في التعليم والصحة والتغذية والمستوى الاجتماعي للناس، مما سيكون له دور متزايد الأهمية في تحقيق النجاح الاقتصادي، ولا بُدّ من مشاركة الناس في التخطيط، وتنفيذ الاستراتيجيات، واتخاذ القرارات بما يحقق الاستفادة من القدرات البشرية. وبهذا الفهم يمكن أن تساعد التنمية في زيادة الخيارات أمام كل فرد من أفراد المجتمع دون أن تحد الخيارات المتاحة أمام الآخرين. كما لا ينبغي أن يكون تحسين الأحوال المعيشية للجيل الحالي على حساب الخيارات التي ينبغي أن تكون للتنمية للأجيال القادمة.

وتنمية المجتمع عملية تعبئة وتنظيم لجهود أفراده وجماعاته، وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية بأساليب ديمقراطية لحل مشاكل المجتمع ورفع مستوى أبنائه اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً ومقابلة احتياجاتهم بالانتفاع الكامل بكافة الموارد الطبيعية والبشرية والمالية المتاحة (بدوي، 1980).

وحتى تصبح التنمية البشرية مستدامة وعملية مستمرة وليست حدثًا عابرًا، فإن الأمر يحتاج إلى شرطين مهمين، هما:

- اعتماد التنمية البشرية على تنمية الموارد والإمكانات المتاحة.
- التوازن والعدالة في حدوثها وتطورها.

فبعد أن كان هذا المفهوم يركز على الخدمات الاجتماعية من تعليمية وصحية ورعاية اجتماعية، فقد أصبح يركز على إشباع الاحتياجات والتطلعات المعنوية والروحية كالتعددية والشفافية وحقوق الإنسان والديمقراطية (خميس، 2003).

وترى الباحثة أنها شعور الفرد بأهمية إعمار الأرض، وتحقيق الرفاهية للشعوب من خلال الالتزام بالأخلاق، وتطبيق القوانين، والحفاظ على البيئة، والشعور بجمالهـا، وإتقـان العمل، وإعطاء الآخرين حقوقهم.

أبعاد التنمية المستدامة، كما أوردها (غنيم وأبو زنط، 2006):

1- البعد البيئي: هو الاهتمام بإدارة المصادر الطبيعية، وهـو الأسـاس فـي التنميـة المستدامة، وذلك لأن كل حياة الإنسان تركز على كمية ونوعية المصادر الطبيعيـة على الكرة الأرضية، ولذلك نحن بحاجة إلى معرفة علمية لإدارة المصادر الطبيعية لسنوات قادمة.

2- البعد الاجتماعي: هو حق الإنسان الطبيعي في العيش في بيئة نظيفة وسليمة يمارس من خلالها جميع الأنشطة مع كفالة حقه في نصيب عادل من الثـروات الطبيعيـة والخدمات البيئية والاجتماعية بما يلبي احتياجات المجتمع دون تقليل فرص الأجيال القادمة.

3- البعد الاقتصادي: فالبعد الاقتصادي يتم من خلاله حل المشكلات من خـلال تـوفير الجهد والمال وباعتباره اساسًا للتنمية.

4- البعد المؤسسي: لا بُدّ من وجود مؤسسات قادرة على تطبيق خطط التنمية المستدامة عبر برامج يطبقها أفراد المجتمع (الإمام، 1994).

فالدولة تهتم بنوعية حياة الأفراد من خلال توفير الخـدمات لمواطنيهـا، وحقـوقهم الإنسانية وتعد الجامعات مؤسسات تربوية اجتماعية إذا طبقت خطـط التنميـة واسـتطاعت الارتقاء بالمجتمعات، وحل مشكلاتها، وبذلك يتحقق مفهوم التنمية المـستدامة مـن خـلال التعليم.

والتنمية هي برنامج عمل من أجل التكامل والتكافل الاجتماعي، وهي تخطيط منظم للنهوض بالمجتمع (عبد الله، 1976).

أهداف التنمية البشرية المستدامة

تهدف التنمية البشرية المستدامة إلى تطوير قدرات الإنسان وطاقتــه لخدمــة نفــسه ومجتمعة، ولا يتم ذلك إلا من خلال تغيير جذري في خصائص البيئة البشرية، ويكون ذلــك بمثابة عوامل مساعدة على حدوث التنمية البشرية المستدامة، بحيث تهتم بتوســيع البــدائل والخيارات والبدائل أمام الإنسان من أجل تحقيق أهداف عدة كما أوردها (خميس، 2003):

- تطوير المستوى التعليمي والثقافي في المجتمع.
- توفير الحياة الصحية للبشر.
- توفير الدخل اللازم لتلبية احتياجات الإنسان.
- اشباع حاجات الإنسان الروحية والمعنوية.

المفاهيم الواردة في التنمية، كما أوردها (خميس، 2003):

هذه المفاهيم إذا تحققت ظهرت التنمية بشكل جيد:

1- التمكين: لا بُدّ من تمكين أفراد المجتمع من المــساهمة فــي صــنع التنميــة أولاً، والاستفادة من منجزاتها ونتائجها ثانياً، وذلك من خلال التدريب والــتعلم والتثقيــف والتوعية، وبذلك يتم استغلال قدرات الأفراد وإمكاناتهم والحصول على نتائج تلبــي حاجات الأفراد والمجتمع معاً.

2- التعاون: إن علاقة الفرد بالمجتمع علاقة تعاونية تكاملية، لذلك لا بُــدّ مــن تعزيــز الانتماء الاجتماعي، والتنسيق بين جميع أطراف المجتمع لتحقيق عملية التنمية.

3- الإنصاف: يتم إشراك الجميع في التنمية بعدالة، فلا يتم تهميش فئة لحساب فئة أخرى، وعدم التفريط بمصلحة الأجيال القادمة لحساب الأجيال الحالية، وبذلك يحصل التقدم في جميع المجالات.

4- الاستمرارية: الاستمرارية في عملية التنمية تحقق الهدف الرئيسي الذي تسعى إليه عملية التنمية المستدامة.

وإذا أُريد أن تتحقق التنمية، فلا بُدّ من التركيز على العوامل الداخلية، وكذلك الخارجية، فالمجتمع له علاقات مع مجتمعات خارجية كالدول الصناعية التي من خلالها نستورد التكنولوجيا الضرورية للتنمية.

وبذلك فإن هدف التنمية ليس مجرد زيادة الانتاج، بل تمكين الناس وتوسيع نطاق خياراتهم؛ ليعيشوا حياة أطول وأفضل، ويتجنبوا الأمراض القابلة للعلاج، وبذلك تصبح عملية التنمية عملية تطوير القدرات لا عملية تعظيم المنفعة أو الرفاه الاقتصادي فحسب، فالأساس الرفاهية بالإضافة إلى الارتقاء بالمستوى الثقافي للناس، والارتقاء بقدراتهم، ويتضح هنا مثلاً أن التعليم والثقافة يحققان فوائد معنوية واجتماعية تتجاوز الفوائد الإنتاجية، من احترام الذات إلى القدرة على التواصل مع الآخرين (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأردن، 2004).

مؤشرات التنمية المستدامة كما صنفها باقر (1997) كما يأتي:

- مؤشرات الجانب الاقتصادي: ويعبر عنها في دليل التنمية البشرية للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بمؤشر واحد وهو نصيب الفرد من الناتج المحلي.
- مؤشرات الجانب الاجتماعي للتنمية البشرية: ويتعلق هذا الجانب بمجالات التعليم والصحة والاتصالات.

- مؤشرات الجانب الإنساني للتنمية البشرية: ويتعلق بحقوق الأفراد الشخصية والاجتماعية والسياسية وحقوق الإنسان الأخرى، التي تقع ضمن الجانبين الاجتماعي والاقتصادي، وتتعلق أهم الحقوق بالمساواة في الفرص وعدم التمييز وعدالة التوزيع والشعور بالأمن والاستقرار.

لذلك لا يمكن أن تكون تنمية مستدامة دون أن تشمل مجالات الإنسان التعليمية والصحية والدخل.

خصائص التنمية البشرية: كما أوردها الرشدان (2001)

- عملية شاملة ذات أبعاد متعددة تشمل مجمل أطر المجتمع، وهي تعني إحداث التغيير الشامل في المجتمع.
- عملية مستمرة فهي ذات طبيعة مستمرة ومتصلة، كونها ترتبط بعمليات التغيير المطلوب ومواكبتها في المجتمع.
- عملية مخططه لأن التنمية لا يمكن أن تأتي بشكل عشوائي أو تلقائي، لذا لا بُدّ من استخدام التخطيط كأسلوب علمي منظم لتحقيقها.
- عملية استثمارية تستخدم الموارد المتاحة في سبيل تحسين وسائل وظروف الحياة والإنتاج.
- التنمية جذابة، يجب أن تكون التنمية شديدة الجاذبية للمساهمة والمستفيدين منها.

التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في القرن الحادي والعشرين:

أما التحديات التي تواجه التنمية البشرية المستدامة في القرن الحادي والعشرين، فلقد تم تصنيف سكان الأرض وفقاً لمقاييس التنمية البشرية – لدى الأمم المتحدة – إلى أربع حالات: الأولى: عالم متقدم اقتصاديًا وبشريًا، والثانية: عالم متقدم بشرياً ومتخلف اقتصاديا،

والثالث: عالم متقدم بشريًا وفي سبيله للالتحاق بركب التقدم الاقتصادي، والأخيرة: عالم متخلف اقتصاديًا وبشريًا.

فالعالم المتقدم بشرياً، هو كذلك اقتصادياً، لكن التركيز على العالم المتخلف أو العالم النامي، فنجد أن هناك تحديات تعترضه، وكانت الأسباب وراء جعله في موقع متأخر عن الأمم، وهذه التحديات كما أوردها عبد العزيز (2004) فيما يأتي:

1- الفقر: أهم التحديات التي تواجه مسيرة التنمية البشرية في العالم النامي.

2- الأمية: بالإضافة إلى عدم توفر الأولويات من مأكل ومشرب وملبس، نجد أن نظم التعلم متخلفة، وكذلك التركيز على الكم دون النوع، وعدم توفر البحوث العلمية، وعدم الإنفاق على البحوث العلمية كما يجب.

3- التلوث البيئي: فالنهضة الصناعية للعالم المتقدم صدرت التلوث للبلدان النامية، وافتقار مفهوم الأمن البيئي، وعدم انتشار مفهوم الوعي البيئي.

4- شروط التجارة العالمية غير المتكافئة، وأثرها على مستقبل اقتصاديات البلدان النامية.

5- أعباء التقدم التكنولوجي: إن التقدم التكنولوجي في المعلومات والاتصالات وأساليب الإنتاج يشكل تحدياً من خلال تفاقم معدلات البطالة، أو عدم القدرة على التعامل مع الأنماط الجديدة المستوردة من الخارج يؤدي إلى الاستغناء عن الأيدي البشرية واستبدالها بأيدي مستوردة.

وبالنظر في تقرير التنمية البشرية لعام (2011) الأوضاع البيئية التي تهدد التقدم في العالم، يظهر الربط بين الصحة والدخل في الدول النامية والبيئة، وبيّن أن تقدم الصحة والدخل في البلدان الأمية عرضة للتعثر بفعل عدم التصدي لتغيير المناخ وتدهور البيئة، وأكد أن التقدم الذي شهدته أشد البلدان فقراً في العالم معرّض للتراجع في أواسط هذا القرن ما لم

تتخذ خطوات جريئة على الفور لتخفيف أثار تغيير المناخ والحد مـن الأضـرار البيئيـة، وتقليص الفوارق داخل البلدان فيما بينها.

وركز التقرير المعنون بـ"الاستدامة والإنصاف: مستقبل أفضل للجميع" على تحقيق الاستدامة البيئية التي تتطلب تقدمًا في تقليص الفوارق في الصحة والتعلـيم والـدخل، كمـا تتطلب مبادرة عالمية في مجال إنتاج الطاقة وحماية الـنظم الإيكولوجيـة، ولـذلك علـى المجتمعات أن توظف التكنولوجيا التي توصلت إليها من خلال التعليم الجامعي مـن أجـل التقليل من الأضرار البيئية لتحقيق مستقبل أفضل وتنمية مستدامة، فنجد أن الجامعات تقـوم بأبحاث علمية تركز على الطاقة الشمسية والاستثمار أفضل للطاقة، والبحث عـن وسـائل وتقنيات حديثة من خلال حضور المؤتمرات العالمية والإطلاع على الأبحاث العالمية، أو من خلال تشجيع وتحفيز الباحثين بتقديم جوائز وحوافز لمن يقدم أفضل الأبحاث وتطبيقها، بحيث نحمي البيئة من الملوثات التي ستنعكس سلباً على الصحة ومن ثم الدخل، فالمشاكل البيئيـة تحقق هدر للأموال، ولا بُدّ من الانضباط بقوانين تحمي البيئة، ولذا سيؤدي إلى ارتفاع المواد الغذائية بنسبة 50%، ويبدد الجهود الرامية إلى إتاحة الحصول على خدمات الطاقة والميـاه وخدمات الصرف الصحي لمليارات الأشخاص، وبذلك يمكن للتدهور البيئي أن يبدد جهـوداً بذلك طوال عقود لتحسين حصول المجتمعات الفقيرة جداً على إمدادات الميـاه والكهربـاء وخدمات الصرف الصحي، ويرى معدو هذا التقرير في أوجه الحرمـان هـذه بحـد ذاتهـا انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان.

ومن الحلول التي يقترحها معدو هذا التقرير تقرير الشفافية وضمان استقلالية هيئات المراقبة، مثل وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني والمحاكم وهو عنـصر ضـروري

لتشجيع التزام المجتمع المدني باتخاذ القرارات الخاصة بالبيئة، فالدساتير الوطنية في 120 بلد تنص على أحكام لضمان حماية البيئة، لكن لا يزال الالتزام بها ضعيفاً.

ركائز التنمية البشرية المستدامة

حتى تتحقق التنمية البشرية المستدامة في أي مجتمع لا بُدّ من الاهتمام بدراسة المجتمع ودراسة السياسات الجديدة في القطاعين العام والخاص، ولا بُدّ أن تكون السياسات مدروسة بشكل جيد، قائمة على أساس العدل والإنصاف لجميع شرائح المجتمع ومهتمة بجميع قضايا المجتمع ومشكلاته، فلا بُدّ أن تنطلق السياسات من خلال النظر في قضايا المجتمع، ومن ثم دراستها وتحليلها، والتوصل إلى نتائج تحقق إصلاح وتنمية مستدامة.

ولذلك هناك عدد من الشروط لا بُدّ من توافرها قبل البدء بعملية التنمية البشرية كما بينها الصايغ (1994) وزحلان (1988) تمثلت بالنقاط الآتية:

1- تقوية هيئات المجتمع الأردني: إن السير نحو تأسيس آليات تنموية لتؤمن الاستمرارية يتطلب من صانعي القرار الاقتصادي تغيير النظرة التقليدية إلى التنمية، ونجد في الأردن نشاطات مختلفة تدل على توجه نحو التنمية المحققة للتطور من خلال الاهتمام بالطفل أو حقوق المرأة أو الحفاظ على البيئة أو احترام حقوق الإنسان.

ونجد أن تقرير الأمم المتحدة (تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2005) يقول إن النساء يحرزن مكتسبات، ولكنهن لم يحققن إمكاناتهن الكاملة في المساهمة في ازدهار الدول العربية وقوتها.

ويشير التقرير إلى أن النساء في العالم العربي لم يحققن ازدهاراً أكبر، وتأثيراً أعظم، ومستويات أعلى من التنمية الإنسانية.

وهذا التقرير ينظر في وضع المرأة في المنطقة، ويجري تقييماً للتقدم الـذي حققتـه النساء، من خلال تحليل رغبة المجتمع العربي بهذا التقدم.

وكما تقول المدير الإقليمي للمكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي "إن تقبل شجاعة النساء ونشاطهن في العالم العربي يعني مناصرة حـوافز التنميـة الإنسانية، ولقد تحققت المكتسبات في حقوق المرآة بعد مسيرة شـاقة كتتـويج لعقـود مـن الانهماك الملتزم من قبل أجيال من المنافحين عن حقوق المرأة وحلفائهم في الحكومات فـي شتى أنحاء المنطقة".

وكذلك يؤكد التقرير أن المرأة تواجه في الحياة العامـة عوامـل ثقافيـة وقانونيـة واجتماعية واقتصادية وسياسية تعيق إمكانية الوصول المتساوي للتعليم والـصحة وفـرص العمل وحقوق المواطنة والتمثيل.

أما على المستوى الثقافي، فيؤكد التقرير أن العقبة الأساسية أمام نهوض المرأة تتمثل في سبل التعامل مع تناقضات محددة ما بين متطلبات الاقتصاد المنـتج والمعـايير الدوليـة المتفق عليها من ناحية، وبين العادات والتقاليد من ناحية أخرى، لـذلك يؤكـد التقريـر أن نهوض المرأة يتطلب قيام حركة واسعة وفعالة ضمن المجتمع المدني العربي تهـدف إلـى تحقيق التنمية الإنسانية للمجتمع.

وبذلك نلاحظ أن تمكين المرأة أصبح من أولويات التنمية البشرية المستدامة لما لهـا من تأثير في نمو المجتمع وتطوره، والاهتمام بالمرأة وحقوقها دلالة على التنمية المستدامة.

2- إصلاح وتنشيط الحياة البدائية لا بُدّ من الإشارة إلى أهمية إصلاح الحيـاة البدائيـة وتنشيطها، ومشاركة المواطنين بانتظام، وحتى يتحقـق ذلـك لا بُـدّ مـن تحقـق الديمقراطية المتمثلة بالتعبير عن رأي الفرد في ضوء مـصلحة المجتمـع، وحـث

المواطنين على المشاركة في صنع الحياة يعد من أهم مقومات التنمية المستدامة، لأن تلك الإدارات المحلية قريبة من الناس ومن المشاكل التي يواجهها المجتمع فهي موجودة ميدانياً، وبذلك تتوصل إلى حلول للمشاكل المتعلقة بالمجال التعليمي والصحي والبيئي وهي من مرتكزات التنمية البشرية المستدامة.

3- تقوية البنية القانونية والتنظيمية؛ لأن أي تقدم لا يمكن أن يتم خارج إطار قانوني واضح وشفاف، ليعمل على إرساء دعائم التنمية المستدامة، مما أدى إلى ظهور مفهوم "دولة قانون"؛ أي الدولة التي تسود فيها القوانين والأنظمة المستمرة والواضحة والأجهزة القضائية الفعالة، لذلك حتى نحقق التنمية المستدامة لا بُدّ أن نستند إلى القانون ولا بُدّ من النظر في القوانين باستمرار وتحديثها لتتلاءم مع التطورات بما يحقق حاجة الناس وخدمة المجتمع والدولة.

وإذا ما نظرنا إلى الوطن العربي نجد ضعف البنية، وقد يرجع ذلك إلى ضعف النظم التي تعد المحرك لأهداف المجتمع ونوعية العلاقات الاجتماعية، فإذا كانت مجموعة القيم المرجعية غير واضحة ومتضاربة، فالنتيجة تضارب القوانين والأنظمة، ومن خلال عرض المرتكزات الثلاثة السابقة نجد أنها تهدف إلى معالجة قضايا التنمية المستدامة من خلال:

1- إصلاح القطاع التعليمي وربطه بالقطاعات الإنتاجية بشكل فعال.

2- اتخاذ التدابير اللازمة لمحو الأمية.

3- الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل تطبيق القوانين وتطوير المجتمع.

4- جعل العمل من أجل تطوير الإطار المؤسسي والقانوني.

وهذه المرتكزات السابقة تحتاج إلى وعي من قبل الأفراد وآلية تطبيقها والأهداف التي تحققها حتى نتوصل إلى تنمية مستدامة.

الاقتصاد المعرفي والتنمية المستدامة

مفهوم الاقتصاد المعرفي

هو الاقتصاد الذي ينشئ الثروة من خلال عمليات وخدمات المعرفة، الإنشاء والتحسين والتقاسم والتعلم والتطبيق والاستخدام للمعرفة بأشكالها في القطاعات المختلفة بالاعتماد على الأصول البشرية واللاملموسة ومن خصائص وقواعد جديدة (نجم، 2005).

وقد عرفه (الهاشمي والعزوي، 2007) بأنه "دراسة عملية تراكم المعرفة وفهمها وتحفيز الأفراد لاكتشاف تعلم المعرفة والحصول على ما يعرفه الآخرون، وبالتالي فإنه يمثل التحليل الاقتصادي لكل العمليات الجارية في الاقتصاد، التي تعود إلى الاكتشاف والإعداد للتكنولوجيا الجديدة".

إن اقتصاد المعرفة يعتمد على المعلومات والمعرفة الإنتاجية، كما يرى العالم (ماكلوب) أن هناك خمسة أرقام رئيسية لصناعة المعرفة هي التعليم، والبحوث، والتنمية، ووسائل الإعلام والاتصال، والآن المعلومات وخدماتها (المالكي والدويري، 2000).

فالنهوض والارتقاء يكون من خلال جعل التعليم وإنتاج المعرفة من الأساسيات والمرتكزات الرئيسية والمهمة.

وإن الانتقال إلى عصر الاقتصاد المعرفي يتمثل في التركيز على الاستثمارات في البحث، فلا يمكن للاقتصاد المعرفي أن يتطور دون البحث، كما أن التقدم الذي تحرزه الجامعات في مجال البحث يساعد في تأهيل القوى العاملة ويعمل على إيجاد صناعات جديدة (All port, 2000).

متطلبات اقتصاد المعرفة

إن للاقتصاد المعرفي متطلبات لا بُدّ من الوفاء بها ليتم الانتقال إلى هذا الاقتصاد بما يخدم المجتمع ويحقق التنمية، (الهاشمي والغزوي، 2007):

1- العمل على إعداد كوادر بشرية مؤهلة ومدربة.

2- أن تعمل الدولة على خلق المناخ المناسب للمعرفة، التي أصبحت أهم عنصر من عناصر الإنتاج.

3- تقدير قدرات الأفراد البحثية، وقدرتهم على حل المشكلات، واتخاذ القرارات، وفهم القطاع الخاص والحكومي لمفهوم الاقتصاد المعرفي، وتطبيقه بما يحقق تطور المجتمع.

4- مساهمة الشركات في تأسيس اقتصاد المعرفة بحيث تحول جزءاً من ميزانيتها للتعليم والتدريب لموظفيها.

وحتى نحقق اقتصاداً معرفياً لا بُدّ من إعداد كوادر بشرية منتجة ومؤسسات عمل تدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث إن العالم النامي يواجه تحديات تتمثل في مؤسسات التعليم العام من اتجاهات عدة يسببها منافسون جدد، وتقنيات حديثة واتجاهات جديدة وتطلع رجال الأعمال إلى الفوائد التي يتم الحصول عليها في سوق التعليم (Galbreath, 1999)، فالجامعات لها دور مهم في التهيئة والإعداد للتربية المستقبلية من خلال تزويد الطلبة بالمهارات المختلفة بما يحقق الإبداع والابتكار، وكما أن تنظيم المعرفة وتحليلها من أجل حل المشكلات من خلال بناء هياكل تصورية غير محدودة المدى من المتطلبات الأساسية لتربية المستقبل (Luque, 2001)، وحتى تحقق الجامعات وظائفها لا بُدّ أن تغير سياساتها وممارساتها ومناهجها لمواجهة التحديات وتهيئة الطلبة للمستقبل (Tucker

& Goddenge, 1998) فالتربية هي عملية اجتماعية تسهم بإعداد المتعلم من خلال المعرفة والاتجاهات والقيم ولا بُدّ أن تكون الرؤيا المستقبلية لأي نظام تربوي هي إعـداد المـوارد البشرية نحو الاقتصاد المعرفي، وتحقيق التنمية المستدامة (الفرا، 1999) فـالثورة العلميـة والتكنولوجية أصبح لها أثر واضح في قطاعات المجتمع، وذلك لما منحته من آفاق مهمة في إيجاد فرص عمل جديدة، مما أدى إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة المؤهلة والمدربـة، فقد أصبحت تنمية المجتمعات مرتبطة بمستوى تطويرها التكنولوجي الذي من خلاله تكـون قادرة على النهوض بمستوى أفرادها وتلبية احتياجاتهم (الشافعي، 2002).

لذلك على المجتمعات إذا أرادت أن تلحق بركب التطور والتقدم العـالمي أن تهـتم بالجامعات من خلال إعادة النظر بالمناهج التعليمية التي لها دور بارز فـي إعـداد الفـرد وتنميته، وأن يكون على أساس سياسات تعليمية تحقق اقتصاداً معرفيـاً، ومـن ثـم تنميـة مستدامة.

والمناهج هي الوسيلة الفاعلة بين وسائل التعليم المختلفـة التـي تتـرجم الفلـسفات والسياسات التعليمية إلى واقع حياتي، لذلك لا بُدّ أن يتم تخطيط المناهج في ضـوء فلـسفة تربوية واضحة للتعليم العالي، ويستند إلى فلسفة اجتماعية تمثل التكوين التاريخي لثقافة الأمة وفلسفتها في الحياة، وتكون أداة تعليمية فعالة لا بُدّ أن تستجيب للحاجات التنموية الشاملة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والإنساني والثقافي والتكنولوجي، فيصبح صـيغة تعلميـة ونموذجاً فعالاً يمتلك الطالب من خلاله تقنيات تمكنه من القدرة على العمل والقيـام بـدوره الوظيفي داخل المجتمع (الخوالدة وأبو صالح، 1991). ولا بُدّ من الاهتمام بتنميـة المجـال الاجتماعي المتمثل في تماسك الأفراد أو العمل بمبدأ تكافؤ الفرص للجميع، وكذلك المجـال

الاقتصادي المتمثل في تحقيق أوضاع الأفراد، التي تؤدي في السياسة الرخاء والقيمة الحقيقية للحياة (إبراهيم، 1990).

دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة

يظهر دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة من خلال مهامه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

إن التعليم حق من حقوق الإنسان، وأداة أساسية لممارسة الحقوق الأخرى، ووسيلة لتحقيق جميع الأهداف الإنمائية (اليونسكو، 1994).

وقد أصبح الاستثمار في التعليم من أهم الاستثمارات في العالم، وذلك لأهميته في صقل الفرد من الناحية العلمية والعملية، فالجامعة هي المؤسسة التي ينهل منها الفرد، وبذلك يتحول من النمط الاستهلاكي إلى الانتاجي. ويعد التعليم استثماراً؛ لأن تكلفة الفرصة الضائعة من الإنفاق على التعليم يعوض بشكل أكبر من خلال الفوائد المتراكمة للتعليم على الأفراد المتعلمين والمجتمع ككل في صوره عوائد أعلى وإنتاجية أكبر، وبذلك تتحول المؤسسات التربوية من مؤسسات استهلاكية، ومن خلال الخطط الاقتصادية إلى مؤسسات إنتاجية، وبذلك يظهر دورها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وبذلك يستطيع البلد مواجهة التحديات والاستشراف والتنبؤ (باهي، 2011).

وحتى تحقق الجامعة دورها في أي مجال لا بُدّ من إعداد كوادر بشرية مؤهلة ومدربة قادرة على استيراد التكنولوجيا وتطبيقها، وذلك من خلال توافر نظام الجودة الشاملة في التعليم الجامعي الذي يهدف إلى تطوير الجوانب الإدارية والأكاديمية، وبالتالي إحداث تغيير يسهل رفع الكفاءة، فالكادر الأكاديمي يعد ركنا أساسياً في النظام التعليمي الجامعي وحلقة وصل بين المدخلات والمتمثلة بالفلسفة والأهداف والبرامج التعليمية من جانب

والمخرجات المتمثلة بالطالب من جانب آخر، فالجودة الشاملة في التعليم أسلوب متكامل يطبق على المؤسسة التعليمية بهدف تحقيق أفضل خدمات تعليمية وبحثية واستشارية بأكفأ الأساليب وأقل التكاليف وأعلى جودة ممكنة (مصطفى والأنصاري، 2002).

وبذلك لا بُدّ أن تشمل الجودة البرامج والمناهج والإدارة، وما تعتمد عليه من قوانين وأنظمة وتشريعات، ومن ثم الحصول على جودة المنتج (الخريجين) والأنشطة والخدمات الطلابية، وهذا يتطلب من الجامعات التخطيط للجودة، ونشر ثقافة الجودة وأفكارها، وتنظيم فرق مسؤولة، ومن ثم التطبيق والتقويم، فالجودة هي القوة الدافعة للتعليم لتحقيق أهدافه ورسالته، وبذلك تظهر كفاءة الأستاذ الجامعي في استخدام أساليب متنوعة من التقنيات والوسائل التعليمية المختلفة، وبذلك يتمكن الطالب من اكتساب مهارات تمكنه من الاعتماد على النفس والثقة، وكذلك لا بُدّ من مشاركة الإدارة العليا بالعمليات الإدارية من تخطيط وتنظيم وتنسيق ورقابة وتواصل مع الطلاب وإقامة علاقات معهم وإشاعة جو من الثقة والاحترام والمحبة والاهتمام بمشكلاتهم والعمل على حلها (غالب وعالم، 2008).

وكذلك لا بُدّ من التركيز على الأعداد والمهني للطالب، ويقصد بالإعداد المهني النشاط التعليمي والتدريبي الذي يهدف إلى إكساب الطالب المعلومات والمهارات والاتجاهات المهنية اللازمة لتهيئته للحياة العملية، وذلك من خلال مساقات وتخصصات حديثة وتدريبات تتفق واستعداداته وميوله واهتماماته من جهة وسوق العمل وتوقعاته من جهة أخرى (عبد الحميد، 2003).

وترى البكري (2002) أنه حتى نحقق الجودة في الجامعات، لا بُدّ من الأخذ بمجموعة المبادئ الآتية:

1. ثقافة المنظمة: يعتمد نجاح أي منظمة على خلق ثقافة تنظيمية تتفق مع القيم والاتجاهات في المنظمة.

2. المشاركة والتمكين: وذلك من خلال العمل بروح الفريق.

3. التدريب: لا بُدّ من التدريب بصورة مستمرة، وذلك لمواكبة المستجدات وتمكين العاملين.

4. التركيز على العملاء: فلا بُدّ من رضا العملاء عن الخدمات والمنتجات.

5. التحسين المستمر: لأن رغبات المستفيدين مستمرة، فلا بُدّ من التحسين المستمر.

6. التخطيط الاستراتيجي: وجود رؤية استراتيجية مستقبلية محددة وأهداف مقيدة المدى.

ومن خلال التركيز على جودة التعليم يحقق التعليم مهامه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية محققاً تنمية شاملة ومستدامة.

ولقد توجه العالم إلى دور الجامعات في التنمية الاقتصادية، ويرجع ذلك إلى عوامل عدة، كما أوردها (آل عبد الرحمن، 1991):

1. التركيز المتزايد على التنمية الشاملة خاصة الاقتصادية:

إن مسالة التنمية الشاملة ومعضلاتها وأزمات التخلف والحلول والسياسات المقترحة لمعالجتها خاصة الاقتصادية، كان لا بُدّ من التفكير بوسائل وأدوات، ولا شك أن النهوض بمستوى القطاع التعليمي يعد أحد الوسائل للتطور الاقتصادي.

2. تزايد الإنفاق في القطاع التعليمي:

إن التقدم العلمي والتكنولوجي أدى إلى توسع كبير في القطاع التعليمي، وتبعه تزايد النفقات التربوية والتعليمية، مما أثقل كاهل الأفراد والدولة، الأمر الذي أدى إلى البحث في مدى الفائدة الاقتصادية للقطاع التربوي ومقدار ما يعود منها على الاقتصاد والمجتمع.

3. العجز المالي والبحث عن مصادر التمويل:

التزايد في أعداد الطلبة أدى إلى تضخم في النفقات وعجز أكثر البلدان عـن القيـام بالأعباء التعليمية، الأمر الذي أدى إلى دراسة التعليم بمهامه المختلفة دراسة اقتصادية علمية؛ من أجل الوصول إلى مردود بأقل التكاليف، وبذلك أدت إلى الوصول إلى مصادر للتمويـل وسد النفقات التعليمية.

ويتم تحقيق المنفعة الاقتصادية للتعليم من خلال البحوث العلمية، فالبحث العلمي يعد ركيزة أساسية من ركائز المعرفة الإنسانية في ميادين الحياة كافـة، وهـو مقيـاس للرقـي والحضارة. فمن خلاله يستطيع الإنسان اكتشاف المجهول، وتسخيره لصالح المجتمـع بمـا يحقق التنمية والازدهار.

أما بالنسبة للمسؤولية الاجتماعية للجامعات، فهي من المهـام الأساسـية للجامعـة، فالتعليم العالي يعد وسيلة للتطور الاجتماعي وعرض الفرص للجميع للمـساهمة فـي بنـاء المؤسسات المختلفة (القيسي، 2004)، ويقصد بالمسؤولية الاجتماعية الاشتراك في المجتمع، وتقديم الخدمات، وهي الوظيفة الأساسية بعد التدريس والبحث العلمي، لكنها أصـبحت مـن المهام الأولى للجامعات، فالجامعة مسؤولة عن ممارسة المبادئ والقيم والالتـزام بالعدالـة والمساواة والاعتراف بالحرية وتقدير التنوع وتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية، وهـذا لا بُدّ أن يكون جوهر عمل الجامعة، وكذلك توفير التعليم للجميع، وهذا يتطلب ربط المقـررات الجامعية بالبيئة وكيفية التعامل معها، وكذلك الحاجة إلى أن يكون في الجامعات تخصـصات في العلوم التطبيقية والاجتماعية وحل تحديات التنمية التي تواجهها بتخصص واحد، وكـذلك طرح مفهوم الأخلاق والمسؤولية الاجتماعية، وفهم ثقافة الأمة وثقافات الأمم الأخرى ووضع برامج تبادل ثقافي يتم خلالها تزويد الطلبة بالمعرفة عن الأمة والأمم الأخرى، وبذلك تحقق

الإبداع، ولا بد للجامعة كذلك أن تتعاون مع الجامعات الأخرى، وتضع خطة للتشجيع والتعاون والتبادل الثقافي وتشجيع التنمية المستدامة داخل الجامعة من خلال ترشيد الطاقة وتوجيه الطلبة إلى النظر إلى الجامعة كمؤسسة اجتماعية لا بد من تطويرها والحفاظ عليها (باهي، 2011).

وبذلك تتحقق المسؤولية الاجتماعية للجامعة، وينعكس ذلك على الاقتصاد، فيشهد المجتمع تطوراً اقتصادياً يلبي حاجات الأفراد والمجتمع، ويسهم في توزيع الدخول وجعلها أكثر مساواة، ويظهر العائد على التعليم بأمرين منافع شخصية، وهو ما يحصل عليه المستثمر في التعليم، وهذا يزيد من إنتاجية الفرد والعائد الاجتماعي، ويتمثل بالمنفعة التي تعود على المجتمع بسبب العمليات الاجتماعية والاقتصادية التي تقوم بها المؤسسات التعليمية، وبذلك يتم قياس العائد على التعليم، وتحديد البرامج التعليمية الأجدى للاستثمار، وتوضيح العلاقة بين الإنفاق على التعليم وسوق العمل، فالاستثمار في التعليم لا بد من أن يأخذ بعين الاعتبار احتياجات المجتمع، فالمجتمع لا يستطيع أن يعيش في عزلة عن العالم الخارجي دون وجود أية مؤشرات ثقافية تنقلها وسائل الإعلام، وهذا يتطلب من الجامعة دراسة وفهم التيارات الثقافية ودراستها وتحليلها بما يتفق مع التراث والقيم العربية الإسلامية مع التأكيد على الاحتفاظ بالهوية الثقافية العربية الإسلامية، ويكون ذلك وفق رؤية واضحة من خلال المناهج والاتصال مع مؤسسات المجتمع، ومتابعة أهم أحداث العالم واتجاهاته الفكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية، فالجامعة تواجه تحديات ثقافية من خلال التقدم والتطور العالمي، وتنعكس تلك التحديات على المجتمع، لذلك لا بد من مراجعة جذرية لفلسفة التعليم في الجامعة مراعية التحديات الثقافية التي تواجهها، وبذلك تكون المدخلات والمخرجات الجامعية مرتبطة بأهداف التنمية (أبو زيد، 1988).

أما بالنسبة للتنمية السياسية، فهي من المهام التي تركز عليها الجامعات في الوقت الحاضر، خاصة مع التطورات العالمية والتكنولوجية والتحولات في جميع أشكال الحياة، فالتنمية السياسية تتماشى مع التنمية الثقافية والاقتصادية، وهي تقوم على أساس أن الفرد هو الذي يمثل جوهر التنمية، فعلم السياسة يهتم بدراسة ظاهرة القوة والسلطة والعلاقة بين الشعب والدولة من ناحية الحقوق والواجبات مع الإشارة إلى المؤسسات السياسية من حيث وظائفها وأهدافها القريبة والبعيدة، ويعد مفهوم التنمية السياسية من المفاهيم الحديثة التي استنبطها العالم السياسي بعد الحرب العالمية الثانية، ولا بُدّ للجامعات أن توجه اهتمامات أعضاء هيئة التدريس ومراكز الأبحاث من أجل الوصول إلى تنمية سياسية من خلال تكوين ثقافة سياسية حول ثقافة الإنسان وواجباته، وهذا يشكل قاعدة انطلاق وبدء للتنمية السياسية، وكذلك لا بُدّ أن تبرز قيمة الفرد وحقوقه وواجباته، وأنه الأساس في كل عمليات التنمية، وبذلك يتركز مفهوم الديمقراطية (إسماعيل، 1989).

وإن مفهوم التنمية السياسية يقترن بمفهوم التنمية الشاملة للمجتمع من حيث التخطيط ورفع مستوى معيشة الأفراد لتطوير المجتمع، وبذلك تستطيع الدولة التغلب على معوقاتها المتمثلة في البناء الديمقراطي، وتنمية المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار السياسي، وتحقيق الاستقرار الداخلي، والتخلص من التبعية السياسية والإصلاح السياسي والإداري والقانوني، والانسجام الحزبي، ونشر الوعي السياسي (الربيع، 2008).

وبذلك لا بُدّ للجامعات أن توجه اهتمامها نحو مهامها الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية حتى تحقق أهدافها وأهداف المجتمع، فبقاء المجتمع يعتمد على الجامعات (الإبراهيم، 1987).

وقد ظهرت الأهمية للجامعات ودورها في جميع المجالات في تقارير الأمم المتحدة، فنجد منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة تصدر تقريراً أعلنه الأمين العام يوضح فيه – دور التعليم في التنمية المستدامة – أن نتيجة مؤتمر + 20 الذي بعنوان "تقدم أساساً متيناً لتحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي والبيئي".

وشدد المشاركون على دور التعليم في التنمية المستدامة، ولا بُدّ من إدراج التنمية المستدامة في مجال التعليم.

وفي مشاركة أخرى، تم إعداد ورقة بشأن التعليم تحت عنوان "التعليم من أجل مستقبل مستدام"، وقد توصل إلى أهمية مبادرة التعليم العالي من أجل التنمية المستدامة، وكذلك تم التركيز على التعليم في جلسة أخرى نظمتها اليونسيف على ضرورة الشراكات مع الأطراف المتعددة، وعند صياغة أهداف التنمية المستدامة التي أطلقت في هذا المؤتمر تم التركيز على التعليم، وبذلك يمكن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة التي تركز على البيئة والصحة والدخل. وكذلك تم التركيز على الاستثمار في التعليم في مؤتمر اليونسكو العالمي من أجل زيادة الاستثمار والتعاون في مجال التعليم العالي، وتشجيع التنوع، وتعزيز التعاون الإقليمي لتلبية الاحتياجات المجتمعية، وكذلك أكد البيان الختامي الذي يضم أكثر من 1000 مشارك نحو 150 بلداً، المنعقد في اليونسكو بمشاركة عدد من الطلبة والمدرسين الجامعيين والقطاع الخاص على أن الاستثمار في مجال التعليم يكتسب أهمية أكثر من أي وقت مضى باعتباره هو المحرك الأساسي لبناء مجتمع المعرفة الاستيعابية المتنوعة، ولتحقيق التقدم في البحوث العلمية والتجديد والإبداع، وأكد كذلك على المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية والاستراتيجية للتعليم العالي، ولا بُدّ أن يواصل العمل على تحقيق أهداف الإنصاف والكفاءة والجودة، وضرورة إدماج التكنولوجيا على جميع مستويات التعليم، وذلك

لتلبية الاحتياجات المتزايدة للطلاب. ولا بد من اهتمام التعليم العالي بمجــالات عــدة مثــل الزراعة والبيئة واستخراج الموارد الطبيعية. ودعا المؤتمر الأطراف الفاعلة في مجال التعليم العالي لتحديث مناهج التدريب المتواصل للمدرسين باستخدام برامج تتيح لهم توفير المعارف والكفاءات الضرورية للدارسين في القرن الحادي والعشرين، وذلك لما للتعليم من أهمية فــي بناء مجتمعات المعرفة (اليونسكو، 2009).

وركزت تقارير التنمية البشرية للدول النامية مشكلاتها على التعليم، وأوضــحت أن الأردن احتلت المرتبة 95 لعام 2011 بعد أن كانت 83 في العام الذي قبله، ولا بُدّ من أخــذ التقرير بعين الاعتبار والدراسة والتحليل. وقد يرجع ذلك إلى أسباب، منهــا: أن المــواطن الأردني أصبح يسهم في الاستثمار في التنمية البشرية من خلال تزايد أعداد الطلبة والإقبــال على الجامعات، وهذا يستدعي مناشدة الجامعات لإجراء دراسات تتعلق باستثمار التعليم ودور التعليم الجامعي، وقد أجرت جامعة العلوم والتكنولوجيا دراسة حول الجانب العملــي وأثــره ومدى تطبيقه في الجامعة، وذلك بعد تقديم وجهات نظر من قبل أصحاب العمل في الشركات العامة والخاصة، التي دعت إلى إعادة النظر في البرامج التعليمية بعــد ملاحظتهــا لتــدني مستوى الأعداد المهني للملتحقين، لذلك ركَّزت في دراستها على البعد المهني، وهــو الــذي على أساسه يتم الحكم على المتخرج من حيث ملاءمته لسوق العمل، ويــتم قيــاس الإعــداد المهني من خلال جودة الخدمة المقدمة للطالب المتعلقة بالمادة التعليمية، وأداء أعضاء هيئــة تدريس وجود الخدمة المتعلقة بالأنشطة الطلابية، وجودة الخدمة المتعلقة بالتنمية الشخصية، وكذلك جودة الخدمة المتعلقة التنمية الشخصية، وجودة تقديم خــدمات للطلبــة فــي مجــال التوظيف قبل التخرج، وبذلك نتوصل إلى كوادر بشرية مؤهلــة علميــاً ومهنيــاً (الحــدابي وعكاشة، 2008).

وأما تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام 2013 فقد أوضح أن الأردن بالمرتبة 100 عالميًا، و11 عربياً، وقد كان البرنامج للأمم المتحدة الإنمائي في تقريره لعام 2013 حاملاً عنوان (نهضة الجنوب: تقدم بشرى في عالم متنوع).

وأظهر التقرير أن الدول النامية من ضمنها الأردن تمكَّنت من تقوية اقتصادها ونفوذها السياسي، وهذا أثَّر بشكل كبير على التنمية البشرية، وهي بذلك حققت تقدماً وإنجازاً حقيقياً في مجال الصحة والتعليم والدخل، والسبب في تقدمها قناعتها بضرورة تفعيل دورها في التنمية، ودعم التعليم والرعاية الاجتماعية والانفتاح على التجارة والابتكار، وتوجيه السياسة نحو المساواة والاهتمام بالمخاطر البيئية، ولا بُدّ من التركيز على التعليم الذي يزيد من فرص الثقة بالنفس والحصول على عمل، والمطالبة بالحقوق. كما أن للتعليم آثار مهمة على الصحة، فتحسين صحة المرأة وتعلمها مهم لحياة الطفل ودخل الأسرة، وبذلك نلاحظ أن تقارير الأمم المتحدة تركز على التعليم واستثماره ودوره في التنمية البيئية وحل مشاكلها والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والسياسية. فالحل هو التعليم النوعي بجميع مدخلاته ومخرجاته لتحقيق حياة أفضل وتنمية مستدامة.

الرؤية الملكية

لقد ظهرت الإصلاحات الأخيرة في التسعينيات من القرن الماضي مع تولي جلالة الملك الحكم لتحويل الأردن إلى مركز تكنولوجي إقليمي، فالتنمية المستدامة والنمو الاقتصادي والرعاية الاجتماعية أولى أولويات جلالة الملك عبد الثاني، وهذه يلزمها مناخ يكفل تحقيقها، وذلك لتأمين مستوى معيشي أفضل للأردنيين.

وتنطلق رؤية جلالته لإحداث التنمية الاقتصادية المستدامة من تبني مواطن القوة في المجتمع على أساس الالتزام بالقيم، والسعي نحو الفرص المتاحة لأن تحقيق التنمية المستدامة، وبناء اقتصاد قوي يعتمد على الموارد البشرية المتسلحة بالعلم والتدريب.

وبيَّن جلالته أنه لتحقيق الأهداف الوطنية لا بُدّ من الشراكة الحقيقية بين القطاعين العام والخاص، ويكون النهوض بالتجارة والاستثمار من خلال الاستخدام الأمثل للمعرفة وأدوات التكنولوجيا بحيث ينعكس على النمو الاقتصادي.

أما التنمية الاجتماعية، فمنذ البدء وضع جلالة الملك هدف تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية ورفع مستوى الدخل، وذلك من خلال المشاريع التنموية. وقد تجلت رؤية جلالته في خطابه في الجامعة الأردنية بمناسبة الاحتفال بمرور خمسين عاماً على تأسيس الجامعة الأردنية، حيث أكد جلالته أن الاستثمار في الإنسان الأردني أعظم استثمار كما أكد جلالة المغفور له الحسين بن طلال، ولذلك ركَّز اهتمامه على التعليم، وأكد جلالته أن الشباب هم الدافع الرئيسي للعملية التنموية، وذلك من خلال دعم العملية التعليمية وتدريبهم وتزويدهم بالمهارات والخبرات، حتى يصلوا إلى التميز والإبداع.

وكذلك أكد جلالته على الحياة السياسية، فلا بُدّ من استثمار طاقات الشباب في الحياة السياسية ومشاركتهم في صنع القرار لبناء مستقبل أفضل، ولا بُدّ للجامعات من أن تركز على نوعية التعليم العالي من خلال التركيز على الوعي الثقافي والديمقراطي، وتعزيز مبدأ المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات، واحترام الرأي الآخر، ومشاركة الشباب في المجتمع المحلي والأحزاب السياسية، ومشاركتهم في صنع القرار لبناء مستقبل أفضل، وطرح قضايا تهم المجتمع أهمها كيفية معالجة مشكلة البطالة، وكيفية إيجاد فرص عمل وغيرها. ومن هنا جاء تركيز جلالة الملك على دور الجامعات الأردنية بأن تتبنى سياسات

وبرامج جديدة تعتمد أفضل المعايير العالمية، وأن تصمم بـــرامج التعلـــيم العـــالي والتقنـــي والمهني بما يتناسب مع متطلبات العولمة وسوق العمل وإيجاد بيئات عمـــل تعاونيـــة بـــين المؤسسات التعليمية والقطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المهني (كلمة جلالة الملك في الجامعة الأردنية 10/ كانون الأول 2012).

وانطلاقاً من رؤية جلالته، فقد أطلق جوائز عدة، منها جائزة الملك عبد الله الثـــاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية لتشجيع التنمية، وكذلك أطلق أجندة وطنية سعت إلى تحديـــد رؤية وطنية لمفهوم التنمية الشاملة، ومن خلال اهتمام جلالة الملك بالشباب كـــان المجلـــس الوطني للتدريب المهني يركز على الشباب وتدريبهم تمهيداً لإدخالهم في سوق العمـــل، وأن يكون لهم دور في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وانسجامًا مع رؤية جلالته، فقد أسست جائزة الحسين للإبداع والتفـــوق مـــن قبـــل صندوق الحسين للإبداع والتفوق في عام 2002، وتم تنفيذ تقييم الأداء النوعي كبرامج التعليم العالي بالتعاون مع الجامعات لتطوير الجامعات، وهي تتضمن ثلاثة معايير رئيسية، وأخرى فرعية يتم التأكد من مطابقتها من قبل فريق استشاري متخصص مـــن الوكالـــة البريطانيـــة لضمان جودة التعليم وهذه المعايير.

1. مخرجات التعليم: التركيز على متطلبات سوق العمل.
2. المناهج: ضرورة تطويرها انسجاما مع التغيرات العالمية بما يخدم التنمية.
3. طرق تقييم الطالب: التركيز على تقيمه النظري والعملي (خليل، 2005).

وأُنشئ المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية لتحسين المواءمة بين نتاجات بـــرامج التدريب والتعليم والمتطلبات التنموية، بالإضافة إلى الاستمرار في تقييم برامج التطوير لنظام التعليمي.

واتبعت الجامعات أنماطاً جديدة من التعليم والتعلم بما يسهم في حل مشكلات معينة، وتحسين أداء مؤسسات التعليم، فقد قامت الأردن بالاتفاق من قبل وزارة التعليم العالي مع وزارة التربية الألمانية لتأسيس جامعة تتبع النظام الألماني بهدف تخريج طلاب قادرين على التعامل مع الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية، وقد عقدت هذه الجامعة اتفاقيات شراكات عدة مع جامعات ألمانية لتدريب طلابها كجزء من متطلبات التخرج، وتؤمن الجامعة جميع النفقات للطلبة، وهذا يحقق التنمية للطلبة من خلال التعليم والتدريب، فيصبح فرداً مستثمرًا في التعليم.

وتوجهت بعض الجامعات إلى القيام بمشروع دكتور لكل مصنع، يهدف إلى قيام الشركات الصناعية بفتح أبوابها للاستفادة من خبرات أعضاء هيئة التدريس، وبذلك يتم التمكن من فرصة قيام مشاريع تعاون وتطوير مشترك بين المؤسسات والجامعات التطبيقية، وكما تؤمن للطلبة التدريب وفرص العمل بعد التخرج.

كما توجهت الجامعات لفتح مراكز الاستشارات لخدمة المجتمع، وأبرزها مركز الملكة رانيا للدراسات الأردنية وخدمة المجتمع، ويهدف المركز إلى تقديم خدمات للمجتمع المحلي ذات نوعية متميزة في جميع الميادين، وكذلك يهتم بدراسة القضايا الاستراتيجية التي تواجه المجتمع سواء أكانت سياسية، أم اقتصادية، أم اجتماعية (موقع جامعة اليرموك، 2011).

وإطلاق استراتيجية باسم (الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي) التي من خلالها يتم تنمية الموارد البشرية، والتركيز على البحث العلمي، وأثره في المجتمع، لذلك تم إطلاق مشروع "تحيد أولويات البحث العلمي للسنوات العشر القادمة" بتاريخ 2009/8/18 المدعوم من صندوق البحث العلمي، وذلك لرسم طريق واضح أمام الباحث الأردني،

واستشراف البحث العلمي وأولوياته المستقبلية، وذلك لحل المشكلات التي تعاني منها القطاعات المختلفة في الاقتصاد الوطني، الذي يدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولا بُدّ للجامعات أن توجه الباحثين للاستفادة من هذا الجهد الوطني للارتقاء بالبحث العلمي انسجاماً مع تطلعات جلالة الملك في تحقيق التغيير الإيجابي المنشود الذي ينطلق من تحديد الأولويات الوطنية ومعالجة المشكلات التي تواجه المسيرة التنموية في الأردن.

وبالنسبة للملكية الوطنية، وهي أحد المبادئ التي يقوم عليها عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأردن منذ أكثر ثلاثين عاماً، ويستند العمل للبرنامج بشكل أساسي على أن تتحمل الحكومة مسؤولية التنمية الوطنية، وأن توجه أجندة التنمية على المستوى الوطني، وبحيث يتمكَّن الأردن من خفض معدلات الفقر، ومساعدة الأردن على تحقيق الأهداف الإنمائية، وحماية البيئة، ومواجهة التحديات، وتفعيل حقوق الإنسان.

وبأمر ملكي سعت الحكومة الأردنية مسعى التنمية السياسية إيماناً بأهميتها في دعم المسيرة التنموية، ودعم الوعي، والمشاركة الشعبية، لذلك تم إنشاء وزارة التنمية السياسية حتى تتولى إدارة عملية التنمية السياسية.

وبذلك كان لا بُدّ أن تظهر الجهود الحكومية لرفع سوية التعليم العالي، ولقد سعت الحكومة الأردنية لتمكين الطلبة المحتاجين من استكمال تعليمهم العالي من خلال توسيع مظلة المنتفعين من صناديق دعم الطالب بنسبة 25%، وقد بلغ عدد الطلبة المنتفعين من الصندوق خلال العام 2009 (16) ألفاً.

وارتفعت نسبة ربط أنظمة المكتبات الجامعية بشبكة الإنترنت إلى 80%.

وبذلك أصبح للدولة دور واضح في التعليم، وبدأت الحكومات تعلن عن نوع التعليم الجامعي المرغوب فيه بأنه يتصف بصفات عدة:

1. تحمل المسؤولية أمام الحكومة والمجتمع، وقبول مبدأ المحاسبة على الخدمات التـي يؤديها نحو المجتمع.

2. القدرة على استيعاب العلوم والتكنولوجيا وتوظيفها.

3. ارتباط المخرجات بالعمل المنتج وباحتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية

4. دعم البحث العلمي وتوجيهه نحو حل مـشكلات المجتمـع (كلمـة النائـب طـاهر المصري، 1989).

وكذلك لا بُدّ من دعم التعليم الجامعي وتمويله بما يسد حاجاته لأن عجز الجامعـات يؤدي إلى تعثر استراتيجيات تطويرها وفق جدول فرعي، وعدم تحقق النوعية في مخرجاتها (المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي، 2009). لذلك توجهت الدولة لوضع مـشروع قانون الهيئة اعتماد وضمان جودة مؤسسات التعليم العالي، فالجامعة هي التي ترفد المجتمـع بالكوادر المؤهلة لقيادة عملية التطور، وهي المدخل لكل النـشاطات الإنـسانية سياسـية أو اجتماعية أو اقتصادية، ولذلك لابد من التركيز على تطوير وضـمان جودتهـا (الـصرايرة والعساف، 2008).

ونجد أن هناك مؤسسات أردنية تهتم بتنمية المجتمع، فنجد أن مؤسسة نهـر الأردن أول منظمة غير حكومية تصدر تقرير الاستدامة، وتحرص على أن تكون المشاريع مفيـدة للمجتمع، وتشركه في هذه المشاريع، وهذا دلالة على الوعي بأهمية الاستدامة وأثرهـا فـي المجتمع.

وكذلك ظهر الاهتمام بالتنمية على المستوى العربي من خـلال المعهـد العربـي، والتخطيط ودعم مسيرة التنمية في الوطن العربي ومقره الكويت، حيث يهدف المعهد إلى دعم المسيرة التنموية في الأقطار من خلال تقديم استشارات وبحوث ومعلومات، ويهـتم كـذلك

بتوفير خبرات علمية تساعد الدول العربية على مواكبة التطــورات فــي مجــالات التنميــة وتحسين نوعية البحوث والدراسات، وإيجاد فرص للالتقاء بين الخبراء حول قضايا التنمية.

ومن النشاطات التي يقوم بها المعهد إعداد البحوث، فقد قام بتنفيذ 435 نشاطاً تدريبياً داخل دولة الكويت وخارجها، وتدريب 6569 من الكوادر العاملة في الدول العربية، ويقــوم المعهد بإصدار تقارير تنموية من خلال مركز المعلومات، ولذلك بعد إصدار التقارير يوصي المركز بإعادة النظر في الأنظمة التعليمية، بحيث يصل الفرد إلى الإبداع من خلال الاعتماد على النفس والمجهود الذاتي في الحصول على المعلومة. وكذلك يقوم المعهد ببرامج تنفذ في الأقطار العربية منها برنامج تحليل التنمية البشرية.

وبذلك نلاحظ أن إنشاء المعهد العربي وإنشاء المراكز العلمية فــي إرجــاء الــوطن العربي دلالة على الوعي العربي بأهمية التعليم وأثره في التنمية (المعهد العربــي للتخطــيط ودعم مسيرة التنمية في الوطن العربية، 2001).

ثانيًا: الدراسات السابقة

يُعد التعليم الجامعي وعلاقته بالتنمية المستدامة من الموضوعات الحديثة، التي نالت اهتمام الباحثين الأكاديميين، ولذلك أُجريت العديد من الدراسات حولها، لدور التعليم الجامعي في التنمية المستدامة وخدمة المجتمع. وتحقيقا لغرض الدراسة الحالية قامت الباحثة بمراجعة الدراسات السابقة، واختيار الدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، حيث تناولت الباحثة الدراسات العربية والدراسات الأجنبية.

دراسة القرني (1990) بعنوان "العلاقة بين برامج التعليم العالي وحاجات المجتمع السعودي التنموية". هدفت هذه الدراسة إلى تقويم مدى ملاءمة برامج التعليم العالي في المملكة العربية السعودية لحاجات التنمية. وتنقسم هذه الدراسة إلى أربعة أقسام، القسم الأول تناول علاقة برامج التعليم العالي بالتنمية، أما القسم الثاني، فركَّز على مدى تلبية تلك البرامج لحاجات المجتمع التنموية، وحدد القسم الثالث بعض العوامل التي أدت إلى قصور برامج التعليم عن تحقيق التنمية، وطرح القسم الأخير فيه الباحث تصورًا لربط تلك البرامج بحاجات التنمية. وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج:

- الكشف عن الترابط بين التنمية وبرامج التعليم العالي بصفة عامة.
- بيان القصور الذي يعتري برامج التعليم العالي بالرغم من الاهتمام الشديد الذي يبذل في تحسينها، وهذا القصور يحول دون تلبية الاحتياجات التنموية بصورة شاملة.
- ضرورة إجراء بعض التغييرات في بنية التعليم، ومناهجه، وطرائقه، وأسلوب إدارته وفق تخطيط علمي دقيق يحقق تنمية أنماط سلوكية إيجابية قادرة على تحقيق الحاجات المجتمعية التنموية.

- ضرورة إيجاد مجلس أعلى يقوم بالتنسيق المتكامل بين الجامعات السعودية وأجهزة التوظيف في القطاعين العام والخاص.
- لا بُدّ من إيجاد التعاون بين الجامعات ومؤسسات الإنتاج؛ للاتفاق على ربط برامج التعليم بحاجات المجتمع المتجددة.

وأجرى السنبل وعبد الجواد (1993) دراسة حول "الأدوار المطلوبة من جامعات دول الخليج العربية في مجال خدمة المجتمع". وهدفت التعرف إلى نوع الخدمات التي تقدمها الجامعات الخليجية لمؤسسات المجتمع، والتعرف إلى دور هذه الجامعات في مواجهة مشكلات المجتمع، ووضع تصور مقترح شامل لما ينبغي أن تكون عليه الخدمات التي تقدم للمجتمع المحلي من قبل الجامعات الخليجية. وقد تكونت عينة الدراسة من (9) مديري جامعات خليجية، و(7) من مديري مراكز خدمة المجتمع، ومن في حكمهم، و(72) عميداً. وكان من بين أهم نتائج الدراسة أن بعض الجامعات لم تخصص وحدات لرعاية هدف خدمة المجتمع، وأن مديري الجامعات غير راضين عما تقوم به جامعاتهم في مجال الخدمة العامة، وعدم وجود ميزانية مخصصة لوظائف المجتمع، وعدم وجود هيئة تدريسية في بعض هذه المراكز، وعدم تحقيق هذه المراكز لأهدافها، وعدم وجود التخطيط المسبق للبرامج، وعدم قيام الكليات ببحوث أو دراسات لصالح مؤسسات المجتمع. وأن معظم الدورات لا تنتهي بالحصول على شهادة لها تأثير مادي ومعنوي.

وقام الجبر (1993) بدراسة بعنوان "دور كلية التربية بجامعة الملك سعود في خدمة المجتمع"، وتحدث الجبر عن وظائف الجامعة في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع. وبين أن أهم مجالات خدمة المجتمع تتمثل في الاستشارات العلمية، وحل مشكلات المجتمع، ونشر العلم في المجتمع، والتعليم والتدريب المستمر. وأشار جبر إلى دور كلية التربية

بجامعة الملك سعود في خدمة المجتمع، ثم بين أهم المعوقات التي تواجه كلية التربيـــة فـــي خدمة المجتمع، ومنها عدم مشاركة أفراد المجتمع في نشاطات الكليـــة والجامعـــة، وعـــدم مشاركة أعضاء هيئة التدريس في خدمة المجتمع؛ لانشغالهم بأعبائهم التدريسية، وعدم كفاية الموارد المالية، وعدم اعتقاد مؤسسات المجتمع بأهمية البحث العلمي وفوائده، وحداثة مجال خدمة المجتمع في الجامعات.

وقام الرشيدي (1997) بدراسة بعنوان "دور كلية التربية في إفساح المجـــال أمـــام عضو هيئة التدريس للمشاركة في خطط التنمية"، وتكونت عينة الدراسة من (187) عـــضواً من أعضاء هيئة التدريس، واستخدمت فيها استبيانا، التي جاء في نتائجهـــا أن إدارة الكليـــة الناجحة والمنظمة تفسح المجال لأعضاء هيئة التدريس للمشاركة في خطـــط التنميـــة التـــي يحتاجها المجتمع، إذ إن عملية التنمية الاقتصادية والثقافية والفكرية والسياسية، تقـــوم علـــى أساس علمي منظم وفقاً لإدارة ناجحة مبنية على أساس الكفاءة، والسعي لرفع مستوى رفاهية الأفراد ومعيشتهم في تنمية قدرة الأفراد على المساهمة في عملية التنمية الشاملة لمجتمعاتهم المحلية إيجابياً وبشكل ملموس على هذه المجتمعات.

وأجرى عبد الحليم وعزب (1997) دراسة بعنوان "دور كليـــات التربيـــة بجامعـــة الزقازيق في تنمية البيئة وخدمة المجتمع الواقع، والمعوقات وإمكانية التغلب عليهـــا". وقـــد أجريت على عينة مؤلفة من (262) عضواً من أعضاء هيئة التدريس في الكليـــة، وهـــدفت الدراسة التعرف إلى المعوقات التي تحد من دور كليات التربية في خدمة المجتمع من خلال اسبيان قُدِّم إلى عميد الكلية والوكلاء، ورؤساء الأقسام، وعدد من أعضاء هيئـــة التـــدريس، وقُسِّم الاستبيان إلى خمس محاور رئيسية هي: معوقات خاصة بالمفهوم والوظيفة، ومعوقات إدارية، ومعوقات خاصة بأعضاء هيئة التدريس، ومعوقات خاصة بمؤسسات المجتمع، وكان

من بين أهم نتائج الدراسة أن حداثة وظيفة وكيل الكلية لشؤون البيئة والمجتمع تقلل من مساهمة الكلية لخدمة المجتمع، وعدم وضوح المفهوم لدى كثير من أعضاء هيئة التدريس، وعدم وجود ميزانية مستقلة للأقسام العلمية لكي تؤدي دورها في خدمة المجتمع، وعدم قدرة الكلية بإمكانياتها الحالية على المساهمة الإيجابية لخدمة المجتمع، وعدم وجود تقويم دوري وسنوي لخدمة الكلية للمجتمع، وعدم توزيع الأدوار الخاصة بخدمة المجتمع على الأقسام العلمية بالكلية، وانشغال عضو هيئة التدريس بمهام البحث والتدريس، وعدم تعاون مؤسسات المجتمع مع الكلية في سبيل خدمة المجتمع.

وأجرى جرادات (2001) دراسة هدفت إلى معرفة "واقع التعليم الجامعي الرسمي في الأردن والتوقعات المستقبلية له خلال السنوات العشر الأولى من القرن الحادي والعشرين، والتوقعات المرغوب فيها. وتكون مجتمع الدراسة من (8744) فرداً بين أستاذ وأستاذ مشارك في الجامعات الرسمية الأردنية، منها جامعة اليرموك وجامعة مؤتة والجامعة الأردنية للعام الدراسي 1998 / 1999، وتم اختيار 50% من هذا المجتمع ليشكلوا عينة البحث، وعددهم (438) فرداً. واستخدمت في الدراسة أداتان الأولى لمعرفة واقع التعليم الجامعي في الأردن موزعة على ثلاثة مجالات وظيفية للتعليم الجامعي، وهي التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع. والثانية تمثلت في استخدام أسلوب دلفاي (Delphi) من جولتين متتاليتين على عشرين خبيراً، اختيروا بناء على الخبرة والتخصص في التعليم الجامعي، وذلك لتحديد التوقعات المستقبلية والتوقعات المرغوب فيها لهذا التعليم وكشفت نتائج الدراسة بالنسبة لواقع التعليم الجامعي أن معظم الوظائف والمهام التي وردت في أداة البحث حصلت على درجات عالية، وأن استجابات أعضاء هيئة التدريس من رتبة أستاذ قد حصلت على درجات أعلى ممن هم في رتبة أستاذ مشارك على مستوى الفقرات وعلى

مستوى مجالاتها، وقد تضمنت أداة الدراسة فقرات تمثل قياس وظيفة خدمة المجتمع من خلال الجامعات الرسمية الأردنية، حيث أشارت النتائج إلى أن الأوساط المرجحة لاستجابات أفراد عينة البحث لفقرات هذا المجال جاءت معظمها تمثل درجة تطبيق عالية تفوق الوسط الإفتراضي لها. أما بالنسبة للتوقعات المستقبلية والتوقعات المرغوب فيها للتعليم الجامعي في الأردن، فقد حصلت الفقرات الخاصة في المجالات الثلاثة على موافقة مجموعة الخبراء خلال الجولة الأولى والثانية على جميع فقرات البحث العلمي، وعلى جميع فقرات وظيفة التدريس ووظيفة خدمة المجتمع باستثناء فقرة واحدة للوظيفتين الأخيرتين.

وقامت الحياري (2001) بدراسة هدفت التعرف إلى "دور عضو هيئة التدريس في الجامعات الأردنية في مواجهة الحاجات المستقبلية للمجتمع المحلي"، حيث أظهرت النتائج أن دور عضو هيئة التدريس لمواجهة الحاجات المستقبلية للمجتمع المحلي كان بدرجة متوسطة، وهذا يعني الحاجة لرفع هذا الدور إلى درجة كبيرة، حيث تبين الدراسة أن سبب ذلك يعود على أن معظم أعضاء هيئة التدريس منشغلون في مهمة التدريس، بالإضافة إلى قيامهم بإجراء البحوث على حساب مهمتهم الثالثة، وهي خدمة المجتمع المحلي، وهذا مما يسبب عائقاً أمام أعضاء هيئة التدريس في تقديم بعض الخدمات لخدمة المجتمع في مواجهة الحاجات المستقبلية.

وقام الدعمة (2001) بدراسة وصفية هدفت التعرف إلى التنمية البشرية، وأثرها بعنوان (التنمية البشرية والنمو الاقتصادي في أقطار مختارة مع إشارة خاصة للأردن". وتناول الباحث في دراسته مفهوم التنمية البشرية والتعريفات مؤشراتها ومنظماتها من حيث ضرورة الاهتمام بتكون القدرات البشرية للمجتمع عن طريق تعليمها وتدريبها بهدف تزويدها بالمهارات والقدرات اللازمة لاستخدامه في العملية الإنتاجية، فضلاً عن توفير الرعاية

الصحية والغذاء اللازم لدعم هذه القدرات في تحقيق النمو الاقتصادي. وأهم نتائج الدراسة هي:

1. مفهوم التنمية البشرية أوسع من المفاهيم التنمية السابقة التي تعاملت مع العنصر البشري، فهي تعنى بتحسين قدرات البشر وأحوالهم كفايات بحد ذاتها ووسائل إنتاج أيضاً.
2. إضافة بعد آخر للتنمية البشرية، وهذا بعد الاستدامة، الذي يعني تلبية احتياجات الأجيال الحالية بأعدل صورة ممكنة دون الإضرار بحاجات الأجيال اللاحقة، سواء الأدبية منها أو الاقتصادية أو البيئية.
3. اعتمد لقياس البيئة البشرية ثلاثة معايير، مؤشر التعليم، يقاس من خلال معدلات محو الأمية بالإضافة إلى نسب التسجيل في المراحل الدراسية المختلفة، ومؤشر الصحة، ومؤشر الدخل.
4. الجدل حول عدم قدرة السوق على تحقيق التنمية البشرية والسبب في ذلك هو اهتمام السوق عادة بتحقيق الأرباح المادية.

ودراسة عابدين (2003) بعنوان "تقييم أعضاء هيئة التدريس والطلبة لبرامج الدراسات العليا في جامعة القدس". وهدفت الدراسة التعرف إلى واقع الدراسات العليا في جامعة القدس والمشكلات التي تقترحها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة لبرامج الدراسات العليا. وقد كانت نتيجة الدراسة بدرجة عالية في مجالات الأهداف، والمحتوى، وطرائق التعلم والتعليم وبدرجة متوسطة في مجالات التقويم والمدرسين والسياسات، وارتبطت المشكلات من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بغياب التسهيلات المادية والبحثية وضعف ارتباط الدراسات بحاجات التنمية للمجتمع.

وهدفت دراسة جوارنه (2004) الكشف عن درجة المواءمـــة لمخرجـــات التعلـــيم الجامعي في الأردني لمعايير التنمية البشرية المستدامة، كما وردت في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في 2002/ 2003، وقد طبقت الدراسة على عينة قوامها (125) عامـــل وعاملـــة أخذت بطريقة عشوائية، بالإضافة إلى (5) خبراء من المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية تم اختيارهم بالطريقة القصدية. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها:

1. وجود علاقة بين مخرجات التعليم الجامعي في الأردن وبين معايير التنمية المستدامة (التعليم، والصحة، والدخل) بدرجة متوسطة.

2. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالـــة (α=0.05) فـــي جميـــع مجالات الدراسة تعزى لمتغير الجنس والخبرة.

وقام الكساسبة (2004) بدراسة هدفت "تفحص أثر جامعة مؤتة في تنمية المجتمـــع المحلي بعد عقدين من إنشائها، وذلك من خلال مقارنـــة الواقـــع الاقتـــصادي والاجتمـــاعي والثقافي لمنطقة الدراسة قبل نشوء الجامعة وبعد عقدين من قيامهـــا، واســـتخدمت الدراســـة استبياناً صممه ريفز (Reeve) وزملاؤه عام (1987) من الوضع الاقتصادي فـــي إحـــدى البلدات بولاية أريزونا الأمريكية، وجرى تعديله ليتفق مع أهداف هذه الدراســـة وطبيعتهـــا، وتكون من ثمانية وعشرين سؤالاً: جرى تطبيقه على مجتمع الدراسة، لمعرفة آراء الـــسكان في أثر الجامعة في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد أظهرت النتائج أثر جامعة مؤتة في تنمية المجتمع المحلي اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً. وبذلك حققت الجامعـــة أهـــدافها الرئيسة المباشرة، التعليمية والبحثية والمجتمعية.

وقام عاشور (2004) بدراسة هدفت "الكشف عن تصورات أعضاء هيئة التـــدريس في جامعة اليرموك وجامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية لدورهم في خدمة المجتمع. وتكون

مجتمع الدراسة من (1163) عضواً موزعين على (687) عضواً في جامعة اليرموك، و(476) عضواً في جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية خلال العام الدراسي 2000 / 2001)، أما عينة الدراسة، فقد تكونت من (3000) عضواً، ثم اختيارهم بالطريقة العشوائية الطبقية من المجتمع الأصلي، وبذلك شكلت عينة البحث 24.4% من مجتمع الدراسة، وقد استخدمت الدراسة استبياناً بعد التأكد من صدقه وثباته؛ بهدف الكشف عن تصورات أعضاء هيئة التدريس، اشتمل على (69) فقرة موزعة على ستة مجالات: الجانب الثقافي، والجانب الاجتماعي، والجانب الاقتصادي، والجانب الصحي، والجانب البيئي، والجانب التربوي. وقد توصلت الدراسة إلى أن تصورات أعضاء هيئة التدريس لدورهم في خدمة المجتمع كانت بدرجة متوسطة، كما توصلت إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لتصورات أعضاء هيئة التدريس لدورهم في خدمة المجتمع تعزى لمتغير الجنس. في حين كانت هناك فروق تعزى لمتغير الخبرة وصالح فئة سنوات الخبرات (1- 5) ولمتغير التربية الأكاديمية، ولصالح رتبة أستاذ.

وفي دراسة قام بها الرشيد (2005) بعنوان "دور الجامعة في خدمة المجتمع ومدى قيام الجامعات الأردنية بهذا الدور"، وتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء الهيئات التدريسية والموظفين الإداريين في الجامعات الأردنية. واستخدم الرشيد عينتين للدراسة، الأولى استطلاعية والثانية تم اختيارها عشوائياً تكونت من (350) فرداً من أعضاء هيئة التدريس والإداريين في الجامعات الأردنية، وكان من بين أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة يتمثل في دور الجامعة في خدمة المجتمع في خمسة وأربعين نشاطاً صنفها الرشيد في ستة مجالات هي: البرامج والخطط الدراسية، والبحوث والدراسات، والمؤتمرات والندوات، والأنشطة والخدمات، والاستشارات وتقديم الخبرات، والتدريب والتأهيل، وكذلك

كانت درجة قيام الجامعات الأردنية بدورها في خدمة المجتمع متوسطة بشكل عام، وأوضحت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين درجة قيام الجامعات بدورها في خدمة المجتمع تعزى للمسمى الوظيفي ونوع الجامعة.

ودراسة الطويل (2009) بعنوان "متطلبات إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة –دراسة تحليلية– لآراء القيادات الإدارية في جامعة الموصل". وهدفت الدراسة إلى تحديد أثر متطلبات الجودة في التنمية المستدامة في التعليم العالي من وجهة نظر القيادات الإدارية. وقد أجابت الدراسة عن تصور القيادات الإدارية في جامعة الموصل عن مفهوم ومتطلبات الجودة الشاملة في التعليم العالي، ومفهوم التنمية المستدامة، وكذلك بينت وجود ارتباط وأثر بين متطلبات الجودة الشاملة في التعليم العالي والتنمية المستدامة في جامعة الموصل، وكذلك ضرورة تحفيز القيادات للعاملين وإشراكهم في اتخاذ القرار، وقد قام الباحث باستخدام برنامج SPSS واستخدام الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات والمعلومات من عينة عددها (131).

وأجرى الزهراني (2010) دراسة بعنوان "ضعف مواءمة مخرجات التعليم العالي السعودي بالواقع والأسباب والآثار والحلول" وكشفت الدراسة عن المشاكل والمعوقات التي يمر بها التعليم السعودي ومظاهر الضعف التي يتسم بها، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي ومجتمع الدراسة من مديري ووكلاء الجامعات وأعضاء الغرف التجارية. وكانت نتائج الدراسة كالآتي: توصلت إلى ضعف تأثير مؤسسات التعليم العالي في الاقتصاد المحلي واستمرار الاعتماد على الاستشارات الأجنبية أدى إلى وجود فجوة كبيرة بين ما يخطط له من رؤى استراتيجية للاقتصاد السعودي عبر الخطط الخمسية وما ينفذ على مستوى العالم العربي. وأشارت الدراسة إلى الأسباب التي أدت إلى ضعف المواءمة بين

مخرجات التعليم والإنتاج العلمي هو قلة طلب القطاعات الاقتصادية لخبرات التعليم العـــالي وعدم مد الجسور وضعف السياسات التي توجه التعليم نحو المجتمع، وكذلك بينت أن أغلب الخريجين يعانون ضعفاً في المهارات والقدرات والخبرات التي تمكنهم من خلق فرص عمل بدلا من أن يكونوا باحثين عن عمل، وكذلك عدم وجود ارتباط وثيق بين عـــدد الخــــريجين واحتياجات تحقيق الرؤى الاستراتيجية، وبذلك أظهرت النتيجة أنه لا يظهـــر دور واضـــح للتعليم الجامعي في معالجة قضايا المجتمع ومشكلاته. واستخدم الباحـــث المـــنهج الوصـــفي المسمى ومجتمع الدراسة من مديري ووكلاء الجامعات وأعضاء الغرف التجارية.

الدراسات الأجنبية

كانت دراسة ديفيد (David, 1992) بعنوان "التعليم العالي والتخطيط في القرن العشرين". وأشارت نتائج الدراسة إلى أن الكفاءة والتطورات ذات الأهمية في القيادة الإدارية التعليمية للتعليم العالي في ولاية مينسوتا يجب أن تخضع لتغيرات جذرية في الهيكلية، وكذلك تحتاج البرامج التعليمية إلى الإعادة المستمرة لمواكبة التطورات.

ودراسة بول ستريتين (Pual Streeten, 1994) بعنوان (التنمية البشرية: وسائل وغايات) Means and Ends, Human Development. وتناول الباحث في دراسته مفهوم للتنمية البشرية من حيث تحسين الظروف البشرية وتوسيع خيارات الناس، والنظر إلى الكائنات البشرية كغايات بحد ذاتها، ووسائل إنتاج أيضاً، وتعد هذه الدراسة من أكثر الدراسات توضيحاً لهذا المفهوم حيث يقول: إن تنمية الممكنات البشرية واستئصال الفقر غاية بنفسها ووسيلة لزيادة الإنتاجية، وتؤثر في الزيادة السكانية وعلى البيئة أيضاً، ولها فوائد سياسية حيث تؤدي إلى الاستقرار السياسي، وقد أطلق على الوسائل التي تزيد الإنتاجية مثل: التعليم، والتغذية، والصحة، والمهارات، وتنشيط قوة العمل، وتنظيم حجم العائلة بـ (منميات الموارد الإنسانية Human Resources Developers) وأطلق على الأبعاد الأخرى المتمثلة في تحسين البيئة، وخفض معدلات الفقر، والفوائد السياسية بـ (المحسنات الإنسانية Human Tarians). وكان من أبرز النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن هناك ترابطاً في الغالب بين الإنتاج الذي يتم قياسه بدخل الفرد وأبعاد التنمية البشرية وبين ضرورة التفريق بين منميات الموارد الإنسانية والمحسنات الإنسانية، ويؤكد الباحث على أن مفهوم التنمية البشرية أعمق وأغنى من إمكانية قياسه.

وأجرى لويس وسميث (Lewes & Smith, 1997) دراسة حول الغرض من تحسين الجودة في التعليم العالي وأهمية تطبيق الجودة الشاملة وأشارت نتائج الدراسة إلى أهمية الارتباط بين النظام التعليمي وحاجات الطلاب والمجتمع ووضع الخطط والأساليب التي تسهم في التغلب على مشكلات الجامعات.

وأكدت دراسة جوميرت (Goumpert, 2000) على ضرورة إعادة النظر في التشريعات للجامعات من منطلق تنوع مصادر المعرفة وتوسع نطاق البيئة التي تعمل فيها مما سينعكس على شكل السياسة والممارسة التخطيطية لتسويق منتجاتها وإيجاد مصادر تمويلية لدعم برامجها للإيفاء بمتطلبات عصر التكنولوجيا، وما أحدثه من تغيير في سوق العمل.

وقام كل من كيجيا وروث (Kagia and Ruth, 2001) بدراسة وصفية بعنوان مشروع تسريع التنمية البشرية في القرن الحادي والعشرين "المساواة في الحياة والاستثمارات والإدارة العامة" حيث ركزت على المشاريع لتسريع التطور في القرن الحادي والعشرين في مجال القطاع الخاص في البلدان النامية، وما يجب على الحكومات أن تقوم به حيث لا بُدّ من الأخذ بمبدأ المساواة بين الناس في عمليات الاستثمار.

كما أن التطور في الألفية على مفترق طرق، حيث يشكل حسب اختيار التطور الذي نختاره نحن، إما أن نحد من الفقر أو نزيد منه، وتحدد إما أن تكون الاقتصاديات محايدة أو إيجابية، والنمو والتطور الإنساني سهل الكسر، حيث ما زال عدد كبير من الفقراء في البلدان النامية، وخاصة النمو في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، ونزول حاج في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي سابقاً خلال الفترة السابقة عندما انتقال إلى السوق الحر.

وأشارت الدراسة إلى أن التطور البشري ما زال يواجه مشاكل حقيقية، ويتضح ذلك من خلال ارتفاع عدد الوفيات، حيث بينت الدراسة أن مرض الإيدز يحتل المرتبة الرابعة للوفاة في العالم، ومركز الوباء جنوب أفريقيا، وينتقل بشكل سريع للمناطق الأخرى، وفيما يتعلق بمجال الاستثمار بالقطاع الخاص في الدول النامية حيث ما زال ضعيفاً حيث بلغت قيمة الاستثمار فيه سابقاً (35) مليون دولار، في حين أن المساعدات الحكومية كانت (65) مليون دولار.

وقام ماري وجلفورد (Mary & Clifford, 2002) في بوسطن في الولايات المتحدة دراسة بعنوان "كيف يمكن إيجاد حل قادر على المساهمة في تطوير وتقديم الخدمات للمجتمع المحلي"، وهدفت إلى إيجاد نشئ قادر ومستعد للتطوير وتقديم الخدمات للمجتمع المحلي، وذلك عن طريق استغلال الطلبة لأوقات فراغهم بما ينفع هذا المجتمع، ويقضي في النهاية إلى انتقال المدرسة إلى البيت، كما تضمن هذا البرنامج نقاطاً تناقشيه لحث الطلاب على مثل هذه الخدمة، وقد قام بتنفيذ هذا البرنامج (150) شخصاً، يشكل الآباء ما نسبته (78%) منهم، والباقون من المعلمين، وكانت النتائج أن الطلاب شعرو باهتمام المجتمع المحلي الرائد بهم، وأن الطلاب أمضوا أوقات فراغهم في ممارسة النشاطات النافعة، وأن الآباء كذلك أبدوا الرغبة الشديدة بمواصلة تطبيق هذا البرنامج، لأنهم لمسوا مدى التحسن الذي انعكس على حياة أبنائهم العملية، بالإضافة إلى انعكاس الثقافة المحلية بشكل عام على أبنائهم في المدرسة.

وفي تقرير الحكومة الأردنية (2007) التنافسية الأردني في قطاع التعليم العالي، تم تسليط الضوء على دور مؤسسات التعليم العالي في دعم الاقتصاد الوطني، عبر عدد من النواحي من حيث جذب أعداد هائلة من الطلبة الوافدين من دول غنية للجامعات الأردنية،

وإطلاق مبادرات البحث العلمي والمعرفة، وأنها تسهم في دعم الاقتصاد الأردني بـالكوادر المؤهلة والمثقفة، وبالتالي تساعد في تنمية القطاع السياحي، نحو تنمية مستدامة أقوى، وسلط التقرير على بعض التحديات التي تواجه القطاع السياحي الأردني في مجال التنمية المستدامة، وكذلك الجامعات بالنسبة إلى تطوير القطاع السياحي، تمثلت في محدودية الموارد المالية، وغياب خطط التنمية الحقيقية وضعف تطبيق السياسات الحكومية وغيرها، وذلك بعض التوصيات حول تلك التحديات وسبل مواجهتها في المستقبل، بما ينعكس إيجابيًات على التنمية المستدامة وتنافسية الاقتصاد الأردني هنا.

في دراسة روجر (Roger, 2010) المعنونة بـ "Knowledge About Education for Sustainable Development for Case Studies if Student Teachers in English Secondary School". دراسة حالة أجراها الباحث على ثلاثة معلمين شاركوا في برنامج تدريبي مدة عام في إحدى جامعات بريطانيا بعد حصولهم على شهادة الدراسات العليا، وذلك من أجل ترجمة معارفهم وخبراتهم ومعتقداتهم حول البيئة والتنمية المستدامة في الممارسة الفنية. وقد قام الباحث في هذه الدراسة بتحليل نقدي للمواد والمناهج الدراسية المستخدمة. وقد توصل الباحث إلى النتائج الآتية:

- وجود معضلات أخلاقية وسياسية يواجهها المعلمون بوصفهم دعاة حماة البيئة.
- لا بُدّ من نزع فتيل التوتر بين القيود التي تفرضها السياسة والثقافة المدرسية والمواد التعليمية والقيم الحماسية.

وفي دراسة أوفي (Offe, 2012) بعنوان "Education for Sustainable Development in Africa". تبين أن التعليم من أجل التنمية المستدامة كان في الماضي غير واضح في معظم مناطق العالم، وأما الآن فإن السعي بشكل أكبر لجعل التعليم من أجل

التنمية المستدامة، لكن هذه الجهود في أفريقيا لا تزال غير مرئية وغير معروفة بمـا فيهـا المدارس والحكومات والشركات ومعظم المجتمع المدني، ولا يزال هـذا الموضـوع غيـر واضح في السياسات والممارسات التعليمية في أفريقيا.

التعقيب على الدراسات السابقة

ركزت الدراسات السابقة على دور عضو هيئة التدريس فـي الجامعـات الأردنيـة لخدمة المجتمع (الحياري، 2001؛ عاشور، 2004) والأساليب المطبقة من قبل عضو هيئـة التدريس كما في دراسة (أحمد 2007).

وكذلك التعرف إلى واقع التعليم الجامعي في الأردن كما فـي دراسـة (جـرادات، 2001؛ والكساسبة، 2007).

كذلك ركزت على دور جامعات دول الخليج في خدمة المجتمع كمـا فـي دراسـة (السنبل وعبد الجواد، 1993)، وبالتركيز على دور كلية التربية في خدمة المجتمع كما فـي دارسة (الجبر، 1993؛ الرشيدي، 1997؛ عبد الحليم وعزب، 1997).

وركزت الدراسات على ربط التنمية البشرية بالاقتصاد وخفض معدلات الفقر كما في دراسة (لدعمة، 2001؛ Pual Streeten, 1994).

وركزت على المبادئ التي ترتكز عليها السياسات التعليمية ودورها فـي مواجهـة المستجدات كما في دراسة (الغرايبة، 2000؛ خضر، 2007).

وركزت الدراسات على ربط برامج التعليم بالحاجات التنموية للمجتمع كما في دراسة (القرني، 1990؛ جبران، 1998).

وتتفق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة من حيث أنها تركز على مفهوم التنمية ودور أعضاء التدريس في التنمية وخدمة المجتمع ودور البرامج التعليمية والسياسات في مواجهة التحديات والمشكلات المجتمعية.

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها تركز على التعليم الجامعي بجميع مدخلاته ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، فالدراسات السابقة ركزت على التنمية البشرية، لكن هذه الدراسة تركز على الاستدامة في التنمية، وأخذت بجميع أبعاد ومجالات التنمية وركزت على التنمية من الناحية البيئية، وكذلك ركزت على التنمية السياسية.

وركزت هذه الدراسة على المجتمع الأردني وواقعه ودور التعليم في تحقيق التنمية في المجتمع الأردني، وكذلك مع اختلاف الزمان والمكان، فهذه الدراسة شملت جامعات الشمال الأربع، وكذلك تكون مجتمعها من رؤساء عمادات البحث العلمي وأعضاء هيئة التدريس ورؤساء الأقسام.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

يتناول الفصل وصفاً لمنهج الدراسة ومجتمعها وعينتها، والأداة التي تم استخدامها ودلالات صدقها وثباتها وتحديد متغيرات الدراسة وإجراءاتها والمعالجات الإحصائية التي استخدمت للإجابة عن أسئلتها.

منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج بأسلوب وصفي مسحي؛ بهدف دراسة دور التعليم الجامعي في الأردن في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الأردني من وجهة نظر القادة الأكاديميين.

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع القادة الأكاديميين من أعضاء هيئة التدريسية في كلٍّ من الجامعات الحكومية والخاصة ممثلين بالجامعات في إقليم الشمال (اليرموك، العلوم والتكنولوجيا، إربد الأهلية، جرش) البالغ عددهم 1944 والموزعين إلى (925 في جامعة اليرموك، 744 في جامعة العلوم والتكنولوجيا، 192 في جامعة جرش، 83 في جامعة إربد الأهلية)، وذلك في الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي 2013/2012.

عينة الدراسة:

تم اختيار عينة مكونة من 193 قائداً أكاديمياً من أعضاء هيئة التدريس ممن يعملون في كلٍّ من الجامعات الحكومية والخاصة (اليرموك، العلوم والتكنولوجيا، جرش، إربد الأهلية) بأسلوب طبقي، وبهذا تم توزيع أداة الدراسة على أفراد عينة الدراسة بعد الحصول على موافقتهم للمشاركة في الدراسة، وذلك كما في الجدول 1.

الجدول 1

توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة	مستويات متغيرات الدراسة	التكرار	النسبة المئوية
الجامعة	حكومية	166	86.0
	خاصة	27	14.0
	الكلي	**193**	**100.0**
الجنس	ذكر	133	68.9
	أنثى	60	31.1
	الكلي	**193**	**100.0**
الرتبة العلمية	أستاذ مساعد	101	52.3
	أستاذ مشارك	64	33.2
	أستاذ دكتور	28	14.5
	الكلي	**193**	**100.0**
الخبرة	أقل من 10 سنوات	102	52.8
	من 10 سنوات فأكثر	91	47.2
	الكلي	**193**	**100.0**

أدوات الدراسة:

اشتملت الدراسة على أداتين؛ هما:

أوّلاً. أداة دور التعليم الجامعي في الأردن في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الأردن:

لأغراض تطوير أداة الدراسة الأولى؛ تم الرجوع إلى الأدب النظري والدراسات السابقة (عوض، 2000؛ الرشوني، 2005؛ أبو العزم، 2003؛ إسماعيل، 1973؛ ذيابات، 2007) ذات العلاقة بدور التعليم الجامعي في الأردن في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الأردني، حيث تم الوصول إلى أداة مؤلفة من 50 فقرة في صورتها الأولية.(ملحق أ)

دلالات صدق وثبات أداة الدراسة الأولى:

صدق المحتوى لأداة الدراسة:

للتأكد من الصدق المنطقي لأداة الدراسة الأولى؛ تم عرضها في صورتها الأولية، على مجموعة من المحكمين مؤلفة من 10 من ذوي الخبرة والاختصاص في مجال الإدارة

التربوية والقيادة من الجامعات الأردنية (الملحق ب)، حيث طلب منهم إبداء آرائهم حول دقة وصحة محتوى الأداة من حيث: درجة انتماء الفقرة للأداة، ووضوح الفقرات، والصياغة اللغوية، ومناسبتها لقياس ما وضعت لأجله، وإضافة أو تعديل ما يرونه مناسباً على الفقرات. تم الأخذ بكافة ملاحظات المحكمين من تعديلات لغوية ومنطقية، حيث تم حذف كلٍّ من الفقرات الآتية: (تعيد الجامعة النظر في خططها لتحقيق التنمية المستدامة، يركز التعليم الجامعي على النوعي وليس الكمي، تركز المناهج الجامعية على الإبداع، تركز الجامعة على تعين قيادات تربوية تحقق أهداف التعليم، تركز الامتحانات الجامعية على الإبداع وليس الحفظ، تسهم الجامعة بالمؤتمرات الزراعية والبيئة، يحرص التعليم الجامعي على وضع حاول للمشكلات، يركز الجامعي على القضاء على الفقر، تهتم الجامعة بالتنسيق المستمر مع القطاعات الأخرى لتحقيق التطوير، تهتم الجامعة بإعداد برامج لتطوير الصناعة والتنسيق مع مؤسسات المجتمع)، من ثم تم توزيع فقرات الأداة إلى أربعة مجالات؛ هي: (دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة على مستوى الطلبة وله 12 فقرة، دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى الإداري وله 8 فقرات، دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة على مستوى المناهج وأساليب التدريس وله 5 فقرات، دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة على مستوى خدمة المجتمع وله 15 فقرة)، لتصبح الأداة في صورتها النهائية مؤلفة من 40 فقرة.(الملحق ج)

صدق البناء لأداة الدراسة:

تم تطبيق أداة الدراسة على عينة استطلاعية مؤلفة من 35 قائداً أكاديمياً من أعضاء هيئة التدريس العاملين في الجامعات الحكومية والخاصة في إقليم الشمال من خارج عينة الدراسة المستهدفة، وذلك لحساب معاملات ارتباط بيرسون بين فقرات الأداة من جهة وبين

[دور التعليم الجامعي في الأردن في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الأردني (ككل)، المجالات التي تتبع لها] من جهة أخرى، وذلك كما في الجدول 2.

الجدول 2

قيم معاملات الارتباط بين فقرات الأداة من جهة وبين [دور التعليم الجامعي في الأردن في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الأردني (ككل)، المجالات التي تتبع لها] من جهة أخرى

المجال	رقم الفقرة	مضمون فقرات مقياس دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الأردني وفقاً لمجالاته	الارتباط مع: المجال	الارتباط مع: المقياس
دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة على مستوى الطلبة	1	يركز التعليم الجامعي على الوعي الثقافي لدى الطلبة	0.75	0.69
	2	تنمي الجامعة التنمية السياسية لدى الطلبة	0.78	0.72
	3	تقوم الجامعة بتوعية الطلبة بأهداف التنمية المستدامة	0.81	0.74
	4	تنمي الجامعة لدى الطلبة مفاهيم التنمية المستدامة	0.79	0.74
	5	تقوم الجامعة بتقديم تسهيلات لدى الطلبة لتحقيق أهداف التعليم الجامعي	0.73	0.65
	6	ينمي التعليم الجامعي مبدأ التعليم مدى الحياة	0.77	0.66
	7	تقوم الجامعة بتحقيق مبدأ العدالة والمساواة في توفير التعليم لجميع شرائح المجتمع	0.76	0.64
	8	يركز التعليم الجامعي على تنمية الديموقراطية لدى شخصية الطالب الجامعي	0.74	0.63
	9	ينمي التعليم الجامعي القيم بما يحقق التنمية المستدامة	0.81	0.72
	10	ينمي التعليم الجامعي الدور الرقابي بما يحقق التنمية المستدامة	0.82	0.73
	11	تقوم الجامعة بمعالجة القضايا المتعلقة بالطلبة بوعي	0.73	0.65
	12	يركز التعليم الجامعي على تخريج قيادات مبدعة	0.77	0.72
دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى الإداري	13	يحرص التعليم الجامعي على تحقيق التوازن بين الوظائف الجامعية الثلاثة	0.70	0.69
	14	يركز التعليم الجامعي على التنمية المستدامة لتحقيق الجودة الشاملة	0.77	0.76
	15	يحرص التعليم الجامعي على مواكبة التطور التكنولوجي والتقدم العلمي	0.78	0.69
	16	يوازن التعليم الجامعي بين مدخلات التعليم ومخرجاته	0.80	0.73
	17	تقوم الجامعة بإعادة النظر بسياسات التعليم لتحقيق التنمية المستدامة	0.84	0.74
	18	تقوم الجامعة بدراسة وتحليل تقارير الأمم المتحدة ووضع الحلول للمشكلات التي تواجهها	0.75	0.63
	19	يربط التعليم الجامعي مفاهيم التنمية المستدامة بخطط التنمية	0.83	0.73
	20	تشارك الجامعة بالمؤتمرات العالمية من أجل تطوير خططها التنموية	0.71	0.59
دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة على مستوى المناهج وأساليب التدريس	21	تقوم الجامعة بتغيير المناهج الدراسية بما يحقق أهداف التنمية المستدامة	0.76	0.62
	22	يركز التعليم الجامعي على التنويع في أساليب التدريس	0.86	0.72
	23	يركز التعليم الجامعي على التدريب النظري والتطبيقي العملي	0.87	0.60
	24	يهتم التعليم الجامعي بجميع التخصصات الجامعية	0.87	0.65
	25	يركز التعليم الجامعي على احترام حقوق الإنسان وتبادل الرأي والرأي الآخر	0.77	0.60
دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة	26	تقوم الجامعة بمتابعة المشاريع التي تخدم المجتمع	0.79	0.76
	27	تركز الجامعة على رفع المستوى الصحي للمجتمع	0.77	0.72
	28	تحرص الجامعة على تحقيق النمو الاقتصادي للمجتمع	0.79	0.76
	29	تنسق الجامعة مع القطاعات الخاصة لحل مشكلة البطالة	0.78	0.70
	30	يربط التعليم الجامعي بين التخصصات وسوق العمل	0.77	0.69
	31	يركز التعليم الجامعي على التماسك الاجتماعي والوحدة	0.80	0.72
	32	تقوم الجامعة من خلال بحوثها على خدمة المجتمع	0.77	0.74

المجال	رقم الفقرة	مضمون فقرات مقياس دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الأردني وفقاً لمجالاته	الارتباط مع: المجال	المقياس
على مستوى خدمة المجتمع	33	تقوم الجامعة بدراسات مسحية لمشكلات المجتمع	**0.68**	**0.63**
	34	تركز الجامعة على دور المرأة في العمل والتمكين في المجتمع	**0.71**	**0.59**
	35	تنمي الجامعة اتجاهات ايجابية لدى الطلبة نحو المجتمع	**0.74**	**0.66**
	36	توفر الجامعة التعليم على مشكلة المياه في الأردن لحلها	**0.69**	**0.59**
	37	يركز التعليم الجامعي على التنمية الاجتماعية	**0.64**	**0.56**
	38	يركز التعليم الجامعي على التنمية الاجتماعية	**0.75**	**0.69**
	39	يركز التعليم الجامعي على الاقتصاد المعرفي لتحقيق متطلبات التنمية فيما يخدم المجتمع	**0.72**	**0.65**
	40	تهتم الجامعة بالبيئة من خلال تضمين المفاهيم البيئية في المناهج التعليمية	**0.70**	**0.63**

يلاحظ من الجدول 2، أن قيم معاملات ارتباط فقرات مجال دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة على مستوى الطلبة قد تراوحت بين 0.73–0.82 مع مجالها، وبين 0.63–0.74 مع الكلي للأداة، وأن قيم معاملات ارتباط فقرات مجال دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى الإداري قد تراوحت بين 0.70–0.84 مع مجالها، وبين 0.59–0.76 مع الكلي للأداة، وأن قيم معاملات ارتباط فقرات مجال دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة على مستوى المناهج وأساليب التدريس قد تراوحت بين 0.76–0.84 مع مجالها، وبين 0.60–0.72 مع الكلي للأداة، وأخيراً؛ أن قيم معاملات ارتباط فقرات مجال دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة على مستوى خدمة المجتمع قد تراوحت 0.64–0.80 مع مجالها، وبين 0.56–0.76 مع الكلي للأداة.

يلاحظ من القيم الخاصة بصدق البناء؛ أنَّ معامل ارتباط كل فقرة من فقرات أداة الدراسة مع الكلي لأداة الدراسة لم يقل عن معيار 0.20؛ مما يشير إلى جودة بناء فقرات أداة الدراسة الأولى.

بالإضافة إلى ما تقدم؛ تم حساب معاملات ارتباط مجالات أداة الدارسة مع الدرجة الكلية لأداة الدراسة، علاوة على حساب معاملات الارتباط البينية Inter-correlation لمجالات أداة الدراسة، وذلك باستخدام معامل ارتباط بيرسون Pearson، وذلك كما في الجدول 3.

الجدول 3

قيم معاملات ارتباط مجالات أداة الدارسة مع الدرجة الكلية لأداة الدراسة، ومعاملات الارتباط البينية لمجالات أداة الدراسة

العلاقة الارتباطية:	الإحصائي	دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة على مستوى الطلبة	دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى الإداري	دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة على مستوى المناهج وأساليب التدريس	دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة على مستوى خدمة المجتمع
دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى الإداري	معامل الارتباط	**0.80**			
	الدلالة الإحصائية	0.000			
دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة على مستوى المناهج وأساليب التدريس	معامل الارتباط	**0.62**	**0.65**		
	الدلالة الإحصائية	0.000	0.000		
دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة على مستوى خدمة المجتمع	معامل الارتباط	**0.67**	**0.73**	**0.65**	
	الدلالة الإحصائية	0.000	0.000	0.000	
الكلي للمقياس	معامل الارتباط	**0.89**	**0.90**	**0.77**	**0.91**
	الدلالة الإحصائية	0.000	0.000	0.000	0.000

يلاحظ من الجدول 3، أن قيم معاملات ارتباط مجالات أداة الدراسة مع الدرجة الكلية لها قد تراوحت بين 0.77-0.91، وأن قيم معاملات الارتباط البينية لمجالات أداة الدراسة قد تراوحت بين 0.62-0.80.

ثبات أداة الدراسة الأولى:

لأغراض التحقق من ثبات الاتساق الداخلي لأداة الدراسة ومجالاتها؛ فقد تم حسابه باستخدام معادلة كرونباخ ألفا Cronbach's Alpha بالاعتماد على بيانات التطبيق الأول للعينة الاستطلاعية، ولأغراض التحقق من ثبات الإعادة لأداة الدراسة ومجالاتها؛ فقد تم إعادة التطبيق على العينة الاستطلاعية بطريقة الاختبار وإعادته Test-Retest بفاصل زمني مدته أسبوعان بين التطبيقين الأول والثاني، حيث تم حسابه باستخدام معامل ارتباط بيرسون بين التطبيقين الأول والثاني على العينة الاستطلاعية، وذلك كما في الجدول 4.

الجدول 4

قيم معاملات ثبات الاتساق الداخلي والإعادة لأداة الدراسة ومجالاتها

مقياس دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الأردني ومجالاته من وجهة نظر القادة الأكاديميين	**ثبات الاتساق الداخلي**	**ثبات الإعادة**	**عدد الفقرات**
دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة على مستوى الطلبة	0.94	**0.88**	12
دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى الإداري	0.90	**0.91**	8
دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة على مستوى المناهج وأساليب التدريس	0.88	**0.94**	5
دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة على مستوى خدمة المجتمع	0.94	**0.83**	15
الكلي للمقياس	**0.97**	**0.87**	**40**

يلاحظ من الجدول 4، أن ثبات الاتساق الداخلي لأداة الدراسة (ككل) قد بلغت قيمته 0.97 ولمجالاته تراوحت بين 0.88-0.94، في حين أن ثبات الإعادة لأداة الدراسة (ككل) قد بلغت قيمته 0.87 ولمجالاته تراوحت بين 0.83-0.91.

معيار تصحيح أداة الدارسة الأولى:

تم اعتماد النموذج الإحصائي ذي التدريج النسبي بهدف تبسيط إطلاق الأحكام على المتوسطات الحسابية الخاصة بأداة الدراسة ومجالاتها وفقرات مجالاتها عوضاً عن مناقشة نتائج الدراسة ضمن تدريج خماسي كما هو في أداة الدراسة، وذلك على النحو الآتي:

دور التعليم الجامعي	**فئة المتوسطات الحسابية**
كبير	5.00-3.67
متوسط	3.66-2.34
متدني	2.33-1.00

علماً أن المعيار الذي تم ذكره؛ قد تم التوصل إليه عن طريق حساب المدى لتدريج ليكرت الخماسي لدور التعليم الجامعي في الأردن في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الأردني (ككل) والمجالات التي تتبع لها وفقرات المجالات؛ على النحو الآتي:

المدى = التدريج الأعلى – التدريج الأدنى = 5 – 1 = 4

ثم تم حساب طول كل فئة من فئات المعيار بعد تبني عدد الأحكام المرغوب بها؛ على النحو الآتي:

$$\text{طول الفئة} = \frac{\text{المدى}}{\text{عدد الأحكام}} = \frac{4}{3} = 1.33$$

تم إضافة طول الفئة للمرة الأولى إلى التدريج الأدنى في تدريج ليكرت الخماسي، فإضافة طول الفئة للمرة الثانية إلى ناتج عملية الجمع الأولى سالفة الذكر، ثم إضافة طول الفئة للمرة الأخيرة إلى ناتج عملية الجمع الثانية.

ثانياً. أداة الدراسة الثانية (المقابلة):

تم بناء مقابلة موجهة لعمداء البحث العلمي العاملين في الجامعات الحكومية والخاصة المشمولة بالدراسة في إقليم الشمال؛ مؤلفة من سؤال رئيس؛ هو: "**ما المقترحات والحلول للتطوير التي يقدمها القادة الأكاديميون لتفعيل دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الأردني؟**"، وذلك بغرض التقييم والكشف عن مقترحات عمداء البحث العلمي في الجامعات الحكومية والخاصة المشمولة بالدراسة لاستبصار سبل تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الأردني بالاعتماد على دور التعليم الجامعي في الأردن.

صدق محتوى أداة المقابلة:

تم عرض أداة الدراسة الثانية في صورتها الأولية للتأكد من الصدق المنطقي لأداة الدراسة ممثلة بأسئلتها الأربعة على مجموعة من المحكمين مؤلفة من 10 من ذوي الخبرة

والاختصاص في مجال الإدارة التربوية والقيادة من الجامعات الأردنية، حيث طلب منهم إبداء آرائهم حول دقة وصحة محتوى الأداة من حيث: درجة انتماء أسئلة المقابلة للمشكلة البحثية الخاصة بالدراسة، ووضوحها، وصياغتها اللغوية، ومناسبتها لقياس ما صنعت لأجله، وإضافة أو تعديل ما يرونه مناسباً عليها، حيث لم يبدِ أيٍّ من المحكمين أية ملاحظات بخصوصها.

متغيرات الدراسة:

اشتملت الدراسة على نوعين من المتغيرات؛ هما:

أ. **المتغيرات المستقلة؛ وهي:**

1. نوع الجامعة؛ وله مستويان (حكومية، خاصة).
2. الجنس؛ وله فئتان (ذكر، أنثى).
3. الرتبة الأكاديمية؛ ولها ثلاثة مستويات (أستاذ مساعد، أستاذ مشارك، أستاذ دكتور)
4. الخبرة؛ وله مستويان (أقل من 10 سنوات، من 10 سنوات فأكثر).

ب. **المتغيرات التابعة؛ وهي:**

دور التعليم الجامعي في الأردن في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الأردني (ككل) والمجالات التي تتبع لها من وجهة نظر القادة الأكاديميين.

إجراءات الدراسة:

تم القيام بالخطوات الآتية:

1. إعداد وتطوير أداتي الدراسة بعد الاطلاع على الأدب النظري والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

2. استصدار كتب تسهيل مهمة موجهة لإدارات الجامعات الحكومية والخاصة المشمولة بالدراسة في إقليم الشمال لتطبيق أداتي الدراسة بعد التأكد من صدق وثبات أدوات الدراسة، وإخراجهما في صورتهما النهائيتين.

3. تم جمع استبانات أدوات الدراسة، ثم تفريغها عن طريق برنامج SPSS وأجراء المعالجات الإحصائية المناسبة لها.

4. تم إجراء مقابلات مع أربعة عمداء بحث علمي في كل جامعة من الجامعات المشمولة بالدراسة لاستطلاع آرائهم حول أسئلة المقابلة الأربعة الموجهة لهم، وتم تفريغها يدويا.

5. تحليل محتوى إجابات المقابلات للخروج بطروحات ومقترحات عمداء البحث العلمي في الجامعات الحكومية والخاصة المشمولة بالدراسة لاستبصار دور التعليم الجامعي في الأردن في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الأردن ومقترحاتهم.

المعالجات الإحصائية:

للإجابة عن سؤال الدراسة الأول؛ تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور التعليم الجامعي في الأردن في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الأردني (ككل) ومجالاته والفقرات التي تتبع للمجالات من وجهة نظر القادة الأكاديميين، مع مراعاة ترتيب المجالات ثم الفقرات في ضوء المجالات التي تتبع لها تنازلياً وفقاً لمتوسطاتها الحسابية.

للإجابة عن سؤال الدراسة الثاني؛ فقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور التعليم الجامعي في الأردن في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الأردني (ككل) من وجهة نظر القادة الأكاديميين وفقاً لمتغيرات الدراسة، وإجراء تحليل التباين الرباعي (بدون تفاعل) لها وفقاً لمتغيرات الدراسة.

وتم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات دور التعليم الجامعي في الأردن في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الأردني من وجهة نظر القادة الأكاديميين وفقاً لمتغيرات الدراسة، تم إجراء تحليل التباين الرباعي المتعدد (بدون تفاعل) لها مجتمعة وفقاً لمتغيرات الدراسة.

للإجابة عن سؤال الدراسة الثالث وأسئلة المقابلة، تم تحليل المقابلات المُجراة مع عمداء البحث العلمي في الجامعات الحكومية والخاصة المشمولة بالدراسة في إقليم الشمال حسب خطوات التحليل في البحث النوعي، وذلك عن طريق تحليل محتوى الأفكار الواردة في المقابلات كفئة لتحليل المحتوى باستخدام نصوص أسئلة المقابلة كوحدة لتحليل المحتوى.

الفصل الرابع

عرض النتائج

هدفت الدراسة إلى الكشف عن دور التعليم الجامعي في الأردن في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الأردني من وجهة نظر القادة الأكاديميين ومقترحاتهم للتطوير من أجل تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الأردني، وذلك عن طريق الإجابة عن كلٍّ من أسئلة الدراسة الآتية:

أوّلاً. للإجابة عن سؤال الدراسة الأول الذي نصَّ على: "**ما دور التعليم الجامعي في الأردن في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الأردني من وجهة نظر القادة الأكاديميين؟**"؛ فقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور التعليم الجامعي في الأردن في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الأردني (ككل) ومجالاته من وجهة نظر القادة الأكاديميين، مع مراعاة ترتيب المجالات تنازلياً لتبيان أوجه فاعلية المجالات، وذلك كما في الجدول 5.

الجدول 5

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور التعليم الجامعي في الأردن في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الأردني (ككل) ومجالاته من وجهة نظر القادة الأكاديميين مرتبة تنازلياً

الرتبة	رقم المجال	مقياس دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الأردني ومجالاته	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	3	دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة على مستوى المناهج وأساليب التدريس	3.50	0.80	متوسطة
2	2	دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى الإداري	3.21	0.75	متوسطة
3	1	دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة على مستوى الطلبة	3.18	0.81	متوسطة
4	4	دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة على مستوى خدمة المجتمع	3.15	0.79	متوسطة
		الكلي للمقياس	**3.21**	**0.70**	**متوسطة**

يلاحظ من الجدول 5، أن دور التعليم الجامعي في الأردن في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الأردني (ككل) بمتوسط حسابي مقداره (3.21) ومجالاته من وجهة نظر القادة الأكاديميين قد كانت (متوسطة) وفقاً للمعيار المذكور في الفصل الثالث، حيث جاءت مجالات دور التعليم الجامعي في الأردن في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الأردني من وجهة نظر القادة الأكاديميين وفقاً للترتيب الآتي: 1) دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة على مستوى المناهج وأساليب التدريس في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي مقداره (3.50)، 2) دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى الإداري في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي مقداره (3.21)، 3) دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة على مستوى الطلبة في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي مقداره (3.18)، 4) دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة على مستوى خدمة المجتمع في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي مقداره (3.15).

ولمزيد من المعلومات حول المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجالات دور التعليم الجامعي في الأردن في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الأردني من وجهة نظر القادة الأكاديميين وفقاً للمجال الذي تتبع له، أنظر الملحق (د).

ثانياً. للإجابة عن سؤال الدراسة الثاني الذي نصَّ على: "**هل توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة α=0.05 بين متوسطات تقديرات دور التعليم الجامعي في الأردن في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الأردني من وجهة نظر القادة الأكاديميين تعزى لمتغيرات الدراسة (نوع الجامعة، الجنس، الرتبة الأكاديمية، الخبرة)؟**"؛ فقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات دور التعليم الجامعي في الأردن

في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الأردني (ككل) من وجهة نظر القادة الأكاديميين وفقاً لمتغيرات الدراسة، وذلك كما في الجدول 6.

الجدول 6

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات دور التعليم الجامعي في الأردن في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الأردني (ككل) من وجهة نظر القادة الأكاديميين وفقاً لمتغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة	مستويات متغيرات الدراسة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الجامعة	حكومية	3.22	0.71
	خاصة	3.15	0.64
الجنس	ذكر	3.22	0.72
	أنثى	3.20	0.66
الرتبة العلمية	أستاذ مساعد	3.18	0.70
	أستاذ مشارك	3.31	0.66
	أستاذ دكتور	3.10	0.78
الخبرة	أقل من 10 سنوات	3.17	0.68
	من 10 سنوات فأكثر	3.26	0.71

يلاحظ من الجدول 6، وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية لتقديرات دور التعليم الجامعي في الأردن في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الأردني (ككل) من وجهة نظر القادة الأكاديميين ناتجة عن اختلاف مستويات متغيرات الدراسة؛ وبهدف التحقق من جوهرية الفروق الظاهرية سالفة الذكر؛ تم إجراء تحليل التباين الرباعي (بدون تفاعل) 4-way ANOVA without Interaction لتقديرات دور التعليم الجامعي في الأردن في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الأردني (ككل) من وجهة نظر القادة الأكاديميين وفقاً لمتغيرات الدراسة، وذلك كما في الجدول 7.

الجدول 7

نتائج تحليل التباين الرباعي (بدون تفاعل) لتقديرات دور التعليم الجامعي في الأردن في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الأردني (ككل) من وجهة نظر القادة الأكاديميين وفقاً لمتغيرات الدراسة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط مجموع المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
الجامعة	0.06	1	0.06	0.11	0.74
الجنس	0.00	1	0.00	0.00	0.96
الرتبة العلمية	0.98	2	0.49	1.00	0.37
الخبرة	0.26	1	0.26	0.53	0.47
الخطأ	92.01	187	0.49		
الكلي	93.48	192			

يتبين من الجدول 7، عدم وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة α=0.05 بين المتوسطات الحسابية لتقديرات دور التعليم الجامعي في الأردن في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الأردني (ككل) من وجهة نظر القادة الأكاديميين تعزى لمتغيرات الدراسة (نوع الجامعة، الجنس، الرتبة الأكاديمية، الخبرة).

كما؛ تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات مجالات دور التعليم الجامعي في الأردن في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الأردني من وجهة نظر القادة الأكاديميين وفقاً لمتغيرات الدراسة، وذلك كما في الجدول 8.

الجدول 8

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات مجالات دور التعليم الجامعي في الأردن في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الأردني من وجهة نظر القادة الأكاديميين وفقاً لمتغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة	مستويات متغيرات الدراسة	الإحصائي	دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة على مستوى الطلبة	دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى الإداري	دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة على مستوى المناهج وأساليب التدريس	دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة على مستوى خدمة المجتمع
نوع الجامعة	حكومية	المتوسط الحسابي	3.18	3.22	3.49	3.17
		الانحراف المعياري	0.83	0.75	0.81	0.79
	خاصة	المتوسط الحسابي	3.15	3.11	3.57	3.03

		الانحراف المعياري	0.67	0.70	0.68	0.78
الجنس	ذكر	المتوسط الحسابي	3.17	3.20	3.53	3.16
		الانحراف المعياري	0.81	0.77	0.81	0.81
	أنثى	المتوسط الحسابي	3.20	3.22	3.44	3.12
		الانحراف المعياري	0.83	0.69	0.78	0.75
الرتبة العلمية	أستاذ مساعد	المتوسط الحسابي	3.15	3.19	3.48	3.10
		الانحراف المعياري	0.84	0.74	0.71	0.79
	أستاذ مشارك	المتوسط الحسابي	3.28	3.31	3.54	3.27
		الانحراف المعياري	0.73	0.73	0.82	0.76
	أستاذ دكتور	المتوسط الحسابي	3.08	3.01	3.51	3.02
		الانحراف المعياري	0.87	0.79	1.02	0.84
الخبرة	أقل من 10 سنوات	المتوسط الحسابي	3.16	3.18	3.47	3.06
		الانحراف المعياري	0.82	0.73	0.70	0.80
	من 10 سنوات فأكثر	المتوسط الحسابي	3.20	3.23	3.54	3.24
		الانحراف المعياري	0.80	0.77	0.90	0.78

يلاحظ من الجدول 8، وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية لتقديرات مجالات دور التعليم الجامعي في الأردن في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الأردني من وجهة نظر القادة الأكاديميين ناتجة عن اختلاف مستويات متغيرات الدراسة؛ وبهدف التحقق من جوهرية الفروق الظاهرية ؛ تم حساب معاملات الارتباط بين تقديرات مجالات دور التعليم الجامعي في الأردن في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الأردني من وجهة نظر القادة الأكاديميين متبوعة بإجراء اختبار Bartlett للكروية وفقاً لمتغيرات الدراسة لتحديد أنسب تحليل تباين ثلاثي (تحليل تباين رباعي متعدد، أم تحليل تباين رباعي) توجب استخدامه، وذلك كما في الجدول 9.

الجدول 9

نتائج اختبار Bartlett للكروية لتقديرات مجالات دور التعليم الجامعي في الأردن في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الأردني من وجهة نظر القادة الأكاديميين وفقاً لمتغيرات الدراسة

العلاقة وفقاً لمتغيرات الدراسة:	دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة على مستوى الطلبة	دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى الإداري	دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة على مستوى المناهج وأساليب التدريس
دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى الإداري	**0.80**		
دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة على مستوى المناهج وأساليب التدريس	**0.62**	**0.66**	
دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة على مستوى خدمة المجتمع	**0.68**	**0.73**	**0.66**
اختبار Bartlett للكروية			
نسبة الأرجحية	**$كا^2$ التقريبية**	**درجة الحرية**	**الدلالة الإحصائية**
0.000	**474.907**	9	0.000

يتبين من الجدول 9، وجود علاقة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ بين تقديرات مجالات دور التعليم الجامعي في الأردن في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الأردني من وجهة نظر القادة الأكاديميين تعزى لمتغيرات الدراسة؛ مما استوجب استخدام تحليل التباين الرباعي المتعدد (بدون تفاعل) تقديرات مجالات دور التعليم الجامعي في الأردن في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الأردني من وجهة نظر القادة الأكاديميين مجتمعة وفقاً لمتغيرات الدراسة، وذلك كما في الجدول 10.

الجدول 10

نتائج تحليل التباين الرباعي المتعدد (بدون تفاعل) لتقديرات مجالات دور التعليم الجامعي في الأردن في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الأردني من وجهة نظر القادة الأكاديميين مجتمعة وفقاً لمتغيرات الدراسة

الأثر	الاختبار المتعدد	قيمة الاختبار المتعدد	قيمة ف الكلية المحسوبة	درجة حرية الفرضية	درجة حرية الخطأ	الدلالة الإحصائية
نوع الجامعة	Hotelling's Trace	0.01	0.65	4	184	0.63
الجنس	Hotelling's Trace	0.01	0.28	4	184	0.89
الرتبة العلمية	Wilks' Lambda	0.95	1.24	8	368	0.28
الخبرة	Hotelling's Trace	0.03	1.48	4	184	0.21

يتبين من الجدول 10، عدم وجود أثر دال إحصائياً عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ لكافة متغيرات الدراسة (نوع الجامعة، الجنس، الرتبة الأكاديمية، الخبرة) على تقديرات مجالات دور التعليم الجامعي في الأردن في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الأردني من وجهة نظر القادة الأكاديميين مجتمعة.

ثالثاً. للإجابة عن سؤال الدراسة الثالث الذي نص على: "**ما المقترحات والحلول للتطوير التي يقدمها القادة الأكاديميون لتفعيل دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الأردني؟**"؛ فقد تم تحليله حسب خطوات التحليل في البحث النوعي، وذلك عن طريق تحليل محتوى الأفكار الواردة في المقابلات كفئة لتحليل المحتوى باستخدام نص سؤال المقابلة كوحدة لتحليل المحتوى، وكانت المقترحات لتطوير وتحقيق التنمية المستدامة في المجتمع المحلي هي: مراجعة الخطط التنموية باستمرار، وربط التخصصات بسوق العمل وإعادة النظر باستمرار، والالتزام بأساليب التدريس النظري والعملي، والشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص، وأن يكون للمؤتمرات والندوات تأثير حقيقي واتصال واضح ما بين الطرفين، والشراكة الفعلية بين القطاع الخاص والعام والجامعات في دعم البحث العلمي، واعتماد أسس جديدة لترقية أعضاء هيئة التدريس يؤخذ فيها جانب خدمة المجتمع، وأن تكون برامج التدريب العملي في المؤسسات؛ حتى يقف الطالب على المشاكل الحقيقية، والعمل على تطوير دائم للخطط ووضع برامج تحفيزية للطلبة وأعضاء هيئة التدريس وتطوير الكفاءات، ووضع أهداف مشتركة في خطط المؤسسات جميعها، والحصول على الدعم الأجنبي، والتخلي عن ثقافة العيب، ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب،

وإعادة النظر بسياسات التعليم التي وضعت، وتطوير النظم والتشريعات الخاصة بالاستثمارات، وبالتالي إيجاد فرص عمل للمواطنين.

عرض نتائج المقابلات:

للإجابة عن أسئلة المقابلة، قامت الباحثة بمقابلة عمداء البحث العلمي، واستخدم أسلوب التسجيل اليدوي بعد الاستماع للإجابات عن الأسئلة.

للإجابة عن سؤال المقابلة الأول الذي نص على: "**كيف تعمل الجامعة لربط التعليم الجامعي بالتنمية المستدامة على مستوى الطلبة، المناهج، أساليب التدريس، والمستوى الإداري؟**"؛ فقد تم تحليله حسب خطوات التحليل في البحث النوعي، وذلك عن طريق تحليل محتوى الأفكار الواردة في المقابلات كفئة لتحليل المحتوى باستخدام نص سؤال المقابلة كوحدة لتحليل المحتوى، وجاءت آليات ربط التعليم الجامعي بالتنمية المستدامة على مستوى الطلبة، إصدار مجلات علمية عالمية محكمة وتدقيقها، وإصدار مجلات أبحاث كأبحاث اليرموك (سلسلة العلوم الأساسية والهندسية)، ووضعها بين أيدي الطلبة للاستفادة منها، وتطوير قدراتهم ومعرفتهم، وكذلك نشر كتب مدعومة من البحث العلمي؛ لتلبية خطة التنمية الشاملة، وقيام الجامعة بمنح جرايات للطلبة؛ لتستحثهم على التفوق، وتزويد الطالب بالمهارات التطبيقية بما يكفل جاهزيته لسوق العمل، وصقل شخصيته؛ ليكون منتجا في المجتمع، وعمل ورشات للطلبة، والمشاركة في أعمال تطوعية مثل المشاركة في جمعية رعاية الطفل، وتخريج كوادر مؤهلة تلبي متطلبات حاجات سوق العمل وقادرة على المنافسة محلياً وإقليمياً ودولياً، وتهيئة البيئة الجامعية لاستقطاب أعداد متزايدة من الطلبة العرب والأجانب؛ لإثراء الحياة الجامعية، وإرسال

طلبة في منح دراسية للدول المتقدمة لإكمال دراسة الماجستير والدكتوراه لرفد الجامعة بأعضاء هيئة تدريس قادرة على مواكبة المستجدات، والإكثار من عمل دورات وورش عمل ومحاضرات تنمي من خلالها جوانب مختلفة لدى الطلبة، وتساعدهم على التميز في العمل الذي سيقومون به بعد التخرج، والتركيز على القضايا السياسية التي يعيشها الوطن وكيفية التفاعل معها، وتحسين الخدمات في قاعات الإنترنت، وإيجاد قاعدة بيانات معرفية EBSCO.

أما على مستوى المناهج، القيام بالأنشطة الرياضية والثقافية داخل الجامعة، وتطوير المناهج وتحديثها؛ لتلبي الاحتياجات الفعلية في السوق المحلي، والعمل على مواكبة الدول المتقدمة في طرح برامج جديدة، وإيجاد مساقات إجبارية تزيد من وعي الطلبة في أهمية المحافظة على البيئة.

وفيما يتعلق بمستوى أساليب التدريس، فكانت استخدام أساليب متنوعة منها النظري، مثل: الرجوع إلى المكتبة والإنترنت ورسائل الدكتوراه والماجستير، ومنها ما هو ميداني تطبيقي، وتركيز أساليب التدريس على التعلم مدى الحياة.

وكانت آليات ربط التعليم الجامعي بالتنمية المستدامة على المستوى الإداري، فكانت عمل ورشات تدريبية، وعمل برنامج تدريب وتطوير أعضاء الهيئة التدريسية والإدارية، وتشكيل لجان ضبط الجودة، ومواكبة المستجدات العلمية والتكنولوجية، وتعزيز دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة، وتطبيق أنظمة الاعتماد الوطنية وأنظمة الاعتماد الدولية، مثل: QS/ISO، وتحسين المستوى الإداري لدوائر الجامعة المختلفة، وتطبيق المعايير المطلوبة ضمن أنظمة الاعتماد، وزيادة إنفاق الجامعة من موازنتها على البحث العلمي، ورفع مستوى الخدمات بالتعاون مع رئاسة الجامعة باستخدام تكنولوجيا جديدة.

للإجابة عن سؤال المقابلة الثاني الذي نص على: "**كيف تحقق الأبحاث العلمية التي تقوم بها الجامعة على خدمة المجتمع من الناحية الاقتصادية، الصحية والبيئية؟**"؛ فقد تم تحليله حسب خطوات التحليل في البحث النوعي، وذلك عن طريق تحليل محتوى الأفكار الواردة في المقابلات كفئة لتحليل المحتوى باستخدام نص سؤال المقابلة كوحدة لتحليل المحتوى، فقد كانت النتائج المتعلقة بخدمة البحوث للمجتمع من الناحية الاقتصادية كما يأتي: التشجيع والمشاركة في البرامج والمشاريع والتدريب بين الجامعة والقطاع الخاص والمجتمع المحلي، وإدارة المشاريع المدعومة، والمتابعة الإدارية والمالية المدعومة وفق برامجها وموازنتها، ونقل التكنولوجيا وتسويق منتجات البحث العلمي، وتسهيل نقل منتجات البحث العلمي إلى مجال الصناعة والاقتصاد وحفظ الملكية الفكرية للباحثين والجامعة، وصيانة بعض القطع الميكانيكية، وتصنيع قطع صناعية خاصة بسلاح الجو الملكي، وكذلك تصنيع قطع غيار وتزويد السوق المحلي بها، والمشاركات السنوية في مشروع رفع كفاءة أداء المصانع الأردنية من خلال حل المشاكل المختلفة، وذلك باشتراك أعضاء هيئة التدريس في مشروع (دكتور لكل مصنع)، وتقديم استشارات متعددة للشركات المحلية العاملة في المجالات الهندسية والزراعية والطبية والدوائية، وإنشاء موقع خاص لتقديم مقترحات المشاريع العلمية، وتقديم أكثر من 50 مشروعاً للاتحاد الأوروبي.

أما من الناحيتين الصحية والبيئية، فقد كانت النتائج كما يأتي: التركيز على الباحثين للالتزام بأسس السلامة العامة البيئية والمهنية، والمشاركة في مشروع تقييم الحصاد المائي في البادية الشرقية الممول من قبل مشروع الدعم الإسباني، حيث يتم تحليل تربة ومياه، وإجراء تجارب في مختبرات الجامعة، وتنفيذ مشروع الاتجاهات طويلة الأمد في القيم

القصوى للأمطار اليومية في شمال شرق الأردن كمؤشرات على تغير المناخ، وتنفيذ مشروع حول الفيضانات في المناطق الجافة، والقيام بندوات حول العلاج والتوصل إلى توصيات، والإشراف على مسالخ بعض الشركات لتجهيز الدواجن ومنتجاتها، وعقد دورات تعليم طبي سني مستمر (في طب الأسنان)، وتقديم استشارات لمربي الأبقار والدواجن، ودراسة المشاكل الطبية في شمال الأردن مثل السرطان، وكلها دراسات منشورة وموثقة، والقيام بدراسات أثر المياه العادمة ومشاكل المياه واستخدامها في استخدام المحاصيل العلفية، وتدريس الأنظمة المستخدمة في البرمجة لتحسين قطاع الصحة والتعليم، وتقديم استشارات لشركات الأدوية، واستحداث مكتب لنقل التكنولوجيا مدعوم من الاتحاد الأوروبي.

للإجابة عن سؤال المقابلة الثالث الذي نص على: "**ما الخطط التي تقوم بها الجامعة لربط التخصصات بسوق العمل محققة التنمية المستدامة؟**" فقد تم تحليله حسب خطوات التحليل في البحث النوعي، وذلك عن طريق تحليل محتوى الأفكار الواردة في المقابلات كفئة لتحليل المحتوى باستخدام نص سؤال المقابلة كوحدة لتحليل المحتوى، وكانت الخطط التي تقوم بها الجامعة لربط التخصصات بسوق العمل في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، عقد دراسات مع الوزارات المختلفة، وعمل اتفاقيات وشراكات مع القطاع الخاص؛ لتلبية احتياجات الجامعة والمجتمع، وإعداد دراسات مسحية للمؤسسات الخاصة والحكومية؛ لتحديد الاحتياجات الفعلية، حيث تقوم الجامعة بتطوير خططها باستمرار بناءً على احتياجات القطاع الخاص والعام، والرجوع إلى خريجي الجامعة ومعرفة مدى ملاءمة الخطط الجامعية لخبراتهم في سوق العمل، والوقوف على السلبيات وتعديلها باستمرار، وإضافة مساقات جديدة على خططها، واعتماد بعض برامج الهندسة كبرامج عالمية، حيث بإمكان الخريج قبول شهادته عالمياً، والقيام

بإشراك عدد من الجمعيات المهنية، مثل: نقابة المهندسين الأردنيين، ونقابة المهندسين الزراعيين في وضع خططهم وتحديثها، ومتابعة الدراسات الميدانية التي تخرج بإحصائيات مهمة من المؤسسات والدوائر الرسمية، التي تعلن عن زيادة أو نقص في الأعداد أو الحاجة لتخصص دون آخر، واستحداث تخصصات جديدة، وتقييم الخطط باستمرار.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج

يتضمن هذا الفصل مناقشة النتائج التي توصلت إليها الدراسة في ضوء الأسئلة التي تم طرحها، وفيما يأتي مناقشة هذه النتائج.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول الذي ينص على: "ما دور التعليم الجامعي في الأردن في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الأردني من وجهة نظر القادة الأكاديميين؟

أظهرت نتائج السؤال الأول أن دور التعليم الجامعي في الأردن في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الأردني ومجالاته من وجهة نظر القادة الأكاديميين قد جاء بدرجة متوسطة في جميع المجالات، فقد أظهرت نتائج الدراسة أن مجال دور التعليم الجامعي على مستوى المناهج وأساليب التدريس قد جاء في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.503) وانحراف معياري (0.08).

وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن المناهج هي الوسيلة الفاعلة بين وسائل التعلم المختلفة التي تترجم السياسات التربوية إلى واقع تعليمي، بما يحقق أهداف التعليم الجامعي، فمن خلال المناهج وأساليب التدريس المتنوعة نحقق الحاجات التنموية، ويمتلك الطالب المعرفة والمهارة، ويصل إلى الابتكار والإبداع، لذلك تقوم الجامعة بتغيير المناهج وتطويرها وفقًا للمستجدات العالمية، وتأخذ منها ما يناسب الطلبة، ويوفر معرفتهم وقدراتهم محققة تنمية مستدامة من خلال إيجاد مساقات تربط الطلبة بالواقع البيئي والسياسي والاجتماعي، فالجامعة تهتم بجميع التخصصات العلمية دون تمييز سواء كانت إنسانية أو علمية لأهميتها في رفع مستوى الطلبة وتخريج قيادات منتجة في المجتمع، فالإنسانية تعد المعرفة والعلوم تقدم

المعرفة والتطبيق وكلاهما مكمل للآخر، فإذا خلا المجتمع من العلوم الإنسانية أهملت الأمـــة معرفتها وتراثها، وهذه الكليات الأساس في نشر القيم وزرع الأخلاق الإسلامية في نفـــوس الطلبة منها احترام حقوق الإنسان وتبادل الرأي والرأي الآخر، فنحن لا نريد علم دون خلق ودين. فالخلق هو الذي يوظف العلم ويوجهه إلى الطريق الصحيح.

وكذلك يركز التعليم الجامعي على التنويع في أساليب التدريس مواكباً التطور العلمي والتكنولوجيا وإيماناً من أن طريقة واحدة في التدريس لا تلبي أهداف التعليم، فبعض المـــواد تحتاج إلى الأسلوب النظري، ولكن بعضها يحتاج إلى نقل المعرفة إلى الطلبة أولاً، ومن ثم الأسلوب التطبيقي.

وكذلك عند الرجوع إلى دراسة القرني (1990) نجد أنها أظهرت أن هناك قـــصورًا في برامج التعليم العالي ودوره على الرغم من الاهتمام الشديد الذي يبذل في تحسينه، وهـــذا يرجع إلى المناهج والطرائق التدريسية، وترى الباحثة أن هذه النتيجة تتوافق مـــع مـــا تـــم التوصل إليه من أن دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية لمستدامة على مستوى المنـــاهج وأساليب التدريس جاء بدرجة متوسطة.

ثم جاء دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى الإداري فـــي المرتبة الثانية، حيث جاء هذا المجال بمتوسط حسابي 3.209 وبانحراف حـــسابي 0.75 أي بدرجة متوسطة. وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى حرص الجامعـــة علـــى مواكبـــة التطـــور التكنولوجي والتقدم العلمي، من خلال المشاركة في المؤتمرات العالمية والبعثـــات الطلابيـــة للدول الأجنبية.

وإن اهتمام الجامعة بالتقدم العلمي ينعكس على مستواها الإداري، فيتطور ليتلاءم مع ما هو جديد ومتقدم فالتكنولوجيا والتغير العالمي هو الذي دفع بالجامعات إلى الأمام لمواكبة

المستجدات العالمية، وهذا ينعكس مباشرة على وظائف الجامعة الثلاث (التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع) فالجامعة تهتم بالتوازن بين الوظائف الجامعية الثلاث، وهذا ويجعل الجامعة تهتم بأن تكون مدخلاتها جيدة من أعضاء هيئة تدريس مدربين مؤهلين قادرين على التدريس والبحوث العلمية، وعلى خدمة المجتمع، فإذا توافرت مدخلات عالية كانت المخرجات من الطلاب عالية، وإذا كانت المدخلات بدرجة متوسطة كانت المخرجات متوسطة، وكذلك درجة اهتمام التعليم الجامعي بالجودة الشاملة؛ أي بجودة المناهج والأدوات وأعضاء هيئة التدريس، من خلال عقد ورشات وبرامج تدريبية وتطبيق أنظمة الاعتماد العالمية، والمشاركة في المؤتمرات العالمية لمعرفة ما هو جديد ونقله وتطبيقه في الجامعة انطلاقًا من مواكبة المستجدات العالمية، وينعكس على دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى الإداري، وكذلك تعزو الباحثة النتيجة إلى ضعف اهتمام الجامعة بالسياسات التعليمية وتطويرها انعكاس ذلك على المستوى التعليمي للطلبة، فلا بُدّ من تطوير السياسات لتخريج قيادات مبدعة، فالسياسات التعليمية هي التي توجه التعليم نحو الطريق الصحيح، وكذلك ضعف خطط التنمية فهي الرؤى المستقبلية للتطوير والتحسين، فالجامعة بذلك لا بُدّ أن تركز على مفاهيم التنمية المستدامة وتربطها بخطط التنمية، وكذلك عدم اهتمام الجامعات بمتابعة تقارير الأمم المتحدة التي تركز على التعليم والصحة والدخل، ومناقشتها وتحليلها ووضع الحلول، لذلك سيكون من البديهي أن يكون دور التعليم الجامعي التنمية المستدامة على المستوى الإداري بدرجة متوسطة.

وعند الرجوع إلى الدراسات السابقة، نجد أن دراسة الجبر (1993) تتفق مع هذه الدراسة حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن عدم مشاركة أعضاء هيئة التدريس في مشاركة المجتمع يعود إلى انشغالهم بالأعباء التدريسية، وهذا أحد أهم الأسباب في عدم تحقق التنمية

المستدامة، فعضو هيئة التدريس هو الأساس في نجاح الجامعة وتحقق التنمية، ولكن عنـــدما يركز عضو هيئة التدريس على التدريس، ويهمل البحث العلمي وخدمة المجتمع، ســـينعكس سلباً على التنمية، فعلى الجامعة أن توفر الوقت الكافي لعضو هيئة التدريس، وتحقق بـــرامج الجودة في الجامعات بشكل فعلي، وكذلك عند الرجوع إلى دراسة الحياري، فقد كانـــت مـــن نتائجها أن دور عضو هيئة التدريس لمواجهة الحاجات المستقبلية للمجتمع المحلي قد جـــاء بدرجة متوسطة، وسبب ذلك كما بينته الدراسة أن معظم أعضاء هيئة التدريس منشغلون في مهمة التدريس والبحث العلمي على حساب خدمة المجتمع، وبذلك نرى أن عدم التوازن بين الوظائف الثلاث ينعكس على التنمية، وكذلك عند الرجوع إلى دراســـة الرشـــيدي (1997) كانت نتائجها أن الكلية الناجحة تفسح المجال لأعضاء هيئة التدريس للمشاركة فـــي خطـــط التنمية، التي يحتاجها المجتمع، فإذا طبقت الجامعة هذا الأمر أصبح للتعليم الجامعي دور في التنمية، وينعكس ذلك على المجتمع، وأما إذا لم تفعل كانت درجة الدور بدرجـــة التطبيـــق. وكذلك دراسة عاشور (2004) التي توصلت إلى أن دور أعضاء هيئة التدريس في خدمـــة المجتمع بدرجة متوسطة.

وأما بالنسبة لمجال دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة على مـــستوى الطلبة جاء في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 3.18 وانحراف معياري 0.81، وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن اهتمام الجامعات العربية بما يتعلق بالطلبة ليس على المستوى المطلـــوب كما في الدول المتقدمة، فالجامعة تركز على المناهج والمواد التعليمية المطلوبة من الطلبـــة لأغراض التخرج، وهذا هو اهتمام الطالب في العالم العربي، مما ينعكس على درجة التنمية المستدامة، وضعف اهتمام الجامعة بمعالجة قضايا الطلبة بـــوعي وتحقيـــق مبـــدأ العدالـــة والمساواة من خلال توفير التعليم لجميع شرائح المجتمع، وضعف الاهتمام بتقديم التسهيلات

للطلبة، وكذلك تنمية الدور الرقابي وتنمية الديمقراطية والتنمية السياسية لا زال ضعيفاً في الجامعات، ففي كل ما سبق اهتمام الجامعة لا زال ضعيفاً، ومع ذلك فالجامعة تقوم بإصدار مجلات علمية عالمية محكمة وإصدار مجلات أبحاث اليرموك، ونشر كتب مدعومة من البحث العلمي، وكذلك تقدم معونات للطلبة وجرايات للطلبة المتفوقين لتشجيعهم ومشاركة الطلبة في الورشات وفي أعمال تطوعية وربط القاعات بالتكنولوجيا والتركيز على القضايا السياسية.

ولكن لا زال هناك فجوة بين النظرية والتطبيق، فالجامعة تقوم باستراتيجيات لتحقيق التنمية لكن درجة التطبيق لا زالت ليست على المستوى المطلوب، وإنما بدرجة متوسطة، وكذلك قد يرجع ذلك إلى المشاكل التي تعانيها الجامعات العربية، فمشكلة التمويل هي من أولى التحديات التي تواجه الجامعات، وتعرقل تحقيق أهدافها، وكذلك عدم وجود مقومات حقيقية لتخريج قادة مبدعين قادرين على قيادة المجتمع وتنميته، كذلك تعزو الباحثة النتيجة إلى ضعف المناهج وأساليب التدريس، وكذلك ضعف المستوى الإداري سينعكس على الطلبة، لذلك جاءت في المرتبة الثالثة.

وهذه النتيجة تتفق مع دراسة السنبل وعبد الجواد (1993) التي أظهرت نتائجها أن الجامعات لم تخصص وحدات لرعاية هدف الخدمة المجتمع، وكذلك أن مديري الجامعات غير راضين عما تقوم به جامعاتهم في مجال الخدمة العامة، وعدم وجود هيئة تدريسية في تلك المراكز وعدم وجود تخطيط مسبق لتلك البرامج، ونلاحظ أن هذه النتيجة دلالة على ضعف اهتمام الجامعة بأهداف التنمية، وهذا ينعكس على الطلبة.

أما بالنسبة للمجال الرابع، وهو دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة على مستوى خدمة المجتمع، فقد جاء في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي 3.146، وتعزو الباحثة

هذه النتيجة إلى المجالات الثلاث السابقة، فالجامعة عندما يكون اهتمامها بالمناهج وأسـاليب التدريس والطلبة والمستوى الإداري متوسط الدرجة، ولا ترتبط تلـك المجـالات بالتنميـة المستدامة بشكل قوي سينعكس ذلك على المجال الرابع وهو خدمة المجتمع، فالتعليم تظهـر آثاره في المجتمع ومؤسساته ويمكن الحكم على استثمار التعليم من خلال الصحة والاقتصاد والدخل للأفراد والبيئة، فالطالب المتخرج إذا كان مؤهلاً ومدرباً وذا كفاءة عالية عندما يعمل في تلك المؤسسات سواء أكانت حكومية أم خاصة، ستظهر نتائج التعليم بالإبـداع والتميـز، وبذلك ينعكس التعلم على المجتمع ويحقق تنمية مستدامة، وكذلك عندما تربط الجامعة بحوثها بخدمة المجتمع وتطوره ستظهر نتائجه الإيجابية على المجتمع، ولكن جامعاتنا تقرر البحـث لأعضاء الهيئة التدريسية ليس لأجل البحث، إنما لأجل الترقية، فمن الناحية الاقتصادية مـن حيث الشراكة بين القطاع العام والخاص، ونقل التكنولوجيـا وإدارات المـشاريع وتـسويق منتجات البحث العلمي، لا زال ليس على المستوى المطلوب، وكـذلك نجـد أن الجامعـات اهتمامها بالبيئة وتضمين المفاهيم البيئية لا زال ضعيفًا بالرغم من قيامها ببعض المـشاريع، مثل تقييم مشروع الحصاد المائي، وكذلك قيامها بإجراء تجارب في مختبرات الجامعة، لكن الأردن لا زال يعاني مشكلة المياه والاحتياطات المائية لا زالت غير كافية، وكذلك الخطـط التي تقوم بها الجامعة لا زالت بعيدة عن المجتمع ومـشكلاته، فنجـد أن قيـام الجامعـات بدراسات مسحية لاحتياجات المجتمع لا زال ضعيفًا، وهذا يظهر من خلال عـدم مواءمـة التخصصات مع سوق العمل، وبذلك ابتعدت الجامعات عن وظيفتها الأساسية وهـي خدمـة المجتمع، فالتعليم تظهر ثماره من خلال خدمة المجتمع.

وكذلك اهتمام الجامعة بالمستوى الصحي لا زال ضعيفًا بالرغم من التقدم العلمي في الآونة الأخيرة، لكن المجتمع يعاني أمراض لم يتم التوصل إلى علاجها، وهذا يرهق الـبلاد

ماديًا وجسميًا، وبذلك لا يصبح التعليم استثمارًا، فالحاجات المجتمعية مرتبطة لا بُدّ من النظر إليها كوحدة واحدة، فالقطاع الصحي لا بُدّ من ربطه بالبيئي، فنجد أن مشكلة المياه هي إحدى أسباب التدهور الصحي، والمجالات جميعها تنعكس على التنمية الاجتماعيـــة، فـــإذا كانـــت ضعيفة كانت التنمية الاجتماعية ضعيفة.

وكذلك أوضحت دراسة كيجيا وروث (2001) أن الاستثمار في القطاع الخاص في الدول النامية لا زال ضعيفاً وهذا هو أحد أسباب تراجع تنمية المجتمع وتطوره، وهذا يتفـــق مع الدراسة الحالية.

وكذلك دراسة الرشيد (2005) التي هدفت إلى الكشف عن دور الجامعات الأردنيـــة في خدمة المجتمع، وقد توصلت إلى أن درجة قيام الجامعات الأردنية في خدمـــة المجتمـــع متوسطة، وهذه كذلك تتفق مع الدراسة الحالية.

وفي دراسة الزهراني (2010) توصلت إلى ضعف تأثير مؤسسات التعليم العالي في الاقتصاد المحلي والاعتماد على الاستشارات الأجنبية.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني، الذي نص على: "هل توجد فروق دالة إحـــصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) وبين متوسطات تقديرات دور التعليم الجامعي فـــي الأردن في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الأردني من وجهة نظر القادة الأكاديميين تعـــزى لمتغيرات الدراسة (نوع الجامعة، والجنس، والرتبة العلمية، والخبرة؟".

لقد أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق دالة إحـــصائيا عنـــد مـــستوى الدلالـــة (α=0.05) وبين المتوسطات الحسابية لتقديرات دور التعليم الجامعي في الأردن في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الأردني من وجهة نظر القادة الأكاديميين تعـــزى لمتغيـــرات الدراسة (نوع الجامعة، والجنس، والرتبة الأكاديمية، والخبرة).

وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى وجهة نظر ورأي أعضاء هيئة التدريس في المستوى الذي وصلت إليه الجامعات، وبالنسبة لمتغير الجنس لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لهذا المتغير في دور التعليم الجامعي في التنمية المستدامة في المجتمع الأردي، فنظرة عضو هيئة التدريس لا تختلف باختلاف الجنس، وكذلك متغير الرتبة الأكاديمية لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لهذا المتغير، وهذه النتيجة تختلف مع دراسة جرادات (2001) حيث كشفت عن استجابات أعضاء هيئة التدريس من رتبة أستاذ أعلى ممن في رتبة أستاذ مشارك.

وكذلك متغير نوع الجامعة لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير نوع الجامعة، وتعز الباحثة هذه النتيجة إلى وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس الخاصة بهم أنه لا فرق بين انجازات ودور التعليم في الجامعات الحكومية والخاصة.

أما بالنسبة لمتغير الخبرة لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الخبرة سواء أقل من عشر سنوات أو أكثر، وتعز الباحثة هذه النتيجة، أن عضو هيئة التدريس بمجرد خدمته في الجامعة، ولو لفترة قصيرة يستطيع تكوين فكرة عن الجامعة وأهدافها وانجازاتها وتحدياتها وآثارها على المجتمع، وهذه الدراسة تتفق مع دراسة الجوارنه (2004) من حيث عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الخبرة والجنس.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث والذي نص على: "ما المقترحات والحلول للتطوير التي يقدمها القادة الأكاديميون لتفعيل دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الأردني"؟

إنّ المقترحات التي أوردها عمداء البحث العلمي واقعية، وتدفع بالتعليم الجامعي إلى الأمام، محققةً تنمية مستدامة في المجتمع الأردني، فقد ركزت تلك المقترحات على الشراكة

بين القطاعين العام والخاص، ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب، واستخدام الأساليب التحفيزية لرفع أداء الأفراد من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، ووضع أهداف مشتركة لخطط المؤسسات، والتخلي عن ثقافة العيب. وهذه المقترحات إذا طبقت وأخذت بعين الاعتبار، سوف نرى النتائج على أرض واقع المجتمع الأردني.

مناقشة أسئلة المقابلة:

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول الذي نص على: "كيف تعمل الجامعة على ربط التعليم الجامعي بالتنمية المستدامة على مستوى، المناهج، أساليب التدريس والمستوى الإداري"؟

إن اهتمام الجامعة يبدو واضحًا وذلك من خلال عقد الورشات التدريبية، توفر المراجع في المكتبة، التركيز على المناهج والأساليب التدريسية المنهجية والامنهجية، الاهتمام بتطوير أداء أعضاء هيئة التدريس من خلال حضور المؤتمرات والندوات للحصول على تعليم نوعي، ولتخريج قيادات قادرة على خدمة المجتمع، ومن خلال النظر في الأعمال التي تقوم بها الجامعة يلاحظ أن للتعليم الجامعي دور في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الأردني.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني والذي نص على: "كيف تحقق الأبحاث العلمية التي تقوم بها الجامعة على خدمة المجتمع من الناحية الاقتصادية والصحية والبيئية"؟

إن الجامعات الأردنية تهتم بخدمة المجتمع من خلال الأبحاث العلمية، وربطها بالمشكلات المجتمعية، وتحقق ذلك من خلال الشراكة مع القطاع الخاص وتقديم الاستشارات،

ومشاركة أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات القطاع الخاص، لتقديم الخبرات، وكذلك الاهتمام بمشكلات البيئة والصحة، وتقديم الحلول للمشكلات من خلال البحوث، بالرغم من ذلك لا زال يعاني المجتمع الأردني من المشاكل البيئية والصحية، ومشاكل المياه، ولكن الجهود التي تبذلها الجامعات الأردنية واضحة لتحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الأردني.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث والذي نص على: "ما الخطط التي تقوم بها الجامعة لربط التخصصات بسوق العمل محققة التنمية المستدامة"؟

إنّ الجامعة تهتم بخططها بأن تكون مرتبطة بسوق العمل من خلال إجراء دراسات مسحية واقعية للمجتمع الأردني، والاهتمام بتعديل الخطط بناء على الدراسات المسحية، التي تهتم بواقع المجتمع الأردني، ويترتب على ذلك بأن تقوم الجامعة بحذف مساقات وإضافة مساقات جديدة تهم الطالب والمجتمع وسوق العمل.

لقد أظهرت نتائج الدراسة أن دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الأردني من وجهة نظر القادة الأكاديميين، قد جاء بدرجة متوسطة لكل أبعاد أداة الدراسة.

التوصيات والمقترحات

بناء على نتائج الدراسة، توصي الباحثة بما يأتي:

1. إعادة النظر في السياسات التعليمية بما يتوافق مع المستجدات العالمية والتطورات التكنولوجية والاحتياجات المجتمعية، وكذلك الاهتمام بالمناهج الجامعية، بحيث تتضمن مفاهيم التنمية المستدامة، وأن يكون هناك مساقات خاصة في التنمية المستدامة، من خلال الاستعانة بخبراء أكاديميين وإداريين، ورجال من المجتمع المحلي ذوي خبرة بالمجتمع ومشكلاته وتنظيم المساقات الخاصة بالتنمية بشكل جيد، وإجراء دراسات دورية عن قيمتها وأثرها على الطلبة وانعكاسها على المجتمع.
2. أن تقوم الجامعات بدراسات واقعية لمعرفة دور التعليم الجامعي في التنمية المستدامة باستمرار، وأن تأخذ الدراسات بعين الاعتبار بالتحليل ووضع الخطط التنموية للجامعات بناءً على تلك الدراسات، من خلال إجراء تقارير سنوية عن واقع المجتمع من خلال مراكز البحوث والاستشارات في الجامعات والاهتمام الفعلي بهذا الموضوع.

3. شراكة الجامعات مع القطاع الخاص شراكة حقيقية وتبادل الخبرات بين القطاعين، لتعظيم الجهود في مواجهة احتياجات التنمية المستدامة، من خلال اتفاقيات بين الجامعات والشركات على تبادل المنفعة لتحقيق رقي المجتمع وحل مشكلاته.

4. إشراك الطلبة في القرارات التي تتخذها الجامعة للحصول على مخرجات قيادية، من خلال تدريب الطلبة على القدرة على اتخاذ القرار وإشراكهم في مؤتمرات وندوات ودورات لتوسيع معرفتهم وقدرتهم القيادية.

5. إعادة النظر في الخطط الدراسية بإدخال المعرفة الفعالة التي تربط الطالب بواقع المشكلات التي يعاني منها المجتمع، وتمكنه من القيام بإنتاج عملي في الواقع.

6. بناء الخطط الدراسية على واقع مشكلات المجتمع التي تحول دون وصوله إلى التنمية المستدامة المتعلقة بنوعية الحياة، وزيادة الدخل، الاهتمام بالبيئة، والمحافظة عليها من التلوث، والمحافظة على الثروة الطبيعية وعدم استهلاكها.

7. تفعيل دور البحث العلمي في جميع التخصصات العلمية والإنسانية من خلال مشاريع التخرج وربطها بالقطاعات ذات العلاقة ومساقات البحث العلمي.

مقترح أخير: تقترح الباحثة إعادة قيمة التعليم وزرع أهميته الدينية والدنيوية في نفوس الطلبة، وبذلك تظهر ثماره على الفرد والمجتمع.

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

الإبراهيم، حسن. (1987) محنة التعليم العالي العربي: بعض القضايا الرئيسية. **المستقبل العربي**، السنة العاشرة، عدد (101)، ص32-42.

إبراهيم، سعد الدين. (1990) **تعليم الأمة العربية، الكارثة والأمل**، عمان: منتدى الفكر العربي.

إبراهيم، مجدي. (2002) **المنهج التربوي وتحديات العصر**، القاهرة: عالم الكتب.

أحمد، حافظ. (1987) **التعليم الجامعي واقعه قضاياه واتجاهات تطويره**، القاهرة: مصر.

الأسد، ناصر الدين. (1996) **تصورات إسلامية في التعليم الجامعي والبحث العلمي**. روائع أروى، عمان: الأردن.

الأسعد، عمر. (1988) **التعليم الجامعي والعالي في الوطن العربي من عام 2000، الواقع والتطورات المستقبلية**، المؤتمر العام السادس لاتحاد الجامعات العربية، ص16-18.

إسماعيل، محمد. (1989) **دور المثقفين في التنمية السياسية: دراسة نظرية مع التطبيق على مصر**، القاهرة: مصر.

آل عبد الرحمن، سالم. (1991) **الفجر الصادق وآمالنا العظيمة نماذج مبتكرة لتطوير آليات العمل التربوي التعليمي**. سلسلة محاضرات، ص50-61.

الإمام، محمد. (1994) **التنمية البشرية من المنظور القومي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

باقر، محمد. (1997) قياس التنمية البشرية مع إشارة خاصة إلى الدول العربية. **اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)**، نيويورك.

باهي، غلام. (2011) **التعليم العالي مسؤولية اجتماعية،** المؤتمر الدولي للتعليم العالي. 19 ابريل، الرياض، السعودية.

بدر، عبد المنعم. (1999) دور الجامعات والمؤسسات القيادية العلمية المناظرة في تنمية العالم العربي، **المجلة العربية للتدريب،** ع5، ص80-86، الرياض، السعودية.

بدوي، أحمد. (1980) **معجم مصطلحات التربية والتعليم.** الإسكندرية: دار الفكر التربوي.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2003) **تقرير التنمية البشرية لعام 2003،** عمان: الأردن.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2004) **تقرير التنمية البشرية لعام 2004،** عمان: الأردن.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2005) **تقرير التنمية البشرية لعام 2005،** عمان: الأردن.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2011) **تقرير التنمية البشرية لعام 2011،** عمان: الأردن.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2013) **تقرير التنمية البشرية لعام 2013،** عمان: الأردن.

البكري، سونيا. (2002) **إدارة الجودة الكلية،** القاهرة: الدار الجامعية.

التعليم العالي. (2007) **تطوير التعليم العالي،** ورقة مقدمة في منتدى تطوير التعليم العالي الذي عقد على شاطئ البحر الميت في الفترة 12-2-2007، عمان: الأردن.

التل، أحمد يوسف. (1998) **التعليم العالي في الأردن.** منشورات لجنة تاريخ الأردن.

الثبيتي، مليجان. (2000) الجامعات، نشأتها، مفهومها، وظائفها- دراسة وصفية تحليلية، **المجلة التربوية، الكويت،** جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي (14)، ع (54)، ص214.

الجبر، سليمان. (1993) دور كلية التربية في جامعة الملك سعود في خدمة المجتمع. **مجلة التربية المعاصرة،** العدد 27، السنة العاشرة، ص107-132.

جرادات، محمود. (2001) **التوقعات المستقبلية للتعليم الجامعي الرسمي في الأردن**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد: العراق.

جرادات، محمود. (2006) مستوى ممارسة العمليات القيادية الإدارية في الجامعات الأردنية وتوقعاتها المستقبلية، **مجلة العلوم الإدارية**، مجلد 7، العدد (2)، عمان، الأردن.

جرجيس، جاسم. (1986) توثيق ومعالجة المعلومات ركيزة للتقدم العلمي. **نشرة أعلام الخليج**، ع3، ص25.

الجوارنه، المعتصم بالله. (2004) **تقدير درجة مواءمة مخرجات التعليم الجامعي في الأردن لمعايير التنمية البشرية المستدامة كمال وردت في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.

الجواهري، إسماعيل. (1956) **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**. تحقيق عبد الغفور العطار، ج1، دار العلم للملايين، لبنان.

الحدابي، داود وعكاشة، محمد. (2008) واقع الإعداد المهني للطلبة في برامج جامعة العلوم والتكنولوجيا وتلبيته لمتطلبات سوق العمل. **المجلة العربية لضمان جودة التعليم**، العدد الأول، المجلد الأول، ص108-113، عمان، الأردن

حسن، محمد. (1990) دور الجامعة في تنمية بيئتها. **مجلة الغدارة العامة**، ع68، الرياض: السعودية، ص59.

الحسيني، ومحمد وآخرون. (1974) **دراسات في التنمية الاجتماعية**. ط2، دار المعارف: القاهرة.

الحوات، علي. (1999) **التعليم العالي في الوطن العربي بدائل وخيارات لحاجات التنمية في عالم متغير**. دراسة غير منشورة أعدت للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الفكر العربي، العدد (98)، ص5-17..

الحياري، نانسي. (2001) **دور عضو هيئة التدريس في الجامعات الأردنية في مواجهة الحاجات المستقبلية للمجتمع المحلي وتنميته**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد: الأردن.

خليل، أحمد. (2005) **إدارة الجودة الشاملة مقترح لإصلاح التعليم**. المؤتمر التربوي الخامس، جامعة البحرين، البحرين، للفترة من 13-14/ 6/ 2005.

خميس، موسى. (2003) التنمية البشرية المستدامة. **المجلة الثقافية**، (58)، عمان: الأردن، ص19-24.

الخوالده، محمد وأبو صالح، محمد. (1991) تطوير مناهج التعليم الجامعي في الوطن العربية. **مجلة أبحاث اليرموك**، المجلد 7، العدد 2، ص9-15، عمان، الأردن.

الدعمة، إبراهيم. (2002) **التنمية البشرية والنمو الاقتصادي**. ط1، بيروت: دار الفكر.

الدعمه، إبراهيم. (2001) **التنمية البشرية والنمو الاقتصادي في أقطار مختلفة مع إشارة خاصة للأردن**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الموصل: العراق.

ذيابات، أحمد. (2007) **دور الاقتصاد المعرفي في إعداد الموارد البشرية لمواجهة متطلبات التنمية المستدامة من وجهة نظر القادة والخبراء التربويين في الأردن**. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد: الأردن.

الربيع، منى. (2008) **التنمية السياسية في المجتمع الأردني من وجهة نظر النخبة السياسة الأردنية**. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك: الأردن.

الرشدان، عبد الله. (2001) **في اقتصاديات التعليم.** دار وائل للنشر، عمان: الأردن.

الرشوني، شريف. (2005) **قضايا في التنمية المستدامة**، الخرطوم: دار عزه.

الرشيد، محمد. (2005) **دور الجامعة في خدمة المجتمع ومدى قيام الجامعات الأردنية بهذا الدور.** رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان: الأردن.

الرشيدي، أحمد. (1997) **دور كليات التربية في تطوير التربية من أجل التنمية في الوطن العربي**، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر دور كليات التربية في تطوير التربية من أجل التنمية في الوطن العربي، كلية التربية، جامعة دمشق: سوريا.

زحلان، أنطوان. (1988) **العرب والعلم والثقافة.** مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.

الزعبي، بشير. (2004) **الاستثمار في التعليم.** منشورات الجامعة الأردنية.

الزهراني، عبد الواحد. (2010) **ضعف مواءمة مخرجات التعليم العالي السعودي الواقع والأساليب والآثار والحلول.** رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، السعودية.

أبو زيد، أحمد. (1988) وسائل التخطيط الثقافي، الخطة الشاملة للثقافة العربية، **مجلة الهلال**، المجلد الثالث، القسم الأول، ص 154، القاهرة، مصر.

السمادوني، إبراهيم وأحمد، سهام. (2005) تفعيل دور عضو هيئة التدريس بالجامعات المصرية في مجال خدمة المجتمع. **مجلة التربية**، كلية التربية، ع (127)، جزء (1)، ص 17، القاهرة، مصر.

السنبل، عبد العزيز وعبد الجواد، نور الدين. (1993) **الأدوار المطلوبة من جامعات دول الخليج العربي في مجال خدمة المجتمع**، الرياض، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الكويت.

الشافعي، شريف. (2002) **تخطيط وتصميم وتركيب شبكات الحاسب الآلي**، القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع.

شوق، محمود وسعيد، محمد. (1995) **تقويم جهود الجامعات الإسلامية نحو خدمة المجتمع والتعليم المستمر، دراسة مقارنة**، المؤتمر القومي السنوي الثاني لمركز تطوير التعليم الجامعي، الأداء الجامعي والكفاءة والفاعلية والمستقبل، جامعة عين شمس، مركز تطوير التعليم الجامعي من10/31- 11/2/ 1995.

الصايغ، يوسف. (1994) **التنمية العربية من قصور الماضي إلى هاجس المستقبل**، منتدى الفكر العربي: عمان.

الصباح، سهير والسرطاوي، بها. (2010) واقع فعالية الكفاءة الداخلية للدراسات التربوية والنفسية في برنامج الدراسات العليا في جامعة القدس واقتراح نموذج تطوير، **مجلة العلوم التربوية والنفسية**، مجلد 11، العدد 4.

الطويل، أكرم. (2009) **متطلبات إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة تحليلية لآراء القيادات في جامعة الموصل**، كلية العلوم التربوية، بغداد.

عابدين، محمد. (2003) تقييم أعضاء هيئة التدريس والطلبة لبرامج الدراسات العليا في جامعة القدس. **مجلة جامعة النجاح لأبحاث العلوم الإنسانية**، 1 (17)، ص173-220، فلسطين، القدس.

عاشور، محمد. (2004) تصورات أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك وجامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية لدورهم في خدمة المجتمع. **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات**، 19 (1)، ص67-94، جامعة مؤتة، الأردن.

عبد الحليم، محمد وعزب، محمد. (1997) دور كلية التربية في جامعة الزقازيق في تنمية البيئة وخدمة المجتمع: الواقع- المعوقات وإمكانية التغلب عليها. **مجلة كلية التربية بالزقازيق**، ع 28، ص61-92، جامعة الزقازيق، مصر.

عبد الحميد، إبراهيم. (2003) مشكلات طلبة جامعة الإمارات العربية المتحدة. **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، جامعة الإمارات العربية، 19 (1)، ص 37-77، الإمارات العربية المتحدة.

عبد الدايم، عبد الله. (1988) **التربية وتنمية الإنسان في الوطن العربي، استراتيجية تنمية القوى العاملة**، دار العلم للملايين: بيروت.

عبد العزيز، سيد. (2004) **التنمية البشرية من ثراء المفهوم إلى فقر الواقع**، استخرجت من الموقع http://www.islam.online.net-arabic/sowalia.murajaat ، بتاريخ 2013/2/5.

عبد الغفار، عبد السلام. (1993) دعوة لتطوير التعليم الجامعي. **دراسات في التعليم الجامعي**، مجلة غير دورية تصدر عن مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس: القاهرة، ص12-25.

عبد الله، إسماعيل. (1976) **نحو نظام اقتصادي عالمي**. الهيئة المصرية العامة: مصر.

أبو عرابي، سلطان. (2010) التعليم العالي في الأردن المستقبل ومتطلبات التغيير، **مجلة البحث العلمي**، الجمعية الأردنية للبحث العلمي، العدد 2، ص26-28، عمان، الأردن.

أبو العزم، محمد. (2003) التنمية العربية والخروج من المأزق. **مركز بحوث الشرق الأوسط بكلية الآداب**، جامعة عين شمس، العدد 35، ص205.

عزوني، سهير وشاهين، زينب. (2005) **دليل تدريب مدربين ومدربات على تحليل دمج قضايا النوع الاجتماعي في التربية**، اليونسكو.

العساف، ليلى والصرايره، خالد. (2008) إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي بين النظرية والتطبيق. **المجلة العربية لضمان جودة التعليم**، العدد الأول، المجلد 1، ص2-10، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، اليمن.

العكل، إيمان. (2001) **خدمة الجامعات المبررات المفترضة**. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة المنوفية، مصر.

عمار، حامد. (1992) **دور التنمية البشرية في الوطن العربي**، سينا للنشر: القاهرة.

عمار، حامد. (1996) **دور كليات التربية في خدمة المجتمع وتنمية البيئة**، المؤتمر السنوي الثالث عشر لقسم أصول التربية، جامعة المنصورة، مصر.

عوض، عادل. 2000) **نحو نظام اقتصادي عالمي**. دراسة في التنمية والتحرر الاقتصادي والعلاقات الدولية، الهيئة المصرية العامة.

غالب، ردمان، وعالم، توفيق. (2008) التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس مدخل للجودة الشاملة في التعليم الجامعي. **المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي**، 1(1)، ص 160-170، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، اليمن.

غالي، جواد. (1978) **مؤتمر استراتيجية العمل الاقتصادي المشترك**، الإدارة الاقتصادية، جامعة الدول العربية، بغداد.

غنايم، محمد. (2001) دمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي، **منشورات معهد الأبحاث التطبيقية:** القدس.

غنيم، عثمان وأبو زنط، ماجده. (2006) التنمية المستدامة إطار فكـري، **مجلـة المنـارة**، المجلد 12، العدد (1)، جامعة آل البيت، الأردن، ص157.

غنيم، عثمان وأبو زنط، ماجده. (2007) **التنمية المستديمة فلسفلتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

الفرا، عبد الله. (1999) **المدخل إلى تكنولوجيا التعليم**، عمان: دار مكتبة الثقافة.

فريج، كمال وشهاب، زكريا. (2012) التعليم العالي في الأردن. **اتحاد الجامعات العربيـة**، العدد الأول، ص1-6.

القرني، علي. (1990) العلاقة بين برامج التعليم العالي وحاجات المجتمع السعودي التنموية. **مجلة جامعة الملك سعود التربوية**، م2 (2)، ص 533-544.

القيسي، ماهر. (2004) **إدارة الجودة الشاملة: الأهمية وإمكانية التطبيق لرقي الدراسـات العليا بالجامعات العربية**. الندوة العلمية حول الدراسات العليا في الجامعات العربيـة، جامعة عدن: اليمن.

كارنوي، مارتن، (1984) التعليم والتنمية الاقتصادية، ترجمة السيفوي إسماعيل، **مجلة النفط والتنمية**، العدد (2)، بغداد، ص45.

الكساسبة، صالح. (2004) أثر جامعة مؤتة في تنمية المجتمع المحلي. **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات**، 19 (3)، عمان، الأردن، ص35-70.

الكفري، مصطفى. (2004) **التنمية الشاملة والتنمية البشرية في المجتمعات المحلية**، ط2، دمشق، سوريا، دار النور للطباعة والنشر.

كلمة **النائب طاهر المصري** أثناء جلسة الثقة بحكومة مضر بدران، كانون الأول 1989.

كلمة **جلالة الملك عبد الله الثاني** بمناسبة الاحتفال بمرور خمسين عامًا على تأسيس الجامعة الأردنية. عمان: الأردن10/ كانون الأول 2012.

كمال، مروان. (2010) التعليم العالي في الأردن المستقبل ومتطلبات التغيير. **مجلة البحث العلمي**، الجمعية الأردنية للبحث العلمي، العدد2، عمان، الأردن، ص11-15.

اللجنة العالمية للبيئة والتنمية. (1989) مستقبلنا المشترك. ترجمة محمد عادل عارف، **سلسلة عالم المعرفة**، العدد 142، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

ماكوين، روزالين. (2009) التعليم من أجل التنمية المستدامة- حقيبة تعليمية-، **سلسلة منشورات برنامج التعليم من أجل التنمية المستدامة**.

المالكي، جميل والدويري، وصفي. (2000) المعلوماتية والعولمة. **المجلة العربية**، عدد (1)، ص35.

مرسي، محمد. (1992) **الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليب تدريسه**. القاهرة: دار النهضة العربية.

المزروعي، أحمد. (2005) **التنمية المجتمعية مسؤولية مشتركة بين مؤسسات المجتمع**، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التربية في التنمية المجتمعية، المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج العربي، الدورة الثانية عشر، الكويت.

المصري، منذر. (1984) التعليم الفني كتعليم مستمر. **المجلة العربية للتربية**، 4 (1)، تونس، ص87.

مصطفى، أحمد والأنصاري، محمد. (2002) **برنامج إدارة الجودة الشاملة وتطبيقاتها في المجال التربوي**. المركز العربي للتدريب التربوي لدول الخليج، المركز العربي للتعليم والتنمية، الدوحة، قطر.

المعهد العربي للتخطيط ودعم مسيرة التنمية في الوطن العربي. (2001) حوار عريفه علي. **المجلة العربية للعلوم الإدارية**، الكويت، مجلد 8، عدد 2، ص49-58.

أبو ملحم، أحمد. (1999) أزمات التعليم العالي وجهة نظر تتجاوز حدود الأقطار، **الفكر العربي**، 4 (98)، ص21-35.

موقع جامعة اليرموك. (2011) مركز الملكة رانيا للدراسات الأردنية وخدمة المجتمع www.ju.edu.jo/centers/coc-html.

نجم، نجم. (2005) قياس وتقييم إنتاجية العمل المعرفي في الشركات المتخصصة والقائمة على المعرفة. **مجلة الإداري**، سلطنة عُمان، معهد الآداب العامة، عدد 100، سلطنة عُمان.

الهاشمي، عبد الرحمن والعزوي، فائزة. (2007) **المنهج واقتصاد المعرفة**، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

الهنداوي، عبد الله. (1981) "**حاجات التنمية من الموارد البشرية في إطار المواجهة الشاملة لمحو الأمية الحضاري**" **في محو الأمية وخطط التنمية الشاملة**. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الجهاز العربية لمحو الأمية، بغداد.

وزارة التعليم العالي المملكة العربية السعودية. (1424هـ) نحو تربية وتعليم عصري، **دليل كلية التربية**، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، السعودية.

اليونسكو. (1994) **تطوير التربية في الدول العربية: إحصاءات وإسقاطات**، عمان الأردن.

اليونسكو. (2009) **توجيه نداء إلى الحكومات من أجل زيادة الاستثمار في مجال التعليم العالي، وتشجيع التنوع وتعزيز التعاون الإقليمي لتلبية الاحتياجات المجتمعية**، أعمال مؤتمر اليونسكو العالمي للتعليم العالي، 8-9 تموز، باريس.

اليونسكو. (2013) **يُعد التعليم وسيلة لتحقيق جميع الأهداف الإنمائية وبالتـــالي يجـــب أن يبقى من الأولويات القصوى في جدول أعمال التنمية بعد عام 2015.**

المراجع الأجنبية:

Allport, C. (2000) Thinking globally acting locally life long learning and the implication for university staff. **Journal of Higher Education Policy and Management**.

David, R, P. (1992) **Higher Education Planning for the 21st century**.

Galbreath, J. (1999). **Preparing the 21 Century Worker: the Link Between Computer- Based Technology and future Skill Sets Educational Technology**, No – Dec 14-22.

Gumport, P, J. (2000) Academic restructuring organizational change and institution imperatives, **Higher Education**, Vol (3), No 1, P 67-91.

Jordan Competitiveness Report. (2007). **Higher Education**, P 191-223.

Kagia, R. (2001) On the threshold, project for accelerating development in the 21st century, **UN Chronicle, 2001**, Vol (37), Issue 4, P 21. EBSCO item 4340658.

Lewes, R. G & Smith, D. (1997). Why quality improvement. **Higher Education international Journal**, Vol (2), No 1, P 259-260.

Luque, E. (2001) Whose knowledge (Economy). **Social Epixstemology**, Vol (15), No 3.

Mary, L and N. Y Gillford, J. (2002). **The Challenge of Collaboration: A public School and Public Housing Development Great and Early Childhood**, Centen in Boston.

Milliam, K. (1998). The service university movement in the USA: searching for momentum. **Higher Education**, Vol (35), No 1, P69-90.

Offe, Okoffo, M. (2012). Education for Sustainable Development in Africa. **International Journal of Educational Development**. 32 (3), P 376-383.

Quarterly Review, **(Federal Resaue Bank of Minneapolis)** 16, 42-43.

Roger, W & Christine, R. (2007). Knowledge A bout Education for sustainable Development for Case Studies of Students Teachers in English Secondary Schools**. Journal of Education for Teaching,** Vol 33, Issue 3, p 341-359.

Sartcogi, T. A. (2006). **Actu- Environment**, N845317.

Streeten, P. (1994). Human Development: Means and ends. **The American Economic Review**. Vol (84). No 2, P232.

Tuchker, M and Codding, A. (1998). **Standards for our Schools: How to set them Measure them, and Reach them**. (San Francisco, Josser- Bass).

Webster, N. (1986). **New Collegiate Dictionary**, published by Miriam Webster Inc, spring field, Massachusetts, USA.

الملاحق

ملحق (أ)

الأداة بصورتها الأولية

تحكيم

الأستاذ الدكتور/الدكتورة.............................المحترم/المحترمة

"تحية طيبة وبعد"

تقوم الباحثة بإجراء دراسة بعنوان" **التعليم الجامعي وعلاقته في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الأردني ومقترحات للتطوير**" وذلك استكمالا لمتطلبات الحصول علي درجة الدكتوراة في الإدارة التربوية في جامعة اليرموك. ونظرًا لما تتمتعون به من معرفة وخبرة في هذا المجال فان الباحثة تضع بين أيديكم هذه الاستبانة تتكون من (50) فقرة التي تهدف إلي التعرف على علاقة التعلم الجامعي بالتنمية المستدامة وأثره على المجتمع الأردني .

لذا يرجى من حضرتكم التكرم بقراءتها وإبداء الملاحظات والمقترحات من حيث:

1-مدى دقة وسلامة الصياغة اللغوية.

2-مدى مناسبة وملاءمة الفقرات لما وضعت من اجله.

3-إضافة فقرات أو حذفها.

4-أي مقترحات أو تعديلات ترونها مناسبة.

شاكرين تعاونكم

البيانات الشخصية

اسم المحكم: الرتبة: الجامعة: التخصص:

الباحثة أحلام عبد الكريم عتوم

القسم الثاني:

الإستبانة

الرقم	الفقرات	الصياغة اللغوية		انتماء الفقرة للمجال		ملاحظات
		سليمة	غير سليمة	منتمية	غير منتمية	
المجال الأول: التعليم الجامعي وعلاقته بالتنمية المستدامة						
1	يحرص التعليم العالي على مواكبة التطور التكنولوجي والتقدم العلمي					
2	يحرص التعليم الجامعي على تحقيق التوازن بين الوظائف الجامعية الثلاثة					
3	تنمي الجامعة لدى الطلبة مفاهيم التنمية المستدامة					
4	تعيد الجامعة النظر في خططها لتحقيق التنمية المستدامة					
5	يركز التعليم الجامعي على الوعي الثقافي لدى الطلبة					
6	تنمي الجامعة التنمية السياسية لدى الطلبة وتعالج القضايا بوعي					
7	تهتم الجامعة بدراسات مركز البحوث والاستشارات					
8	تغير الجامعة المناهج الدراسية بما تحقق أهداف التنمية المستدامة					
9	يهتم التعليم الجامعي بتوعية الطلبة بأهداف التنمية المستدامة					
10	يركز التعليم الجامعي على أساليب تدريس متنوعة					
11	يركز التعليم الجامعي على النوعي وليس الكمي					
12	تركز المناهج الجامعية على الإبداع					
13	يهتم التعليم الجامعي بالتنمية المستدامة لتحقيق الجودة الشاملة					
14	تهتم الجامعة بتقديم تسهيلات للطلبة لتحقيق أهداف التعليم الجامعي					
15	يركز التعليم الجامعي على احترام حقوق الإنسان وتبادل الرأي والرأي الآخر					
16	يركز التعليم الجامعي على إيجاد التوازن بين إنتاجية التعليم ومتطلبات التعليم					
17	يحرص التعليم الجامعي على ربط المفاهيم بخطط					

الرقم	الفقرات	الصياغة للغوية		انتماء الفقرة للمجال		ملاحظات
		سليمة	غير سليمة	منتمية	غير منتمية	
	التنمية					
18	يركز التعليم الجامعي على التدريب النظري والعملي					
19	ينمي التعليم الجامعي مبدأ التعليم مدى الحياة					
20	تركز الجامعة على تعيين قيادات تربوية تحقق أهداف التعليم					
21	تركز الامتحانات الجامعية على الإبداعات وليس الحفظ					
22	يوفر التعليم الجامعي التعليم لجميع شرائح المجتمع					
23	يهتم التعليم الجامعي بجميع التخصصات الجامعية					
24	توفر الجامعة التعليم لجميع شرائح المجتمع وتحقق مبدأ العدل والمساواة					
25	يهتم التعليم الجامعي بتنمية الديمقراطية لدى شخصية الطالب الجامعي					
26	لتحقيق التنمية المستدامة تهتم الجامعة بإعادة النظر بسياسات التعليم					
27	ينمي التعليم الجامعي القيم بما يحقق التنمية المستدامة					
28	يركز التعليم الجامعي على تخريج قيادات مبدعة					
29	تهتم الجامعة بالمؤتمرات العالمية من أجل تطوير خططها بما يحقق التنمية					
30	ينمي التعليم الجامعي الدور الرقابي والمسؤولية لدى الطالب					
31	تهتم الجامعة بدراسة وتحليل تقارير الأمم المتحدة ووضع الحلول للمشكلات					
المجال الثاني: التعليم الجامعي وخدمة المجتمع						
32	تهتم الجامعة بمتابعة المشاريع التي تخدم الجامعة والمجتمع					
33	تركز الجامعة على رفع المستوى الصحي للمجتمع					
34	تحرص الجامعة على تحقيق النمو الاقتصادي للمجتمع					
35	تنسق الجامعة مع القطاعات الخاصة لحل مشكلة					

الرقم	الفقرات	الصياغة اللغوية		انتماء الفقرة للمجال		ملاحظات
		سليمة	غير سليمة	منتمية	غير منتمية	
	البطالة					
36	تهتم الجامعة بالمؤتمرات الزراعية والبيئية					
37	الربط بين التخصصات وسوق العمل					
38	يركز التعليم الجامعي على التماسك الاجتماعي والوحدة					
39	تهتم الجامعة من خلال بحوثها على خدمة المجتمع					
40	تقوم الجامعة بدراسات مسحية لمشكلات المجتمع					
41	تركز الجامعة على دور المرأة في العمل والتمكين في المجتمع					
42	تنمي الجامعة اتجاهات ايجابية لدى الطلبة نحو المجتمع					
43	يحرص التعليم الجامعي على وضع حلول للمشكلات					
44	تهتم الجامعة بتضمين المفاهيم البيئية في المناهج التعليمية					
45	يركز التعليم الجامعة على القضاء على الفقر					
46	تهتم الجامعة بالتنسيق المستمر مع القطاعات الأخرى لتحقيق التطور					
47	تهتم الجامعة بإعداد برامج لتطوير الصناعة والتنسيق مع مؤسسات المجتمع					
48	يهتم التعليم الجامعي على مشكلة المياه في الأردن					
49	يركز التعليم الجامعي على التنمية الاجتماعية					
50	يركز التعليم الجامعي على الاقتصاد المعرفي لتحقيق متطلبات التنمية بما يخدم المجتمع.					

ملحق (ب)

أسماء المحكمين

ت	المحكم	التخصص	الجامعة
1	د. علي جبران	إدارة تربوية	جامعة اليرموك
2	د. نوار الحمد	إدارة تربوية	جامعة اليرموك
3	د. خولة القدومي	إدارة تربوية	إربد الأهلية
4	د. محمد تيسير أبو شريعة	إدارة تربوية	جرش الأهلية
5	د. محمد جرادات	إدارة تربوية	جرش الأهلية
6	أ. د. باسم علي حوامدة	إدارة تربوية	جرش الأهلية
7	أ .د. محمد الخوالدة	إدارة تربوية	اليرموك
8	أ. د. صالح عليمات	إدارة تربوية	اليرموك
9	شاهر أبو شريعة	إدارة تربوية	جرش الأهلية
10	د. أحمد رضوان	إدارة تربوية	اليرموك

ملحق (ج)

الأداة بصورتها النهائية

جامعـــــــــــة اليرمـــوك

كليـــــــــة التربيـــــــــة

قسم الإدارة وأصول التربية

تقوم الباحثة بدراسة بعنوان: "**التعليم الجامعي وعلاقته في تحقيق التنمية المـــستدامة في المجتمع الأردني ومقترحات للتطوير**". وذلك استكمالاً لمتطلبات الحــصول علـــى درجـــة الدكتوراة في الإدارة التربوية من جامعة اليرموك. ولتحقيق أهداف الدراسة فقد أعــدّت الباحثـــة إستبانة تكونت من (40) فقرة. مكونة من قسم يشمل أربع مجالات بعنوان: **التعلـــيم الجـــامعي وعلاقته في تحقيق التنمية المستدامة**، يتضمن (4) مجالات، **المجال الأول:** التنمية المـــستدامة على مستوى الطلبة، **أما المجال الثاني:** التنمية المستدامة علـــى المـــستوى الإداري، **والمجـــال الثالث:** التنمية المستدامة على مستوى المناهج وأساليب التـــدريس، **والمجـــال الرابـــع:** التنميـــة المستدامة على مستوى خدمة المجتمع. وتأمل الباحثة تعاونكم في الإجابة عن فقرات الاستبانة بدقة وموضوعية، علماً بأنّ المعلومات التي ستقدمونها سوف تستخدم لأغراض البحث العلمي وستعامل بالسرية التامة.

واقبلوا الاحترام

الباحثة: أحلام عبد الكريم عتوم

القسم الأول: البيانات الشخصية:

نوع الجامعة: □ حكومية □ خاصة.

الجنس: □ ذكر □ أنثى.

الرتبة العلمية: □ أستاذ مساعد □ أستاذ مشارك □ أستاذ دكتور

سنوات الخبرة: □ أقل من 10 سنوات □ 10 سنوات فأكثر

القسم الثاني:

الإستبانة

الرقم	الفقرات	بدرجة كبيرة جدًا	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة قليلة	بدرجة قليلة جدًا
التعليم الجامعي وعلاقته في تحقيق بالتنمية المستدامة						
المجال الأول: التنمية المستدامة على مستوى الطلبة						
1	يركز التعليم الجامعي على الوعي الثقافي لدى الطلبة					
2	تنمي الجامعة التنمية السياسية لدى الطلبة					
3	تقوم الجامعة بتوعية الطلبة بأهداف التنمية المستدامة					
4	تنمي الجامعة لدى الطلبة مفاهيم التنمية المستدامة					
5	تقوم الجامعة بتقديم تسهيلات لدى الطلبة لتحقيق أهداف التعليم الجامعي					
6	ينمي التعليم الجامعي مبدأ التعليم مدى الحياة					
7	تقوم الجامعة بتحقيق مبدأ العدالة والمساواة في توفير التعليم لجميع شرائح المجتمع					
8	يركز التعليم الجامعي على تنمية الديمقراطية لدى شخصية الطالب الجامعي					
9	ينمي التعليم الجامعي القيم بما يحقق التنمية المستدامة					
10	ينمي التعليم الجامعي الدور الرقابي والمسؤولية لدى الطالب الجامعي					
11	تقوم الجامعة بمعالجة القضايا المتعلقة بالطلبة بوعي					
12	يركز التعليم الجامعي على تخريج قيادات					

الرقم	الفقرات	بدرجة كبيرة جدًا	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة قليلة	بدرجة قليلة جدًا
	مبدعة					
المجال الثاني: التنمية المستدامة علي المستوي الإداري						
13	يحرص التعليم الجامعي على تحقيق التوازن بين الوظائف الجامعية الثلاثة					
14	يركز التعليم الجامعي على التنمية المستدامة لتحقيق الجودة الشاملة					
15	يحرص التعليم الجامعي على مواكبة التطور التكنولوجي والتقدم العلمي					
16	يوازن التعليم الجامعي بين مدخلات التعليم ومخرجاته					
17	تقوم الجامعة بإعادة النظر بسياسات التعليم لتحقيق التنمية المستدامة					
18	تقوم الجامعة بدراسة وتحليل تقارير الأمم المتحدة ووضع الحلول للمشكلات التي تواجهها					
19	يربط التعليم الجامعي مفاهيم التنمية المستدامة بخطط التنمية					
20	تشارك الجامعة بالمؤتمرات العالمية من اجل تطوير خططها التنموية					
المجال الثالث:التنمية المستدامة علي مستوي المناهج وأساليب التدريس						
21	تقوم الجامعة بتغيير المناهج الدراسية بما يحقق أهداف التنمية المستدامة					
22	يركز التعليم الجامعي على التنويع في أساليب التدريس					
23	يركز التعليم الجامعي على التدريب النظري					

الرقم	الفقرات	بدرجة كبيرة جدًا	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة قليلة	بدرجة قليلة جدًا
	والتطبيقي العملي					
24	يهتم التعليم الجامعي بجميع التخصصات الجامعية					
25	يركز التعليم الجامعي على احترام حقوق الإنسان وتبادل الرأي والرأي الأخر					
المجال الرابع: التنمية المستدامة على مستوى خدمة المجتمع						
26	تقوم الجامعة بمتابعة المشاريع التي تخدم المجتمع					
27	تركز الجامعة على رفع المستوي الصحي للمجتمع					
28	تحرص الجامعة على تحقيق النمو الاقتصادي للمجتمع					
29	تنسق الجامعة مع القطاعات الخاصة لحل مشكلة البطالة					
30	يربط التعليم الجامعي بين التخصصات وسوق العمل					
31	يركز التعليم الجامعي على التماسك الاجتماعي والوحدة					
32	تقوم الجامعة من خلال بحوثها على خدمة المجتمع					
33	تقوم الجامعة بدراسات مسحية لمشكلات المجتمع					
34	تركز الجامعة على دور المرأة في العمل والتمكين في المجتمع					
35	تنمي الجامعة اتجاهات ايجابيه لدى الطلبة					

الرقم	الفقرات	بدرجة كبيرة جدًا	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة قليلة	بدرجة قليلة جدًا
	نحو المجتمع					
36	توفر الجامعة التعليم لدى شرائح المجتمع					
37	يركز التعليم الجامعي على مشكلة المياه في الأردن لحلها					
38	يركز التعليم الجامعي على التنمية الاجتماعية					
39	يركز التعليم الجامعي على الاقتصاد المعرفي لتحقيق متطلبات التنمية فيما يخدم المجتمع					
40	تهتم الجامعة بالبيئة من خلال تضمين المفاهيم البيئة في المناهج التعليمية					

ملحق (د)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجالات دور التعليم الجامعي في الأردن في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الأردني من وجهة نظر القادة الأكاديميين وفقاً للمجال الذي تتبع له مرتبة تنازلياً

المجال	الرتبة	رقم الفقرة	مضمون فقرات مقياس دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الأردني وفقاً لمجالاته من وجهة نظر القادة الأكاديميين	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدور
دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة على مستوى المناهج وأساليب التدريس	1	24	يهتم التعليم الجامعي بجميع التخصصات الجامعية	3.601	0.97	متوسط
	2	25	يركز التعليم الجامعي على احترام حقوق الإنسان وتبادل الرأي والرأي الآخر	3.534	0.94	متوسط
	3	22	يركز التعليم الجامعي على التنويع في أساليب التدريس	3.518	0.94	متوسط
	4	23	يركز التعليم الجامعي على التدريب النظري والتطبيقي العملي	3.487	0.98	متوسط
	5	21	تقوم الجامعة بتغيير المناهج الدراسية بما يحقق أهداف التنمية المستدامة	3.373	0.98	متوسط
دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى الإداري	1	15	يحرص التعليم الجامعي على مواكبة التطور التكنولوجي والتقدم العلمي	3.642	0.90	متوسط
	2	13	يحرص التعليم الجامعي على تحقيق التوازن بين الوظائف الجامعية الثلاثة	3.415	0.94	متوسط
	3	16	يوازن التعليم الجامعي بين مدخلات التعليم ومخرجاته	3.399	0.91	متوسط
	4	14	يركز التعليم الجامعي على التنمية المستدامة لتحقيق الجودة الشاملة	3.223	1.02	متوسط
	5	20	تشارك الجامعة بالمؤتمرات العالمية من أجل تطوير خططها التنموية	3.135	1.07	متوسط
	6	17	تقوم الجامعة بإعادة النظر بسياسات التعليم لتحقيق التنمية المستدامة	3.135	0.89	متوسط
	7	19	يربط التعليم الجامعي مفاهيم التنمية المستدامة بخطط التنمية	2.896	0.99	متوسط
	8	18	تقوم الجامعة بدراسة وتحليل تقارير الأمم المتحدة ووضع الحلول للمشكلات التي تواجهها	2.803	1.02	متوسط
دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة على مستوى الطلبة	1	1	يركز التعليم الجامعي على الوعي الثقافي لدى الطلبة	3.466	1.01	متوسط
	2	11	تقوم الجامعة بمعالجة القضايا المتعلقة بالطلبة بوعي	3.425	1.05	متوسط
	3	6	ينمي التعليم الجامعي مبدأ التعليم مدى الحياة	3.373	1.09	متوسط
	4	7	تقوم الجامعة بتحقيق مبدأ العدالة والمساواة في توفير التعليم لجميع شرائح المجتمع	3.306	1.06	متوسط
	5	5	تقوم الجامعة بتقديم تسهيلات لدى الطلبة لتحقيق أهداف التعليم الجامعي	3.218	0.95	متوسط
	6	10	ينمي التعليم الجامعي الدور الرقابي بما يحقق التنمية المستدامة	3.181	1.02	متوسط
	7	12	يركز التعليم الجامعي على تخريج قيادات مبدعة	3.155	1.14	متوسط
	8	9	ينمي التعليم الجامعي القيم بما يحقق التنمية المستدامة	3.145	1.01	متوسط
	9	8	يركز التعليم الجامعي على تنمية الديموقراطية لدى شخصية الطالب الجامعي	3.073	1.03	متوسط
	10	2	تنمي الجامعة التنمية السياسية لدى الطلبة	3.000	1.12	متوسط
	11	3	تقوم الجامعة بتوعية الطلبة بأهداف التنمية المستدامة	2.995	1.07	متوسط
	12	4	تنمي الجامعة لدى الطلبة مفاهيم التنمية المستدامة	2.824	1.05	متوسط
دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة على مستوى خدمة المجتمع	1	35	تنمي الجامعة اتجاهات ايجابية لدى الطلبة نحو المجتمع	3.554	1.00	متوسط
	2	36	توفر الجامعة التعليم على مشكلة المياه في الأردن لحلها	3.544	1.08	متوسط
	3	26	تقوم الجامعة بمتابعة المشاريع التي تخدم المجتمع	3.321	1.04	متوسط
	4	31	يركز التعليم الجامعي على التماسك الاجتماعي والوحدة	3.301	1.03	متوسط
	5	34	تركز الجامعة على دور المرأة في العمل والتمكين في المجتمع	3.269	1.05	متوسط
	6	28	تحرص الجامعة على تحقيق النمو الاقتصادي للمجتمع	3.233	1.08	متوسط
	7	32	تقوم الجامعة من خلال بحوثها على خدمة المجتمع	3.228	1.04	متوسط
	8	27	تركز الجامعة على رفع المستوى الصحي للمجتمع	3.192	1.12	متوسط
	9	38	يركز التعليم الجامعي على التنمية الاجتماعية	3.057	0.97	متوسط
	10	39	يركز التعليم الجامعي على الاقتصاد المعرفي لتحقيق متطلبات التنمية فيما يخدم المجتمع	3.057	1.05	متوسط
	11	30	يربط التعليم الجامعي بين التخصصات وسوق العمل	3.031	1.06	متوسط
	12	40	تهتم الجامعة بالبيئة من خلال تضمين المفاهيم البيئية في المناهج التعليمية	2.969	1.07	متوسط
	13	29	تنسق الجامعة مع القطاعات الخاصة لحل مشكلة البطالة	2.969	1.17	متوسط
	14	33	تقوم الجامعة بدراسات مسحية لمشكلات المجتمع	2.839	1.14	متوسط
	15	37	يركز التعليم الجامعي على التنمية الاجتماعية	2.622	1.16	متوسط

ملحق (هـ)

إجابات المقابلة

جامعـــــــــــة اليرمـــوك

كليـــــــــة التربيـــــــــة

قسم الإدارة وأصول التربية

تقوم الباحثة بدراسة بعنوان: "**التعليم الجامعي وعلاقته في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الأردني ومقترحات للتطوير**". وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراة في الإدارة التربوية من جامعة اليرموك. ولتحقيق أهداف الدراسة فقد أعـدّت الباحثة الأسئلة التالية، وتأمل الباحثة تعاونكم في الإجابة عن الأسئلة بدقة وموضوعية، علماً بأنّ المعلومات التي ستقدمونها سوف تستخدم لأغراض البحث العلمي وستعامل بالسرية التامة.

واقبلوا الاحترام

الباحثة: أحلام عبد الكريم عتوم

القسم الأول: البيانات الشخصية:

نوع الجامعة: □ حكومية □ خاصة.

الجنس: □ ذكر □ أنثى.

الرتبة العلمية: □ أستاذ مساعد □ أستاذ مشارك □ أستاذ دكتور

سنوات الخبرة: □ أقل من 10 سنوات □ 10 سنوات فأكثر

أسئلة المقابلة:

1. كيف تعمل الجامعة لربط التعليم الجامعي بالتنمية المستدامة علـــى مـــستوى الطلبـــة، المناهج، أساليب التدريس، والمستوى الإداري؟
2. كيف تحقق الأبحاث العلمية التي تقوم بها الجامعة على خدمة المجتمـــع مـــن الناحيـــة الاقتصادية، الصحية والبيئية؟
3. ما الخطط التي تقوم بها الجامعة لربط التخصصات بـــسوق العمـــل محققـــه التنميـــة المستدامة؟

ملحق (ز)

كتب تسهيل مهمة

جامعــة اليرمــوك
YARMOUK UNIVERSITY

كليــة التربيــة
مكتــب العميــد

الرقم: ك ت/١٠٧/١٨/١٢٩٤
التاريخ: ١١ / ربيع الآخر / ١٤٣٤ هـ
الموافق: ٢١ / شباط / ٢٠١٣ م

الأستاذ الدكتور رئيس الجامعة

الموضوع: تسهيل مهمة الطالبة احلام عبدالكريم علي عتوم

تحية طيبة وبعد،،،،

تقوم الطالبة احلام عبدالكريم علي عتوم، ورقمها الجامعي (٢٠١٠٢١٠٠١٩) بدراسة بعنوان"**التعليم الجامعي وعلاقته في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الأردني ومقترحات للتطوير**"؛ وذلك إستكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في كلية التربية تخصص إدارة تربوية، ويستدعي ذلك تطبيق أدوات الدراسة (مقابلة، استبانه) على عينة من أعضاء هيئة التدريس، ورؤساء الأقسام الأكاديميين، وإجراء مقابلة مع عميد البحث العلمي في الجامعة.

أرجـو التكرم بالاطـلاع والموافقـة علـى تسهيل مهمـة الطالبة المذكورة أعلاه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

عميد كلية التربية/

أ.د. أمل خصاونة

عميد ـــــ

لتسهيل مهمة الطالبة

٢١/٢/٢٠١٣

اربد – الأردن
Tel: + 962 - 2 - 721111
فاكس : ٧٢١١١٩٩ -٢- ٩٦٢ +
Fax : + 962 - 2-7211199
Irbid - Jordan
تلفون : ٧٢١١١١١ - ٢ - ٩٦٢ +
E-mail: fac_edu@yu.edu.jo http://www.yu.edu.jo

YARMOUK UNIVERSITY
Office of the President

جامعة اليرموك
مكتب الرئيس

Date: ......

Refernce: ......

جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية
رئاسة الجامعة
الــوارد
٢٠١٣ شباط ٢٠٦
رقم التسجيل ......
رقم الملف ......

التاريخ : ......ر/١٠٠٧/...... هـ
الموافق : ....../ربيع الآخر/١٤٣٤...... م
الرقم : ....../شباط/٢٠١٣......

الأستاذ الدكتور رئيس جامعة العلوم والتكنولوجيا الأكرم

الموضوع: تسهيل مهمة الطالبة احلام عبدالكريم علي عتوم

تحية طيبة وبعد،،،

تقوم الطالبة **احلام عبدالكريم علي عتوم**، ورقمها الجامعي (٢٠١٠٢١٠٠١٩) بدراسة بعنوان**"التعليم الجامعي وعلاقته في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الأردني ومقترحات للتطوير"**؛ وذلك إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في كلية التربية تخصص إدارة تربوية، ويستدعي ذلك تطبيق أدوات الدراسة (مقابلة، استبانه) على عينة من أعضاء هيئة التدريس، ورؤساء الأقسام الأكاديمين، واجراء مقابلة مع عميد البحث العلمي في جامعتكم الموقرة.

ارجو التكرم بالاطلاع والموافقة على تسهيل مهمة الطالبة المذكورة أعلاه.

شاكراً لكم تعاونكم مع الجامعة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

/ رئيس الجامعة

أ.د. عبدالله الموسى

اربد – الأردن
فاكس : ٩٦٢-٢-٧٢١١١٣٣ تلفون : ٩٦٢-٢-٧٢١١١١١
www.yu.edu.jo P.O. Box 566, Irbid, Jordan P. +962 2 7211111 F. +962 2 7211133 E-mail: yarmouk@yu.edu.jo president@yu.edu.jo

جامعـــة اليرمـــوك
مكتب الرئيس

YARMOUK UNIVERSITY
Office of the President

التاريخ : ..../١٠٧/ر/و........ هـ
الموافق : ..../ ربيع الآخر/ ١٤٣٤........ م
الرقم : ..../ شباط / ٢٠١٣........

Date: ....

Reference: ....

الأستاذ الدكتور رئيس جامعة جرش الأهلية الأكرم

الموضوع: تسهيل مهمة الطالبة احلام عبدالكريم علي عتوم

تحية طيبة وبعد،،،

تقوم الطالبة **احلام عبدالكريم علي عتوم**، ورقمها الجامعي (٢٠١٠٢١٠٠١٩) بدراسة بعنوان "**التعليم الجامعي وعلاقته في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الأردني ومقترحات للتطوير**"؛ وذلك إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في كلية التربية تخصص إدارة تربوية، ويستدعي ذلك تطبيق أدوات الدراسة (مقابلة، استبانه) على عينة من أعضاء هيئة التدريس، ورؤساء الأقسام الأكاديمين، واجراء مقابلة مع عميد البحث العلمي في جامعتكم الموقرة.

أرجو التكرم بالاطلاع والموافقة على تسهيل مهمة الطالبة المذكورة أعلاه.

شاكراً لكم تعاونكم مع الجامعة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

/ رئيس الجامعة

أ.د. عبدالله الموسى

عميد/ التربية
لإطلاع والإيعاز
وتسهيل المهمة

تلفون : ٧٢١١١١١ - ٢ - ٩٦٢ فاكس : ٧٢١١١٣٣ - ٢ - ٩٦٢ اربد - الأردن
www.yu.edu.jo P.O. Box 566, Irbid, Jordan P: +962 2 7211111 F: +962 2 7211133 E-mail: yarmouk@yu.edu.jo president@yu.edu.jo

YARMOUK UNIVERSITY
Office of the President

جامعة اليرموك
مكتب الرئيس

Date: ....

Reference: ....

التاريخ : ......ر/أ/١٠٠٧/ .... هـ

الموافق : ..../ ربيع الآخر/ ١٤٣٤ ...... م

الرقم : ..../ شباط/ ٢٠١٣ ....

الأستاذ الدكتور رئيس جامعة اربد الأهلية الأكرم

الموضوع: تسهيل مهمة الطالبة احلام عبدالكريم علي عتوم

تحية طيبة وبعد،،،

تقوم الطالبة **احلام عبدالكريم علي عتوم**، ورقمها الجامعي (٢٠١٠٢١٠٠١٩) بدراسة بعنوان**"التعليم الجامعي وعلاقته في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الأردني ومقترحات للتطوير"**؛ وذلك إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في كلية التربية تخصص إدارة تربوية، ويستدعي ذلك تطبيق أدوات الدراسة (مقابلة، استبانه) على عينة من أعضاء هيئة التدريس، ورؤساء الأقسام الأكاديمين، واجراء مقابلة مع عميد البحث العلمي في جامعتكم الموقرة.

أرجو التكرم بالاطلاع والموافقة على تسهيل مهمة الطالبة المذكورة أعلاه.

شاكراً لكم تعاونكم مع الجامعة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

رئيس الجامعة

أ.د. عبدالله الموسى

جامعة اربد الأهلية / رئاسة الجامعة

١٢١

١١٧

اربد – الأردن فاكس : ٧٢١١١٣٣-٢-٩٦٢ تلفون : ٧٢١١١١١ - ٢ - ٩٦٢
www.yu.edu.jo P.O. Box 566, Irbid, Jordan P: +962 2 7211111 F: +962 2 7211133 E-mail: yarmouk@yu.edu.jo president@yu.edu.jo

Abstract

Otoom, Ahlam Abdel-Kareem: Higher Education And Its Relationship To Achieving Sustainable Development In The Jordanian Society And Suggestions For Development. Ph.D. Dissertation, Yarmouk University, 2013.
(Supervisor: Professor Adnan Badri Al-Ibraheem & co-supervisor: Dr. Intisar Ghazi Mustafa).

This study aimed at discovering the role of higher education in achieving sustainable development in the Jordanian society from the perspective of educational leaders. It also sought to reach some suggestions to develop higher education to achieve sustainable development in the Jordanian society. The community of the study consisted of the educational leaders at the universities of the Northern region of Jordan both governmental and private. The universities included: Yarmouk University, The Jordanian University of Science and Technology, Irbid National University and Jerash National University. The study community consisted of (1944) educational leaders while the sample of the study consisted of (193).

To answer the first and second questions of the study, the researcher developed a five-option gradual scale questionnaire consisting of four fields containing forty items designed to determine the role in achieving sustainable development in the Jordanian society from the perspective of educational leaders. To determine statically significant differences in relation to the variables: University type, gender, academic rank and experience. Both the four-dimensional achievement differential and Bartlet test were applied. The researcher also interviewed the deans of scientific research at all four universities in order to answer the third question.

The results of the study revealed that the role of higher education in Jordan in achieving sustainable development in the Jordanian society from the perspective of educational leaders came in the intermediate level in all four fields. The field related to the role of higher education in achieving sustainable development at the level of curricula and methods of teaching in the first rank with an average of (3.5) and a standard deviation of (0.80) while the field related to the role of higher education in achieving sustainable development at the administrative level ranked second with an average of (3.20) and a standard deviation of (0.75). The field related to the role of higher education in achieving sustainable development at the students' level ranked third with an average of (3.18) and a standard deviation of (0.81) while the field of the role of higher education in achieving sustainable development at the level of community service ranked fourth with an average of (3.14) and a standard deviation of (0.79).

The results of the study also revealed that there were no statistically significant differences for the variables of the study (university type, gender, academic rank & experience) in relation to the estimates of the fields of the role of higher education in Jordan in achieving sustainable development from the perspectives of educational leaders.

Based on the results of the study, the researcher arrived at the following recommendations:

- Concentrating on social problems taking in consideration the priorities related to such problems.
- The educational policies should come as a result of such social needs reconsidering such policies on a regular basis.

Key Words: Higher education, sustainable development, Jordanian society, suggestions for development.